الواقع الزراعي والمجتمع الزراعي في كوردستان سوريا

الدراسة 1 (2024) تيار الحرية الكوردستاني

الواقع الزراعي والمجتمع الزراعي في كوردستان سوريا

الدراسة 1 (2024) تيار الحرية الكوردستاني

ŞAK
Şepêla Azadî

الأهداف الأساسية

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للواقع الزراعي للمناطق الخاضعة لسيطرة إدارة الـPYD و ضمنها كوردستان سوريا, مع التركيز على التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

تتناول الدراسة الأهداف الرئيسية التالية:

أولا: توضيح أهمية الزراعة في الاقتصاد السوري من خلال تسليط الضوء على دورها المحوري في توفير فرص العمل وتأمين الغذاء والدخل لسكان الريف, إضافة إلى مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي

ثانياً: تحليل التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي, بدءاً من قلة الموارد الطبيعية وصولاً إلى السياسات الحكومية المتغيرة والأزمة السورية

ثالثاً: تقييم تأثير السياسات الزراعية المختلفة على القطاع, بما في ذلك إصلاحات الأراضي في عهد حزب البعث والسياسات الحالية لإدارة الـPYD.

رابعاً: تقديم تحليل للوضع الحالي للقطاع الزراعي في ظل الظروف الراهنة, مع التركيز على التحديات التي تواجه إدارة الـPYD في إدارة الموارد الزراعية من ضمنها مشاكل الملكية العقارية ونقص المياه و أهمية الموارد المائية في الزراعة والتحديات المتعلقة بندرتها وأثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي

منهجية البحث:

- **أسلوب البحث في ملف «الواقع الزراعي والمجتمع الزراعي بين ضفتي نهري الفرات ودجلة»** يتناول الملف مجموعة من الأساليب البحثية التي تم استخدامها لتقديم تحليل شامل لسياسة تسعيرة الحبوب ومنهجية البحث في هذا السياق. يمكن تلخيص هذه الأساليب على النحو التالي:
- **جمع البيانات الأولية والثانوية:** يعتمد البحث على جمع البيانات من مصادر متعددة, بما في ذلك البيانات الحكومية, والتقارير المحلية, والمقابلات مع المزارعين والمسؤولين. هذا يضمن تقديم صورة دقيقة وشاملة عن الوضع الحالي لإنتاج القمح في المنطقة.
- **تحليل سلسلة القيمة:** يتم استخدام تحليل سلسلة القيمة لتقييم جميع المراحل المختلفة من إنتاج القمح بدءًا من الزراعة وحتى البيع والتوزيع. يهدف هذا التحليل إلى تحديد المجالات التي يمكن تحسينها لزيادة الكفاءة والربحية.
- **تقييم تأثير السياسات:** يقوم البحث بتقييم تأثير السياسات السابقة والحالية على إنتاج القمح, بما في ذلك سياسة تثبيت الأسعار والسياسات الداعمة الأخرى. يتم تحليل مدى فعالية هذه السياسات وتأثيرها على المزارعين وعلى الإنتاج بشكل عام.
- **المنهجية الكمية والنوعية:** يتم استخدام منهجيات البحث الكمية لتحليل البيانات الإحصائية والمتغيرات الاقتصادية, بالإضافة إلى استخدام منهجيات البحث النوعية لفهم تجارب وآراء المزارعين والمسؤولين من خلال المقابلات والاتصال الهاتفي.
- **التوصيات السياساتية:** بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل, يقدم البحث توصيات سياساتية تهدف إلى تحسين نظام تسعير الحبوب ودعم المزارعين بشكل أكثر فعالية. تركز التوصيات على ضرورة الانتقال من سياسة تثبيت الأسعار إلى نظام تسعير مرن وتوفير دعم مباشر للمزارعين.

مقدمة عن الزراعة في سوريا

تُعتبر الزراعة في سوريا قطاعًا حيويًا ومتنوعًا نظرًا لتنوع التضاريس والمناخ في البلاد, و تُعتبر الأراضي الزراعية الواسعة جنبًا إلى جنب مع نهري دجلة والفرات وكذلك الأنهار الأخرى مصدرًا رئيسيًا لدعم القطاع الزراعي, حيث تُزرع محاصيل مثل الحبوب, والفواكه, والخضروات على نطاق واسع. يُعد القمح والشعير من أبرز المحاصيل المزروعة في سوريا, بالإضافة إلى الزيتون والرمان والعنب, وتعتبر الزراعة مصدر رئيسي لدخل العديد من العائلات السورية وتلعب الزراعة دورا أساسيا في الاقتصاد السوري, حيث تضمن فرص العمل وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 25- 30% (جدول رقم: 1)[1] وبحسب جدول توزيع العاملين في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى لمركز الإحصاء السوري لعام

1 انظر: "جدول العاملين ما دون سن 15 في مختلف القطاعات" لعام 2009, الصفحة الأولى , من جدول 3/6 من جدول مسوح قوة العمل , الصادر من المكتب المركزي السوري . الرابط: http://cbssyr.sy/yearbook/2010/Data-Chapter3/TAB-6-3-2010.htm

2009, حيث يعتمد غالبية سكان الريف في سوريا على النشاطات الزراعية والحيوانية كمصدر أساسي لتأمين الدخل, ومع ذلك واجهت استراتيجية التنمية الزراعية العديد من التحديات, بما في ذلك قلة الموارد الطبيعية وضعف الاستثمارات الموجهة, بالإضافة إلى المنافسة الشديدة من السلع الزراعية الخارجية, ومن بينها محصول الحبوب, وعلى رأسها مادة القمح التي تعد من المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية في سوريا بسبب أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل لسكان الريف والمساهمة الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي

جدول العاملين في بعض القطاعات الاقتصادية بحسب الجنس في سوريا لعام 2009

النشاط	توزع المشتغلين فوق العمر 15 سنة حسب أقسام النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس لعام 2009					
	القطاع العام			القطاع الخاص		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
الزراعة	9097	1851	10948	626604	120340	746944
الصناعة	155366	22496	177862	608031	30669	638700
البناء والتشييد	46357	3980	50337	755013	2999	758012
التجارة والفنادق	12402	5363	17765	767157	32652	799809

جدول رقم 1

بالنظر إلى البيانات المقدمة, في (الجدول رقم 2) يتبين أن القطاع الخاص في سوريا يتفوق بشكل كبير على القطاع العام في عدد العاملين عبر مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 2009. يتضح هذا التفوق جليًا في القطاعات الزراعية والصناعية والبناء والتشييد والتجارة والفنادق, حيث يستوعب القطاع الخاص عددًا أكبر من العمال مقارنة بالقطاع العام. بالإضافة إلى ذلك, يظهر التفاوت الكبير بين الذكور والإناث في سوق العمل, حيث يتفوق عدد الذكور على عدد الإناث في جميع القطاعات

هذه الفجوة يمكن أن تكون نتيجة للعوائق التي تواجه النساء في الدخول إلى سوق العمل أو التحديات المتعلقة ببيئة العمل. يعكس التفوق الكبير للقطاع الخاص, خصوصًا في الزراعة والصناعة, أهمية الدور الذي يلعبه في توفير فرص العمل وتنمية الاقتصاد. بناءً على ذلك, لعبت الزراعة دورًا متزايدًا في الصادرات الزراعية خلال السنوات الألفية الثانية حتى عام 2011, وقد أشارت منظمة The Day After[2], إلى أن إنتاج القمح السنوي بلغ حوالي 3.85 مليون طن مع استهلاك محلي يبلغ حوالي 2.5 مليون طن, مما أتاح للدولة السورية فائضا للتصدير يقدر بحوالي 1.35 مليون طن وشكل القمح الطري حوالي 47% من إجمالي إنتاج عام 2011, ولم تتجاوز نسبة البعل 16%. ومع ذلك, أثرت الأزمة السورية سلبًا على عملية إنتاج القمح وديناميكياتها, حيث نلاحظ التراجع والانخفاض الكبير والحاد في الإنتاج الزراعي في عام 2018 حيث وصل الإنتاج العام الى ما دون 1.2 مليون طن مقارنة بـ 3.85 مليون طن لعام 2011, أي ما يغطي أقل من نصف الطلب المحلي.[3]

2 انظر "الانتاج النباتي" لعام 2022 , الصفحة 23 " الكاتب: زكي مجشي, مؤسسة Stiftung-Ebert-Friedrich الاقتباس"أثّر النزاع المستمر منذ عام 2011 على كافة المحاصيل الزراعية, بما في ذلك الاستراتيجية منها.فقد انخفض إنتاج القمح بشكل كبير في أعوام الأزمة ليصل عام 2018 إلى أدنى مستوى له, بنحو 1.2 مليون طن مقارنة مع 3.8 مليون طن عام 2011, الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/19604-20221017.pdf

3 انظر, منشور بعنوان «تحليل سلسلة القيمة لإنتاج القمح في شمال شرق سوريا» للكاتب زكي محشي , منظمة IMPACT Research المقدمة الاقتباس «خلال سنوات الألفية الثانية لغاية عام 2011 حين بلغ الإنتاج السنوي للقمح حوالي 3.85 مليون طن مع وسطي استهلاك محلي 2.5 مليون طن « الرابط : https://impactres.org/ar/wheat-production-value-chain-in-northeast-syria

الجدول البياني للنشاط في مختلف القطاعات بحسب الجنس عام 2009

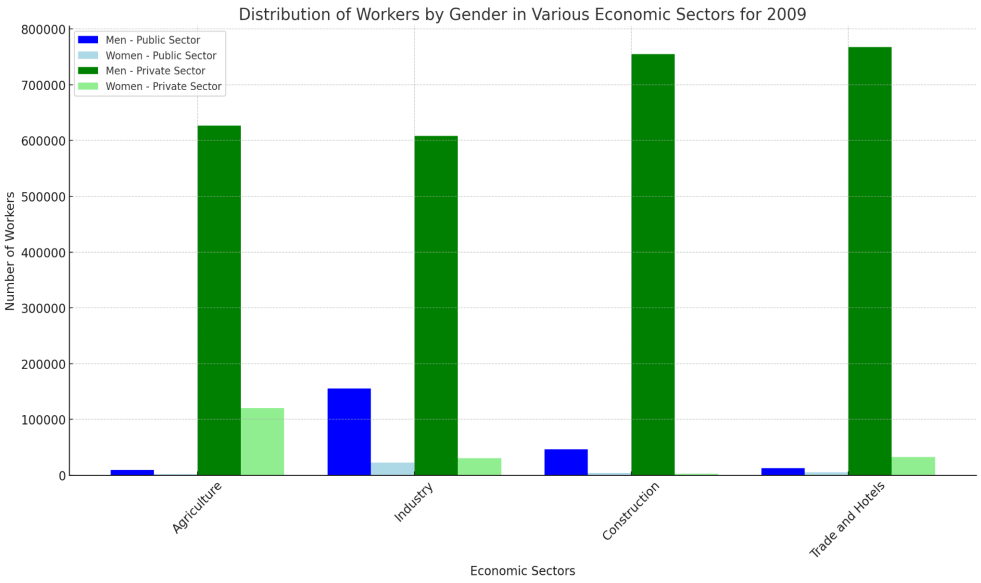

الجدول رقم:2

ترجع هذه الانخفاضات إلى عدة عوامل, بما في ذلك غياب الدعم الحكومي للزراعة من ضمنها زراعة القمح ونقص الأمطار, تدمير البنية التحتية لشبكات الري ومضخات المياه, صعوبة الحصول على الاسمدة والبذور والأدوات الزراعية, بالإضافة إلى نقص العمالة الزراعية بسبب الظروف الأمنية والهجرة واللجوء والنزوح
بلغ متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي السنوي حوالي 3.9% بين عامي 1970 و2010, وساهم بنحو 23% في النمو الإجمالي المحلي.[4]

قدرت إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في عام 2005 بحوالي 5.91 مليون هكتار, أي ما يعادل عن 32% من إجمالي مساحة الدولة السورية. و بلغت المساحة الفعلية للأراضي المزروعة نحو 4.73 مليون هكتار خلال عام 2004, منها ما يزيد عن 30% مروي وهي الأراضي التي تعتمد على الري من الأنهار ومن الآبار الارتوازية, واحتلت محافظة الحسكة بنسبة 32%, وحلب بنسبة 21%, والرقة بنسبة 12% من الأراضي المزروعة فعليا في البلاد بنسب متفاوتة من حيث طبيعة التملك, حيث يمتلك القطاع الخاص 54% من الأراضي المزروعة فعليا, بينما تمتلك التعاونيات 45%, والقطاع العام أقل من 0.5%.[5]

4 انظر, منشور بعنوان «حصاد الرماد» موقع مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى المقدمة , الاقتباس «بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع للفترة 1970 – 2010 حوالي 3.9% مع مساهمة في النمو الكلي بلغت حوالي 23%.» الرابط: https://ayam.com.tr/ar/دراسات/حصاد-الرماد

5 انظر , منشور بعنوان: "Syria" عام 2005 , WOAH , مندوب سوريا «حسين السليمان»، الرابط: https://rr-middleeast.woah.org/en/about-us/regional-members-of-woah/syria/

جدول استعمالات الأراضي حسب مناطق الاستقرار الزراعي 2018 - المكتب المركزي للإحصاء في سوريا [6]

مناطق الاستقرار الزراعي	الأراضي القابلة للزراعة			جدول استعمالات الأراضي حسب مناطق الاستقرار الزراعي 2017 - مركز الإحصاء السوري		
	أراضٍ مستثمرة / القياس ألف هكتار					
	أراضٍ مزروعة فعلاً Actual Planted Lands			سبات / غير مزروعة	المجموع Total	غير مستثمرة	المجموع Total
	سقي	بعل	المجموع			
الأولى	328	1129	1457	149	1606	160	1765
الثانية	214	1186	1400	483	1883	56	1939
الثالثة	64	589	653	216	869	29	898
الرابعة	96	312	408	611	1019	20	1038
الخامسة	247	12	259	99	358	84	442
المجموع	**949**	**3227**	**4176**	**1558**	**5734**	**349**	**6083**

جدول رقم 3

تُستخدم المياه في سوريا بشكل رئيسي لأغراض الري ومع سوء الحظ تقع سوريا ضمن منطقة حرجة من حيث ندرة المياه وتناقصها, ويستخدم ما يقرب من نصف أنظمة الري المياه الجوفية كمصدر للمياه, كما ويمكن تقسيم البلاد إلى خمس مناطق زراعية إيكولوجية بناء على مستوى هطول الأمطار السنوي, حيث تغطي المنطقة الأولى حوالي 2.7 مليون هكتار ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 400 الى 650 ملم, بينما تغطي المنطقة الثانية حوالي 2.5 مليون هكتار ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 300 الى 400 ملم, والمنطقة الثالثة تغطي حوالي 1.3 مليون هكتار ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي فيها حوالي 200 الى 300 ملم. المنطقة الرابعة الأقل زراعة, وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 1.8 مليون هكتار ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 200-100 ملم, بينما تبلغ المنطقة الخامسة وهي البادية أو السهول الجافة وتبلغ مساحتها حوالي 8.3 مليون هكتار, ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي فيها أقل من 100 ملم.[7]

وتعتمد الزراعة بنسبة 87% على المياه المسحوبة من طبقات المياه الجوفية والأنهار والبحيرات في سوريا, مع أخذ ما يقارب عن 60% من موارد المياه الجوفية أما الباقي فيستخدم للإستخدام المنزلي والصناعة والتي تمثل بين 9% و 4% وبالقياس على ذلك نجد أن حوض الفرات وفي المناطق التي تتيح الري من خلال قنوات الري الحكومي باستغلال المياه وبشكل مفرط وبطرق غير مستدامة وتصل نسب الاستهلاك الى حدود 44% من المياه, تضم منطقة الحسكة أكبر الأعداد من حيث الآبار الارتوازية بمقدار «313248» بئر ارتوازي وسطحي وجميعها ذات ملكيات خاصة وتبلغ المساحات المروية على تلك الآبار ما يقارب عن «300000» هكتار وتستخدم مايقارب عن 75% من هذه المساحات بالري من المياه الجوفية. بحسب دراسة للمجلة الدولية لإدارة المياه والدبلوماسية (Int. Journal of Water Management and Diplomacy)[8] وتوافر هذه المياه السطحية والجوفية آخذ في التناقص باستمرار

تنقسم المناطق البيئية الزراعية بحسب نسب الهطولات المطرية إلى كل من منطقة الاستقرار الأولى والتي تشكل 14.6% من مساحة سوريا, وتعد الحبوب والبقوليات والمحاصيل الصيفية والخضار والأشجار المثمرة وأهمها الحمضيات

6 انظر الى جداول بعنوان"للللل" ببيبب لعام 2018 , المكتب المركزي للاحصاء في سورية , على الرابط : http://cbssyr.sy

7 انظر الى التقرير بعنوان:"المناخ السوري" , المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة acsad , الصفة 3 على الرابط: https://www.acsad.org/images/pdf/2qt6ad/tnmyh-sorya.pdf

8 انظر الى , دراسة عن الصراعات المائية والتغيرات الزمانية المكانية في استخدام الأراضي والري والجفاف في شمال شرق سوريا مع التقديرات المستقبلية - الكاتبة فوليا أيدين كانديمير - مجلة إدارة المياه والدبلوماسية , الصفحة 5 و 6 , على الرابط: WATER CONFLICTS AND THE SPATIOTEMPORAL

والتفاحيات واللوزيات من محاصيلها الرئيسية

منطقة الاستقرار الثانية وتشكل 13.3% من مساحة سوريا, ومن محاصيلها الرئيسية الحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة وأهمها الكرمة والزيتون واللوز, و منطقة الاستقرار الثالثة وتشكل 7.1% من مساحة سوريا, وتعد من أهم محاصيلها الزراعية الشعير, وأحياناً تزرع فيها البقوليات.[9]

أما منطقة الاستقرار الرابعة والتي تشكل 9.9% من مساحة سوريا وتعد صالحة لزراعة محصول الشعير وفي منطقة الاستقرار الخامسة والتي تشكل 55.1% من مساحة سوريا وهي المنطقة الغير مستقرة بالنسبة للهطولات المطرية وهي منطقة جافة قابلة للتصحر, و تستخدم كمراعي للمواشي وقطعان الأغنام (8 - الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية).[10]

الأراضي المروية حسب طريقة الري و مصادره في المحافظات عام 2017

المحافظات	الأراضي المروية حسب مصدر الري				الأراضي المروية بالري الحديث		
	من الأنهار والينابيع	من الآبار	مشاريع ري حكومية	المجموع	ري بالرذاذ	ري بالتنقيط	المجموع
حلب	5,8	90,5	37,5	133,8	13,9	4,8	18,8
الحسكة	18,0	115,3	0,0	133,3	28,9	3,5	32,4
ديرالزور	87,7	24,8	33,2	145,7	0,2	1,2	1,4
الرقة	45,7	35,5	83,7	164,9	0,3	0,2	0,5
المجموع	157,2	266,1	154,4	577,7	43,3	9,7	53,0

جدول رقم 4

ونظرا لعدم استقرار المناخ وتأثيره السلبي على إنتاج الزراعات البعلية وامتداده الجزئي إلى المحاصيل المروية, وبصفة خاصة في حوض الخابور والجزيرة, وكذلك عدم استقرار توفر مياه الري والذي نتج عنه تأثير كبير وسلبي على المزارعين الذين يخططون لتوزيع أراضيهم بين المحاصيل الصيفية والشتوية وفقا لتوقعات إمكانيات الري

وفي هذا السياق, تم التركيز بشكل كبير على دور الآبار الارتوازية في تخفيف المخاطر المناخية التي يتعرض لها المزارعون في حوض الخابور والجزيرة. والذين يطبقون ترابية محصولية متشابهة مقارنة بالمزارعين الذين يستخدمون شبكات الري على طول نهر الفرات, وبالتالي فإن توفر آبار الري خفف بالفعل من مخاطر التعرض للفقر ولكنه لم يمنع المخاطر البيئية بشكل آمن

كما وتتميز مناطق الجزيرة وحوض الفرات بالمساحة الشاسعة والكثافة السكانية المنخفضة وما تحمله من البنية الريفية الزراعية السائدة في المنطقة, على عكس المناطق الأخرى في سوريا التي تتميز بالأنظمة الصناعية والتجارية, ويشير ذلك إلى أن القطاعات الحكومية وفرص العمل المستقرة الأخرى مثل «الوظائف , العمل بوظيفة في المعامل والصناعات» هي الأكثر تكلفة وأقل وضوحا في التكلفة, وبدلا من ذلك, فالعامل الاقتصادي الإنتاجي في حوض الفرات والجزيرة هو الأكثر توافرا لفرص العمل للعديد من الأسر, وبشكل خاص في قطاع زراعة القطن؛ فهي كانت لوقت طويل تبرز كمصدر رئيسي للعمالة بسبب طبيعتها الإنتاجية والتي تحتاج للكثافة العمالية بمختلف الفئات العمرية وخاصة خلال فترات الزراعة والحصاد. وبالتالي, تستقطب قوى عاملة كبيرة من مختلف أنحاء سوريا, وخاصة من محافظتي الرقة ودير الزور

9 انظر الى المنشور بعنوان:"لمحة عن الزراعة في سورية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني" الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ,مناطق الاستقرار, الرابط: http://gcsar.gov.sy/syrianagriculture

10 انظر الى منشور بعنوان «عن الزراعة في سورية» الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية , الرابط: http://gcsar.gov.sy/syrian-agriculture

ترى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «FAO» بأن الزراعة لها دور هام في اقتصاديات معظم دول الشرق الأدنى وتوفر عاملا للتوظيف بشكل بارز في الكثير من البلدان, وتعد من أقوى الأدوات لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وتوفير الغذاء, وتسهم الصادرات الزراعية بشكل بارز في إجمالي صادرات السلع في بعض البلدان الإقليمية, ففي سوريا تمثل الصادرات الزراعية 29% من إجمالي الصادرات وضمن إجمالي التجارة الزراعية في إقليم الشرق الأدنى لعام 2001 حيث سجل و بقيمة 90,588 من إجمالي التصدير التجاري الزراعي و بقيمة 111,190 من إجمالي الاستيراد التجاري الزراعي.[11]

كما أن نمو قطاع الزراعة أكثر فاعلية بمرتين إلى أربع مرات من سائر القطاعات الأخرى في زيادة مستويات الدخل بين أشد الفئات فقرا, كما أن الزراعة تعد أيضا بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي ووفقا لمجموعة البنك الدولية فإن الزراعة تشكل 4 من إجمالي الناتج المحلي العالمي , وفي بعض البلدان الأقل نموا, يمكن أن تشكل أكثر من 25 من إجمالي الناتج المحلي, وتشير دراسة لمجموعة البنك الدولي أن النمو القطاع الزراعي يُظهر فعالية تتراوح بين ضعف إلى أربع أضعاف مقارنة بالقطاعات الأخرى في تعزيز مستويات الدخل بين الفئات الأكثر فقرا, وفي بعض الدول الأقل نموا, قد تصل مساهمة هذا القطاع إلى أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي.[12]

خصائص النظم الزراعية في سهول كوردستان سوريا وسهول المناطق الشمالية الشرقية السورية

تشكل سهول كوردستان سوريا والسهول الشمالية الشرقية في سوريا, بما في ذلك الجزيرة والرقة وشمال حلب, إحدى أكبر الأنظمة الزراعية في البلاد, وتحتل منطقة الجزيرة الحيز الأكبر من المساحة المزروعة حيث تبلغ مساحة محافظة الحسكة 23333 كم وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة مساحة 1578 ألف هكتار أي ما يعادل نسبة 67.2% من المساحة الكلية للمحافظة وفق نمط استخدام الأراضي في محافظة الحسكة لعام 2017 .[13]

ويتمتع القطاع الزراعي في كوردستان سوريا بتنظيم زراعي فعال وإدراك للتحديات الدائمة, والنظام الزراعي هناك يشمل النظام البعلي والمروي في الجزء الشمالي والشمال الشرقي حيث يتم استكمال الهطول المطري بشكل جزئي بالري من الآبار والري الحكومي التكميلي لمساحات كبيرة من المساحات المزروعة

وبشكل عام, فإن الظروف البيئية الزراعية في الحسكة مواتية للإنتاج الزراعي الواسع النطاق والمنافس عالميًا, وخاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الشتوية في الأراضي الجافة, ولاسيما المحاصيل البعلية والتي تشمل القمح الشتوي «البعل» والشعير والعدس والفاصوليا والبقوليات الأخرى والكمون والكزبرة بشكل متزايد

وتشير الدراسات التي قام بها «هورست واتنباخ» [14] إلى أن قطاع الزراعة, وخاصة الزراعات الكبيرة, تساهم المحاصيل الرئيسية أحياناً المحاصيل الثانوية بحصة أكبر في الإنتاج الوطني السوري ومن بين أهم المحاصيل الاستراتيجية «القمح المروي» والذي يشكل نسبة 77% والبعلي 79% والقطن بنسبة 80% والعدس البعلي بنسبة 68% , ويشكل الشوندر السكري والذرة الصفراء أيضا مثالا جليا على تأثير حجم النظام الزراعي, إذ تزرع ثلث المساحات ضمن هذا النظام رغم أنها تغطي فقط 0.4% من إجمالي الأراضي المستثمرة فيه و ويتجلى ذلك بشكل خاص في النظام الزراعي المروي, وخاصة في منطقة الرقة

ونظراً لانخفاض استجابة الدعم الحكومي للمحاصيل التقليدية مثل القطن والقمح والتغييرات الجوية وشح الهطولات المطرية, نجد أن إنتاج وزراعة الكزبرة والكمون زادت بشكل كبير من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من 0.8% الى مستوى 80% في الثلاث السنوات الماضية,[15] ويرجع ذلك إلى قدرتها في توليد النقد حيث يتم بيعها الى السوق ولا

11 انظر الى الجدول بعنوان» القيمة الإجمالية التجارة الزراعية في إقليم الشرق الأدنى لعام 2001» منظمة الأغذية والزراعة (الفاو), الرابط : https://www.fao.org/4/ad820a/ad820a052.htm#TopOfPage

12 انظر الى المنشور بعنوان:"Agriculture and Food" , مجموعة البنك الدولي , الرابط: https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/overview

13 انظر الى جدول بعنوان»المؤشرات الزراعية المتعلقة بالإنتاج الزراعي" مركز الإحصاء في سورية لعام 2017 الرابط: http://cbssyr.s

14 انظر الي الدراسة بعنوان "النظم الزراعية في سورية" للكاتب هورست واتنباخ ,لعام 2006 الاقتباس , صفحة 46 الرابط: https://www.academia.edu/35808208/النظم_الزراعية_في_سورية

15 نظر الى تقرير بعنوان: «Al-Hasakah, Syria Agricultural Assessment» للكاتب MERCY CORPS , الاقتباس «Coriander: As a response to a decrease in Syrian government....» صفحة 9/10 الرابط : https://www.marketlinks.org/sites/default/files/2020-09/mercy-

يتطلب المدخلات الكبيرة وخاصة المبيدات الحشرية ومبيدات الاعشاب وكذلك الاسمدة والوقود اللازم لتشغيل مضخات ري الآبا , مما يساعد على جعلها محصولا أكثر ربحية من القمح

السياسات الحكومية وتدهور القطاع الزراعي

اولا - بدايات انهيار النظام الزراعي والاجتماعي في ظل سيطرة البعث العربي الاشتراكي

عندما تولى حزب البعث السلطة في عام 1963, بقيادة شعبوية من ضباط عسكريين بعثيين من أصول ريفية متواضعة بقيادة حافظ الأسد, بعكس من كان يحكم سورية قبلهم من النخب السياسية والاقتصادية المهيمنة في سوريا منذ استقلالها من أصول حضرية متعلمة, تجلى الطابع الراديكالي لنظام البعث الجديد في إصلاحاته عام 1963, وتسارعت وتيرة هذه الإصلاحات عام 1966. كان الهدف الأساسي لهذا الحزب هو إضعاف الطبقة الإقطاعية ومالكي الأراضي الزراعية. وقد اعتُبِرت هذه الخطوة من أولويات النظام الحاكم واستبداده, دون التركيز على تحقيق تطور اقتصادي ملحوظ للمجتمع الزراعي, ولتحقيق هذا الغرض, اعتمد الحزب سياسة إصلاح الأراضي الزراعية بهدف تعزيز قاعدة ولائه في المناطق الريفية. ومن خلال هذه الإصلاحات, سعى الحزب إلى إنشاء شبكات اقتصادية وسياسية وبيروقراطية متشعبة تهدف إلى التحكم والسيطرة على المجتمع الريفي السوري

تُعتبر هذه الإجراءات استمرارا لسياسة بدأت خلال فترة الاتحاد السياسي بين سوريا ومصر, والمعروفة بالجمهورية العربية المتحدة من 1958 إلى 1961 تحت قيادة جمال عبد الناصر. خلال تلك الفترة القصيرة للجمهورية, قام عبد الناصر ببناء تحالف مع الطبقات الرأسمالية السورية التي اعتبرها ضرورية لنجاح مشروعه الإنمائي, ومع تصميمه على القضاء على الطبقة الإقطاعية كما هو موضح في قوانين الدول الاشتراكية, عمل عبد الناصر على إنهاء اعتماد رجال الصناعة على أوليغارشية ملاك الأراضي الزراعية, حيث تضمنت هذه الإجراءات تعزيزا لصلاحيات الدولة عبر إضعاف طبقة كبار ملاكي الأراضي, حيث تم مصادرة أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين, مما عد بمثابة عملية دمج تدريجي للمناطق الريفية السورية في الدورة الاقتصادية الرأسمالية

شهد حزب البعث تغيرات ملحوظة في عهد حافظ الأسد, حيث اتخذ خطوات أوسع وأعمق مقارنة بما أنجزه جمال عبد الناصر. في بداية السبعينيات من القرن الماضي, بدأ الحزب بتوزيع قطع أراضٍ صغيرة وبدأ بإنشاء ما سمي بالمزارع الحكومية, مما سمح لآلاف الفلاحين غير المالكين للأراضي وصغار الملاك بالعمل فيها, كما تم تجريد ملاكي الأراضي في المناطق الكوردية وإنشاء مستوطنات على شكل قرى كبيرة ومجهزة

تم استقدام و توطين أعضاء حزبيين ومدنيين من أبناء القومية العربية من منطقة الرقة في 42 قرية محدثة, حيث تم جلب نحو 4,000 أسرة عربية قدرت عدد أفرادها بحوالي 24,000 نسمة, معظمهم من ريفي محافظتي الرقة وحلب. هؤلاء يشار إليهم حالياً بـ "عرب الغمر" وقد عرف المشروع الذي أطلقه نظام البعث بقيادة حافظ الأسد بـ «خطة إنشاء مزارع نموذجية تابعة للدولة في منطقة الجزيرة» , و بلغ إجمالي مساحة الأراضي المستملكة 3,001,911 دونم, تمتد بطول 350 كم وعرض يتراوح بين 15-10 كم على طول الحدود السورية التركية.[16]

يمتد هذا المشروع من أقصى الشرق عند الحدود مع العراق (من ديرك - المالكية) إلى الغرب حتى مدينة سري كانيه - رأس العين. وفي الوقت نفسه, قامت الدولة بفرض سياسات التعريب وتغيير أسماء القرى والمدن من الاسماء الكوردية إلى العربية وفرض عدة إجراءات تدخل في سياقات سياسات التعريب وتتوافق مع أفكار البعث السوري شكلت هذه الإجراءات أولى بداية التغيير الديمغرافي, مستهدفة بشكل مباشر المجتمع الكوردي والمزارع الريفية فيه, ما أوقع ضررا بالغا واستحوذ على مساحات شاسعة من القرى الكوردية, وبما يزيد عن 335 قرية كوردية و تم إزالة قرى كوردية أخرى ألحقت بالمستوطنات المستحدثة.[17]

---

corps-syria-agriculture-assessment_compressed.pdf

16 انظر الى تقرير بعنوان:"«مسألة أكراد سورية»" مجموعة باحثيين , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الاقباس صفحة 40 الرابط: https://web.archive.org/web/20190411052327/https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_86BCBAEE.pdf

17 المصدر نفسه

أسهمت هذه الإجراءات بالفعل في تحقيق الأهداف الأساسية المزعومة للإصلاح، والتي تهدف إلى توليد رأس المال اللازم للتصنيع وبناء مجتمعات ريفية موالية لنظام البعث الجديد. وقد أدت هذه الإجراءات أيضا إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والتلاعب بالتركيبة الديمغرافية للمنطقة ذات الغالبية الكوردية لصالح الفكر القومي العربي والبعثي وفي إطار جهود النظام لمنع نشوء حركات اجتماعية مستقلة، أسس نظام البعث الاتحاد العام للفلاحين في عام 1964. وقد قاد هذا الاتحاد أشخاص موالون له وتم إدارته ضمن هيكل إداري هرمي. وكان الاتحاد وسيلة فعالة لتوسيع سيطرة الدولة وتقليل استقلال الفلاحين وضبط نشاطاتهم السياسية بصورة محكمة، فبينما تحرر الفلاحون من هيمنة الطبقات «الإقطاعية»، كان مصيرهم الوقوع تحت سيطرة بيروقراطية جديدة تابعة لدولة البعث السلطوية، حيث استهدفت هذه العملية توطيد السيطرة الحكومية على الزراعة. بحلول عام 1965، أصبحت الدولة تتحكم في معظم القطاعات الصناعية الاستراتيجية، مما أدى إلى تقويض القوة الاقتصادية للطبقات الثرية

في عام 1970، عزز حافظ الأسد من سيطرة الدولة على المناطق الريفية والسيطرة على النشاط الزراعي عبر نظام متكامل يشمل توفير الائتمانات وتوزيع البذور وشراء إنتاج الحبوب. من خلال هذه الإجراءات، أسس نظام الأسد شبكة زبائنية تكرّس الولاء له ولابنه بشار الأسد، لاحقا. تجلى دور الجهاز البيروقراطي للدولة بصورة واضحة، إذ شاركت مجموعة من الموظفين المنتمين لحزب البعث في تأجير الأراضي المملوكة للدولة خارج القنوات الرسمية، ومعظم هذه الأراضي كانت تعود ملكيتها لبعض شيوخ العشائر العربية والكوردية قبل أن تقوم حكومة البعث بمصادرتها، عندما أدرك حافظ الأسد محدودية قدرة حكومته المالية على تمويل مزارع جديدة أو حتى الحفاظ على المزارع القائمة، سمح للقطاع الخاص والأفراد المقربين منه بتملك عدد كبير من مزارع الدولة، وقد نتج عن ذلك انتكاسة ما كان البعث يسميها بـ" الإصلاحات الزراعية" التي شهدتها فترة الستينيات، حيث استبدلت تلك الإصلاحات بسياسات قاسية استفادت منها الطبقات الوسطى والعليا ضمن الشريحة المؤيدة للأسد

كان الهدف الأساسي المُعلن لحزب البعث من إصلاحات الأراضي هو تعزيز الأمن الغذائي. غير أن الدوافع السياسية كانت واضحة، خاصة في ظل مخاوف نظام حافظ الأسد المتزايدة من استغلال دول الغرب الغذاء كسلاح ضده في السبعينيات. فسعى حافظ الأسد جاهدا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، تحسبا لأي حصار محتمل قد تفرضه الدول الغربية، مما يعكس أولوية البقاء السياسي على المصالح الاقتصادية الطويلة الأجل. وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات حققت بعض النجاحات في زيادة الإنتاج المحلي من القمح، إلا أنها لم تخل من آثار جانبية سلبية على الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي

في إطار تلك الجهود، تم إجراء تغييرات استراتيجية في مختلف جوانب دورة الإنتاج الزراعي. اعتمدت الدولة مجموعة من السياسات الترويجية التي شجعت المزارعين على زراعة القمح والمحاصيل الأخرى؛ حيث تم توسيع أعمال الري وتقديم دعم أسعار البذور والأسمدة إلى جانب شراء المحاصيل بأسعار ثابتة ومعقولة نسبيا. كما تم تشجيع الفلاحين العرب على زراعة القطن بعد بناء عدد من السدود عام 1963 في حوض الفرات، وأتاح للمزارعين في منطقة الجزيرة بموجب شروط معينة ومحدودة بحفر الآبار الارتوازية بدءا من أوائل الثمانينات وحتى العقد الأول من الألفية الجديدة رغم هذه الجهود والتوسع الذي شهده الإنتاج الزراعي، فإن كمية المياه المتوفرة جراء إنشاء السدود وحفر الآبار لم تكن كافية لمواجهة آثار موجة الجفاف الشديدة التي عانت منها البلاد بين عامي 2006 و2009، والتي تعتبر الأكثر تدميرا في التاريخ الزراعي السوري الحديث

في أوائل 2005 ونهاية عام 2004، أقر نظام بشار الأسد مجموعة من القرارات الإدارية والتشريعات التي تنطوي على إجراءات اعتبرت انتقامية و تأديبية بشكل أساسي استهدفت بشكل خاص المزارعين والفلاحين في منطقة حوض الخابور والجزيرة، وخاصة في المناطق ذات الغالبية الكوردية، بهدف تقييد أنشطتهم الاقتصادية ومعاقبتهم على المشاركة في الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدتها مناطق كوردستان سوريا وبعض المدن السورية في عام 2004 «أنتفاضة قامشلو»

حمل صدور هذه القرارات والمراسيم التشريعية السياسات المزعومة بالإصلاح الاقتصادي تحت مظلة ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي، وتحت ذرائع متعددة منها الانخفاض العالمي لأسعار القطن والوقود، والتخلص من الاعباء الاقتصادية تدريجيا بفرض التقليص التدريجي لمساحة القطن والزراعات الأخرى، و لجوئها إلى تطبيق تسعيرة الشراء المتدنية، وربطها بضبط المخالفات المرتفعة جزئيا على المساحات المخالفة وإلغاء الدعم الحكومي للمزارعين وتخفيض الدعم المالي والتسهيلات الائتمانية والتأمين الزراعي والتقني وتحرير أسعار المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات.

مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك, شهدت أسعار الوقود ارتفاعًا حادا وعدم توافرها في محطات الوقود
بالاضافة, كانت مساعي الدولة السورية منذ السبعينات , تستند على خلق أسس المصاعب للحيلولة دون نجاح في إعادة هيكلة النظام الزراعي وتعافيه بسهولة لأجل طويل جدا , في بداية عام 1974 صدر قانون الاستملاك رقم 20 لعام 1974 الذي استمر العمل به لغاية العام 1983, حين استبدل بالقانون رقم 20 لعام 1983 وهو القانون الوحيد المعمول به في تنظيم عمليات الاستيلاء في سوريا, ويعود إصدار هذا القانون الى عام 1963 بالمرسوم التشريعي رقم 1109. [18]

والذي يضم اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي الصادر عام 1958, وبموجبه تمت عمليات الاستيلاء على الأراضي وتحديد سقف الملكيات العقارية بموجبه سلبت الأراضي الزراعية من الكورد ومنحها لفلاحين العرب ضمن مشروع عرف بـ «الحزام العربي» على الشريط الحدودي, بموجب هذه الأحكام, جردت الدولة الملاك من حقوقهم العقارية بشكل كامل, وأصبحت المالك الوحيد للأراضي المستولى عليها هي الدولة نفسها. ولم يقتصر الأمر على ذلك, بل شمل إلغاء جميع الحقوق الأخرى المرتبطة بالأرض من الحقوق العينية والإشارات والحجوز وحقوق المستأجرين, كحق الرهن والإيجار, دون إمكانية الطعن في هذا القرار أو المطالبة بأي تعويض والاسترداد.[19]

وفقًا لقانون الاستملاك الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 20 لعام 1983, تم اعتبار المنشآت التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي مشاريع ذات النفع العام, وعلى ضوءه استملكت أراض و حيازات عقارية كبيرة لملاكين كورد وتم تقييد ومنع أي إجراءات أو معاملات تتعلق بالعقارات المشمول بهذا المرسوم, كمعاملات الإفراز أو دمج العقارات أو الترخيص بالبناء, وإعتبارا من تاريخ وضع إشارة الاستملاك تغيير معالم العقار المستملَك, وأي تغيير لأوصاف العقار لا يعترف به وقد عرف الاستملاك بموجب هذا المرسوم بأنه "نزع الملكية للمنفعة العامة» والذي يقصد به نزع الحق العقاري واستملاكها قهرا بدون موافقة و رضاء مالكه, و بدون دفع أية تعويضات لأي شخص, و بموجب ذلك لا يملك حتى اليوم , اغلب ملاكي العقارات الزراعية في المناطق ذو النفوذ الكوردي أية حقوق ملكية عقارية وجميع هذه الأراضي ما تزال مسجلة على أسماء أجدادهم ولا يمكن نقل هذه الملكية بموجبه على اسمائهم واسماء أولادهم أو إلى اسماء من باعوا لهم, وبعكس ذلك أخضع نظام دمشق الحقوق العقارية للأملاك العينية والعقارات الزراعية بشكل يحفظ حقوق هذه الأراضي لعرب "الغمر" بعد إصدار المرسوم 49 لعام 2008 فرض قانون تنظيم المناطق الحدودية, ولا سيما المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2008, قيودا شديدة على ملكية العقارات في المناطق الحدودية, وخاصة في محافظة الحسكة. فوفقا لهذا القانون, أصبح الحصول على ترخيص أمني شرطا أساسيا لإتمام أي عملية بيع أو تملك لعقار في هذه المناطق, سواء كان داخل المخطط التنظيمي أم خارجه

وقد صمم هذا الإجراء بشكل متعمد لحرمان المواطنين الكورد من حقهم في التملك في مناطقهم, حيث تم رفض أغلب طلبات الترخيص المقدمة من قبل المواطنيين الكورد, بينما لم يواجه المواطنون من المكونات الأخرى مثل العرب والسريان والأشوريين نفس الصعوبات في الحصول على هذا الترخيص

هذا التمييز الواضح في تطبيق هذا القانون, وقياسا عليه في محافظة القنيطرة والتي تم اعتبارها منطقة حدودية لقربها من دولة إسرائيل, لم تذكر مشكلة بخصوص الحصول على الترخيص المذكور وكانت الأمور مسيرة وأبسط بموجب هذه التشريعات, تم منح العديد من الملاك, ومعظمهم من غير الكورد, على وثيقة الملكية العقارية والتي تعرف في سورية «بالطابو الأخضر» وهذا السند يعتبر أقوى وثيقة ملكية في سوريا, وهي وثيقة صادرة عن مديرية المصالح العقارية, خلال سنوات 2008 وصولا الى المرسوم 43 لعام 2011 والذي عدل بعض بنوده. [20]

18 المرسوم التشريعي لعام 1963 اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي الرابط: http://213.178.227.165/arabic/index.php?node=201&nid=9434&RID=-1&Last=10445&First=151&CurrentPage=173&Vid=-1&Mode=&Service=-1&Loc1=&Key1=&SDate=&EDate=&Year=&Country=&Num=&Dep=-1

19 المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2008 الرابط: http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5588&cat=4784&%2049%20law,%202008#:~:text=لا%20يجوز%20إنشاء%20أو%20نقل,داخل%20المخططات%20التنظيمية%20أم%20خارجها%20.

20 المرسوم التشريعي 43 لعام 2011 تعديل القانون 41 لعام 2004 أصول إنشاء ونقل وتعديل واكتساب الحقوق العينية في الأراضي الكائنة في المناطق الحدودية الرابط: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4460&ref=tree&

ثانيا- هيمنة الهيئات الشبه الحكومية البديلة:

قدم الصراع السوري فرصة فريدة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) لاستغلال موقعه الاستراتيجي وتعزيز أجندته السياسية, وبينما كان النشاط السياسي الكوردي محظورا في السابق في سوريا, نجح حزب الاتحاد الديمقراطي في التغلب على فوضى الحرب, وحول نفسه من جماعة معارضة مهمشة إلى قوة تتمتع بنفوذ, أبدى حزب الاتحاد الديمقراطي استعادة نفسه من صفوف المعارضة المناهضة للنظام لتصبح فيما بعد كقوة موازية للنظام والسيطرة على القرار باتفاقه مع نظام دمشق وعدم العداء معه

أصبح هذا التحول الاستراتيجي واضحا في تموز/يوليو 2012 عندما تنازل النظام السوري عن السيطرة على بعض المناطق ذات الغالبية الكوردية لحزب الاتحاد الديمقراطي. انسحب النظام من مناطق أخرى, وتنازل فعليا عن السيطرة لحزب الاتحاد الديمقراطي, ولم يترك وراءه سوى وجود محدود في مدن مثل الحسكة والقامشلي. ومن الجدير بالذكر أن النظام حافظ على سيطرته على مطار القامشلي, والطريق الدولي جنوب القامشلي, وموقع عسكري بالقرب من جبل كوكب شمال الحسكة, والطريق الذي يربط القامشلي بالحسكة, بما في ذلك مؤسسات الدولة الرئيسية مثل المالية والسجلات العقارية, السجل المدني ومكتب التجنيد الإلزامي وبعض البنوك مثل المصرف الزراعي والعقاري . تُعرف هذه المنطقة اليوم, باسم «المربع الأمني»

في القامشلي, احتفظ النظام أيضا بالسيطرة على «المربع الأمني» الذي يضم مقرات استخباراتية وأمنية ويمتد حتى المعبر الحدودي مع تركيا «معبر نصيبين». وقد أدى هذا الترتيب الاستراتيجي إلى إنشاء هيكل سلطة فعلية داخل المناطق ذات الغالبية الكوردية, تبقى ممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي قدرا كبيرا من الحكم الذاتي مع الحفاظ على توازن دقيق مع الدولة السوري

أظهر حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) مرونة ومهارة ملحوظة في إدارة العلاقات مع النظام السوري والأحزاب الأخرى, بما في ذلك الفصائل الكوردية, لضمان النجاح الأولي لمشروعه. كما استفاد الحزب من جاهزيته لاستغلال أخطاء خصومه وتعزيز إدارته

وفي عام 2012, تعرضت مدينة سري كانيه\ رأس العين لهجوم من قبل الجيش السوري الحر, الذي كان يضم فصائل تم تصنيفها فيما بعد على أنها منظمات إرهابية, مثل جبهة النصرة. ونهبت هذه الجماعات منازل الكورد وارتكبت انتهاكات ضد المدنيين, وبعد أن قامت وحدات حماية الشعب, الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي, بطرد هذه الفصائل من المدينة, استغل حزب الاتحاد الديمقراطي الفرصة لتجنيد الشباب, وحشد الدعم الشعبي, وتعزيز شرعيته المحلية

وفي عام 2013, تأسست "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" مقسمة إلى ثلاث مقاطعات: الجزيرة, عفرين, وكوباني. وتم تشكيل هيئة متابعة لمشروع إدارة الـPYD, وتحديد مدينة القامشلي مركزا إداريا لمقاطعة الجزيرة

في الاجتماع الثاني لهيئة متابعة مشروع إدارة الـPYD في عام 2013, تم اتخاذ قرار بتشكيل إدارات ذاتية مستقلة لكل مقاطعة بدلا من تشكيل إدارة مشتركة. وجرت هذه العملية في إطار الهيئة المشرفة على المشروع

وتوجت هذه الخطوات الأولية والتمهيدية بإعلان ولادة "الإدارة الذاتية الديمقراطية" في اجتماع للمجلس التشريعي. تم تقسيم الإدارة إلى خمسة أقسام تشمل المجلس التشريعي, واللجنة العليا للانتخابات و المحكمة الدستورية العليا, المجالس المحلية, والمجلس التنفيذي الذي يتكون من 22 هيئة ميدانية, بما في ذلك هيئة الزراعة

خلال الأعوام الممتدة بين 2011 و 2013 وصولا الى 2014 شهد القطاع الزراعي تدهورا حقيقيا متزامنا مع ترك المئات من الفلاحين والمزارعين حقولهم في ظل تردي الاوضاع الاقتصادية المتهالكة قبل الازمة وصولا الى تدميرها مع مرور الايام[21] , ومع سيطرة الادارة الذاتية وليدة الانشاء, واجه المواطنون تحديات كبيرة في حوض الخابور والجزيرة وبدأ الاقتصاد الزراعي في المناطق الخاضعة لسيطرة إدارة الـPYD يعاني من صعوبات جمة, بفعل الأوضاع السياسية

21 انظرالى المنشور بعنوان: "Syria: Agriculture and Conflict", الصادر من Alcis Storymaps , استنتاج من الخرائط , الرابط: https://story-maps.arcgis.com/stories/dc0fc58e2c4b43129376f22454d14259#:~:text=URL%3A%20https%3A%2F%2Fstorymaps.arcgis.com%2Fstories%2Fdc0fc58e2c4b43129376f22454d14259%0AVisible%3A%200%25%20

والاقتصادية والاجتماعية الغير مستقرة, والتي أدت إلى تدهور كبير في إنتاجية الزراعة, مما أثر بشكل كبير على الأمن الغذائي والاقتصادي للمواطنين

في خضم الضغوط المباشرة اليومية ومحاولات إدارة الـPYD بالحفاظ على بقائها, مع وجود مجتمع زراعي متجذر بعمق في أنظمة طويلة الأمد, ثبت أن تنفيذ الاستراتيجيات البيئية الشاملة يمثّل تحديا كبيرا لإدارة الـPYD , وبرز بشكل واضح فشل نهج هذه الإدارة إزاء السياسة الزراعية, لأنه حاول دون تغيير الأنظمة الزراعية نفسها التي كان يطبقها النظام سابقا؛ وبالتالي, فإن ذلك يحد من تأثيره المحتمل للتخفيف من آثار التدهور الزراعي ونتائجه.

الى جانب الفشل في معالجات الارث السياسي والقانوني لوصف الملكيات العقارية والوصفية وحق التملك والاستحواذ والاستيلاء والذي خلقه نظام دمشق , كجزء من الممارسات دون الحيلولة من ايجاد حلول جذرية وشاملة لها, أصدرت السلطات القضائية «مجلس العدالة الاجتماعية» التابعة لإدارة الـPYD بتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير 2021, القرار رقم 6 الخاص بالقضايا المتعلقة بالعقارات في المناطق الخاضعة لسيطرتها,(دراسة عن حقوق السكن والأراضي والممتلكات)[22] وسبقتها قرارات تمنع التصرفات العقارية من بيع أو شراء أو إيجار أو وضع اليد, بالأملاك العامة في مناطق سيطرتها, بعد آذار 2013, بهدف «الحفاظ على الأملاك العامة» وقانون حماية وإدارة أملاك الغائب لحصر أملاك وأموال الغائبين عن البلاد و وضعها تحت تصرفها بعنوان «تنمية المجتمع» لحين عودة أصحابها إليها, وينص القرار رقم 6 بمنع جميع دواوين العدالة لدى محاكمها, ورفض الفصل في الدعاوى المتعلقة بالعقارات وفي الدعاوى العينية العقارية المتعلقة بأصل الحق بالنسبة للعقارات الأميرية الواقعة خارج المخططات التنظيمية والتي تتعلق بحقوق الملكية والتصرف والسطحية والانتفاع, وتوثيق وتثبيت عقود البيع الى جانب رفض النظر في الدعاوى القائمة على والعقارات الأميرية و هي"العقارات التي تكون رقبتها للدولة ويجوز أن يجري عليها حق التصرف",بحسب المادة 86 من القانون المدني السوري. كما تضمن القرار عدم البت بالدعاوى المتعلقة بالحقوق العينية الأصلية ورد كافة الدعاوى المتعلقة بتلك الحقوق, ورد القرار باعادة دعاوى الحيازة إلى ما كانت عليه قبل عام 2012, بالإضافة الى ذلك, وجدت إدارة الـPYD صعوبة وعدم القدرة في تثبيت عمليات تثبيت الحقوق العينية العقارية والحقوق الملكية العقارية وعدم قدرتها على استحداث سجل عقاري يضمن تثبيت الحقوق العينية واسترداد الحيازات للملاك الأصليين إلى جانب تثبيت حقوق البيع والشراء ومنح سندات التملك , حيث تجد إدارة الـPYD صعوبات وحساسية في التعامل مع تداعيات السياسات العقارية السابقة للدولة السورية, بما في ذلك قانون الإصلاح الزراعي وقوانين التملك والاستيلاء وأملاك الدولة والحيازات الاميرية والمشاريع التشريعية من ضمنها مشروع «الحزام العربي» للعرب الغمر

وتشهد, اليوم, إجراءات المعاملات العقارية في كوردستان سوريا ومناطق إدارة الـPYD الارتباك والمخالفات في الإجراءات الثابتة لتعيين وتثبيت الحقوق وحفظها, وغالبا ما تخضع لترتيبات مختلفة مع حكومة دمشق. حيث تتم المعاملات العقارية بشكل محصور بعمليات البيع والشراء فقط دون الفصل أمام محاكم إدارة الـPYD في الدعاوى العقارية المتعلقة بأصل الحق بالنسبة للعقارات الأميرية أو العينية العقارية التي تتعلق بحقوق الملكية والتصرف والايجار والانتفاع

يلجأ اليوم المواطنون في مناطق إدارة الـPYD في معاملات البيع والشراء للعقارات ضمن التنظيم الإداري وخارجها فيما يخص الأملاك العقارية للأراضي الزراعية, إلى عقود بيع وشراء موقعة من الأطراف دون القدرة على رفع دعاوى تثبيت عقود بيع أمام محاكم البداية المدنية التابعة لوزارة العدل في حكومة دمشق. بموجبه لا يمكن حصول المشتري على قرار قضائي بتثبيت الملكية, إذ ترفض مديرية المصالح العقارية التابعة لدمشق, وضع إشارة دعوى تثبيت عقد شراء عقار وخاصة للأراضي الزراعية و كذلك للعقارات خارج المخططات التنظيمية, والتي تطلب كتابا تصدره البلدية المعنية يبيّن الصفة التنظيمية للعقار وضابطة البناء المتبعة. المشكلة هنا تكمن أن الصفة التنظيمية لأغلب المناطق العقارية خارج مراكز المدن الرئيسية وخارج سيطرة حكومة دمشق ما زالت أرضا مشاعا غير مفرزة.

ونتيجة لذلك, لا يمكن اليوم تسجيل عمليات تثبيت وانتقال الملكية في مناطق إدارة الـPYD بشكل رسمي من خلال عقد بيع وشراء مكتوب بخط اليد, يحتوي على تفاصيل مثل رقم العقار وموقعه ومساحته, بالإضافة إلى توقيع الطرفين والشهود وتقدير سعر الأرض من قبل مكتب عقاري في المنطقة, دون توثيق رسمي, حيث لا محاكم إدارة الـPYD ولا محاكم الصلح التابعة للدولة السورية وصولا الى كاتب العدل ومديريات التوثيق العقاري, لا تقبل تسجيل هذه الدعاوي,

22 انظر الى منشور بعنوان: " إدارة الـPYD والقرار 6: الحزام العربي وأراضي الغمر؟" حقوق السكن والأراضي والممتلكات , الاقتباس , صورة لقرار رقم 6 الرابط: https://hlp.syria-report.com/حقوق-السكن-والأراضي-والممتلكات/الإدارة-الذاتية-والقرار6--الحزام-العرب/

وهذا الأمر ينطبق ايضا في مدينة الرقة, حيث تم نقل جميع المؤسسات الحكومية من دمشق إلى حماة من ضمنها المحاكم ودوائر السجل العقاري, وبالتالي, يجب على الأفراد الراغبين في استكمال عملياتهم العقارية السفر إلى هناك لمتابعة تسجيلها في المصالح العقارية بالمدينة

الاستنتاج:

إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة بين الفقدان والانعدام

بشكل عام تراجعت الأهمية النسبية للزراعة في سوريا خلال العقدين الأخيرين, حيث كان الناتج الزراعي يشكل 32% من إجمالي الناتج في السبعينات بينما أصبح يشكل 22.4% في العقد الأول من الألفية الجديدة. وبالقياس عليه نجد تراجعا في حصة القطاع الزراعي من إجمالي المشتغلين من نسبة تقريبية 50% عام 1970 إلى نسبة تقارب 14% فقط في عام 2010.[23]

وفي تقرير لمنظمة الأغذية العالمية أشارت إلى تأثير الأزمة السورية على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة وسبل المعيشة في سوريا والبلدان المجاورة, مثل لبنان والأردن وتركيا والعراق, بالإضافة إلى مصر, وتشير التقييمات التي أجريت في جميع أنحاء سوريا إلى خطورة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي وسبل المعيشة وتفاقمها المستمر وأن الأزمة لم تتسبب فقط في فقر أكثر من نصف السوريين وفي انعدام الأمن الغذائي لما يقرب من ثلثهم, ولكنها أيضا تسببت في تخريب أسس الأمن الغذائي وسبل العيش في بلد كان يعد فيما قبل ضمن البلدان المتوسطة الدخل ذات معدلات العمالة العالية نسبيا 92% بالإضافة إلى قطاع زراعي متنامي و إن السلسلة الغذائية في سوريا آخذة في التدهور, من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة البيع في الأسواق, بل إن نظم المعيشة بأكملها تنهار. ويؤثر الصراع أيضا بشدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في البلدان المجاورة.[24]

نلاحظ في تقرير آخر بعثة لتقييم المحاصيل الغذائية والأمن الغذائي, أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي عام 2018, أن إنتاج القمح في سوريا وصل إلى أدنى مستوياته منذ 29 عاما, حيث انخفض إلى 1.2 مليون طن. وهو ما يمثل حوالي ثلثي المستويات التي أنتجتها الزراعة السورية عام 2017. (برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة)[25] ويعزى هذا الانخفاض الكبير في إنتاج القمح إلى امتداد فترة طويلة من الطقس الجاف تلاها فيما بعد هطول أمطار غزيرة على نحو غير معتاد.

ومن خلال التحليل التفصيلي لبيانات الإنتاج الزراعي, يتبين أن مستويات الإنتاجية في النظم الزراعية تختلف باختلاف كل مرحلة من مراحل التاريخ السوري. في عام 2008, حيث بلغت المساحات المزروعة بالقمح الطري في الأراضي البعلية والمروية في منطقة الحسكة التي تضم مدن وبلدات مثل القامشلي ورأس العين وتل تمر والدرباسية والمالكية والرميلان والحسكة بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 425.997 هكتاراً. (جدول رقم 4)

وبلغ إجمالي الإنتاج في ذلك العام حوالي 450.773 طنًا. كما بلغت إجمالي المساحة المزروعة بالقمح القاسي حوالي 151,186هكتارا, بإنتاج يتجاوز 158,000طن. وبحلول عام 2010, ارتفع الإنتاج بشكل ملحوظ إلى حوالي 826,194 طنا, تمت زراعته على مساحة 526,742 هكتارا للقمح الطري. وبلغ إنتاج القمح القاسي في الأراضي البعلية والمروية نحو 277668 طنا (جدول رقم 5)

23 انظر الى المنشور بعنوان:"حصار الرماد" , مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى الاقتباس " بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع للفترة 1970 – 2010 حوالي 3.9% مع مساهمة في النمو الكلي بلغت حوالي 23%". الرابط : https://ayam.com.tr/ar/دراسات/حصاد-الرماد

24 انظر الى المنشور بعنوان:"الطقس غير المستقر والنزاع الذي طال أمده يلحقان الضرر بالإنتاج الزراعي في سوريا « برنامج الأغذية العالمي للامم المتحدة , الاقتباس , «انخفض إنتاج القمح هذا العام إلى أدنى مستوياته منذ 29 عاماً عند 1.2 مليون طن, أي حوالي ثلثي مستوياته في 2017 « الرابط: https://ar.wfp.org/news/altqs-ghyr-almstqr-walnza-aldhy-tal-amdh-ylhqan-aldrr-bal-antaj-alzray-fy-swrya

25 المصدر نفسه

المساحة والانتاج والغلة لمحصول القمح الطري لموسم 2007-2008 في محافظة الحسكة

المنطقة	المروي		البعل		المساحة/ هكتار	الإنتاج / طن
	التعاوني	الخاص	التعاوني	الخاص		
الحسكة	9232	49520	8334	40622	107708	95007
القامشلي	5742	33572	15807	35212	90333	70383
ديريك	10903	16298	38190	47795	113186	33271
سري كانيه	33330	50690	9673	21077	114770	252111
مجموع/ الحسكة	59207	150080	72004	144706	425997	450773

المصدر: مركز الإحصاء السوري - جدول رقم 5

المساحة والانتاج والغلة لمحصول القمح القاسي لموسم 2007-2008 في محافظة الحسكة

المنطقة	المروي		البعل		المساحة/ هكتار	الإنتاج / طن
	التعاوني	الخاص	التعاوني	الخاص		
الحسكة	2380	28002	4095	20974	55451	54059
القامشلي	3712	11958	15281	26568	57519	28800
ديريك	440	475	1100	1485	3500	1316
سري كانيه	7209	15258	2070	10191	34728	73973
مجموع/ الحسكة	13741	55690	22546	59209	151186	158146

المصدر: مركز الإحصاء السوري - جدول رقم 6

المساحة والانتاج والغلة لمحصول القمح الطري/ القاسي لموسم 2009-2010 في محافظة الحسكة

المنطقة	المروي		البعل		المساحة/ هكتار	الإنتاج / طن
	التعاوني	الخاص	التعاوني	الخاص		
الحسكة	8717	47059	8367	48209	112352	132298
القامشلي	9408	31777	35881	58756	135822	143493
ديريك	11730	15231	57980	74126	159067	266048
سري كانيه	24159	58352	15250	21740	119501	284355
مجموع	54014	152419	117478	202831	526742	826194

المصدر: مركز الإحصاء السوري - جدول رقم 7

نلاحظ هنا الانخفاض العمودي والمخيف للانتاج الموسمي لمحصول القمح الى جانب انعدام شبه التام للمحصول الصيفي مثل القطن والذرة الصفراء وبعض المحاصيل التي تعتمد على الري بمساحات كبيرة ويمكن القول بأن نسب التراجع المخيف ترجع لعدة عوامل ومنها الظروف القاسية للطقس وخاصة في الفترات الممتدة بين عام 2016 و 2018 الى جانب عوامل إدارية ضعيفة وجهود ضئيلة في عمليات الدعم والترشيد الزراعي , حيث بلغت نسب الضرر وفق ما أعلنته مديرية الزراعة والثروة الحيوانية التابعة لهيئة الاقتصاد في "إقليم الجزيرة " لإدارة الـPYD بنسبة 70% لمحصول الشعير بينما بلغت نسبة الأضرار في محصول القمح 55% نتيجة الانحباس والجفاف خلال الفترة الممتدة بين عام 2017 و 2019 من إجمالي الأراضي المزروعة في الجزيرة وحوض الخابور والتي قدرتها إدارة الـPYD نحو 198500 هكتار أي نحو 90 % من إجمالي الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة عام 2018 ولم يتجاوز الإنتاج لمحصول القمح اكثر من 250 ألف طن وفق الإحصائيات التي قدمتها شركة تطوير المجتمع الزراعي التابع لهيئة الزراعة في إدارة الـPYD, فيما لم تتجاوز نسب الإنتاج بفارق ضئيل حيث بلغ الانتاجية في عام 2017 نحو 180 ألف طن, وخلال عام 2019 استلمت شركة التطوير المجتمع الزراعي من محصول القمح بنوعيه الطري والقاسي نحو 550 ألف طن ونحو 609 ألف طن خلال عام 2020.[26] يلاحظ من الأرقام المتداولة, الانخفاض الكبير والغير المسبوق في حجم الإنتاج الموسمي لمحصول القمح بنوعيه الطري والقاسي, بالإضافة إلى الانعدام التام للمحاصيل الصيفية مثل القطن والذرة الصفراء وغيرها التي تعتمد على الري بالمساحات الواسعة

يمكن القول بأن هذا الانخفاض المروع يعزى إلى عدة عوامل, بما في ذلك الظروف الجوية القاسية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2018 والعوامل الإدارية الضعيفة وجهود ضئيلة في عمليات الدعم والترشيد الزراعي . وقد أعلنت مديرية الزراعة والثروة الحيوانية التابعة لهيئة الاقتصاد في " إقليم الجزيرة " في إدارة الـPYD (المركز الإعلامي للاقتصاد) عن تضرر نسبة 70% من محصول الشعير ونسبة 55% من محصول القمح نتيجة انحباس الأمطار والجفاف خلال الفترة الممتدة بين عامي 2018, من إجمالي الأراضي المُزروعة في الجزيرة وحوض الخابور التي تُقدر بنحو 198500 هكتار, أي ما يقارب 90% من إجمالي الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة.

فيما لم يتجاوز نتاج محصول القمح 250 ألف طن وفقًا لإحصائيات شركة تطوير المجتمع الزراعي التابعة لهيئة الزراعة في إدارة الـPYD لعام 2008. في المقابل, بلغت الانتاجية في عام 2017 نحو 180 ألف طن وقد استلمت شركة التطوير المجتمع الزراعي نحو 550 ألف طن خلال عام 2019, ونحو 609 ألف طن خلال عام 2020 من محصول القمح بأصنافه المختلفة.[27]

وبلغت الإنتاجية لعام 2023 بحجمه الكلي في مخازن إدارة الـPYD بـ 850 الف طن من القمح الطري والقاسي من ضمنها ما يقارب 600 ألف طن من منطقة الجزيرة

ومن خلال تحليل بيانات الإنتاج الزراعي وأرقام إنتاجية الكميات المستلمة, نجد بعض التعافي في الارتفاع الأفقي لعمليات الإنتاج الزراعي خلال عام 2023 وتحسنًا في إنتاجية القمح والشعير, نظرا للكميات التي تجاوزت المعدلات الهطولية للأمطار, حيث بلغت الأرقام نوعا ما السنوات التي تلتها, ووفقا لما أعلنه مكتب الإحصاء للشؤون الزراعية لهيئة الزراعة في إدارة الـPYD, تجاوزت كميات إنتاج القمح مليون و9 آلاف طن بنوعيه الطري والقاسي, وتجاوزت المساحات المروية للقمح 4.5 مليون دونم عام 2023, (الجدول رقم 8) بينما بلغت المساحات الغير المروية 209 آلاف و875 دونم, أما إجمالي المساحات لمحصول الشعير فقد وصل إلى مليون و700 ألف دونم للمساحة المروية والبعلية.[28]

26 انظر الى المنشور بعنوان:"أهم الأعمال التي قامت بها شركة تطوير المجتمع الزراعي في شمال وشرق سوريا لعام 2019 ـ 2020" الكاتبة: منال خليل, المركز الاعلامي للاقتصاد في إدارة الـPYD , الرابط: https://aboriyacivaki.net/?p=12024

27 المصدر نفسه

28 انظر الى المنشور بعنوان:"إدارة الـPYD تغلق مراكز شراء القمح نهاية الشهر الحالي"عنب بلدي , الرابط: https://www.enabbaladi.net/651864/الإدارة-الذاتية-تغلق-مراكز-شراء-القم/

المساحة والانتاج والغلة لمحصول القمح الطري/ القاسي لموسم 2009-2010 في منطقة الجزيرة , إدارة الـPYD

السنوات	المنطقة الزراعية	المساحة / هكتار	الإنتاج / ألف طن
2018	الجزيرة	1,985,000	250
2019	الجزيرة	-	550
2020	الجزيرة	-	352
2021	الجزيرة	1,252,000	180
2022	الجزيرة		394
2023	الجزيرة	4,719,987	1.900
2024	الجزيرة	-	766

المصدر: المركز الإعلامي للاقتصاد - جدول رقم 8

وفي السنوات الأخيرة, واجهت سوريا انخفاضا كبيرا في الإنتاج الزراعي, وخاصة في محاصيل مثل القمح والقطن والذرة. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى مجموعة من الظروف والأسباب المتعددة, ومن أبرز المحاصيل الرئيسية المتضررة من هذا الانكماش هو القطن والشعير, حيث وصلت الأضرار بين 70% و 90% من إجمالي الإنتاج العام.[29] كما عانى إنتاج القمح أيضا, مع انخفاض كبير بسبب فترات الجفاف الطويلة وندرة المياه, وقد ظهرت هذه الخسائر بشكل خاص في منطقة الجزيرة وحوض الخابور, الذي يمثل حوالي 90% من الأراضي الصالحة للزراعة في هذه المناطق

ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في الإنتاجية الزراعية بشكل مباشر إلى العديد من العوامل. أولا, لعبت الظروف الجوية السيئة, خاصة بين عامي 2016 و2018, دورا حاسما في تعطيل نمو المحاصيل وتطورها, بالإضافة إلى ذلك, أدت ممارسات الإدارة غير الفعالة والدعم الزراعي غير الكافي إلى تفاقم الأزمة الزراعية في مناطق سيطرتها, وقد أدى نقص الموارد والتمويل والمساعدة الفنية إلى إعاقة المزارعين عن تنفيذ استراتيجيات للتخفيف من تأثير الظروف المعاكسة وزيادة الإنتاجية. وهذا يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتحسين السياسات الزراعية والاستثمار في البنية التحتية لدعم المزارعين في البلاد

معوقات النهوض الإنتاجي , الأسباب والحجج

اولاً- السياسات الزراعية المنهارة: (سوء إدارة القطاع الزراعي)

مع وصول بشار الأسد إلى السلطة عام 2000, تحول تركيز السلطة إلى ضرورة و أهمية الإصلاح الاقتصادي والتحرير التدريجي للاقتصاد تحت مظلة ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي, وكان للقطاع الزراعي النصيب الأكبر في سياسات التحرير الاقتصادي, حيث اعتبر الدعم المقدم للمزارعين عبئا على الاقتصاد الوطني ويجب التخلص منه تدريجيا, وزعم أن ذلك يساعد في حل العديد من المشكلات التي يواجهها القطاع, كما وردت في الخطة الخمسية العاشرة, وهي خطط يتم رسم ملامحها من قبل هيئة التخطيط والتعاون الدولي و هي جهة مرتبطة مباشرة برئيس مجلس الوزراء, لتمكين ودعم المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ممارسة مهامه. وبالتالي, تعتبر الهيئة الفنية لرئاسة مجلس الوزراء والخزانة الفكرية التي ترتكز عليه الحكومة في إعداد الخطط والبرامج وفق أولوياتها السياسية والاقتصادية. تعمل الهيئة على تحليل البيانات الشخصية الاقتصادية والاجتماعية و إعداد ومتابعة وتقييم الخطط والبرامج التنموية من جهة تقديم المشورة الخاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتنموية
بدأت الحكومة عام 2005 في تطبيق سياسات نيوليبرالية في القطاع الزراعي,[30] حيث شمل مجمل الإجراءات بعمليات

29 انظر الى المنشور بعنوان:"Exclusive: Climate change, conflict decimate Syria›s grain crop" وكالة رويترز للانباء , الرابط: https:// /www.reuters.com/markets/commodities/exclusive-climate-change-conflict-decimate-syrias-grain-crop-un-fao-2022-09-20

30 انظر الى المنشور , بعنوان: " Syria: The Social Origins of the Uprising " الفقرة بعنوان:" Neoliberal Policies and Despotic Ex-pansion"مؤسسة روزا لوكسمبورج , عام 2018 على الرابط: https://www.rosalux.de/en/publication/id/39149/syria-the-social-ori-

تحرير الأسعار وتحديد الدعم بالمستويات المتدنية:

الدعم الرئيسي للمزارعين: في الواقع, تعارض النيوليبرالية مع توفير الدعم الرئيسي للمزارعين, لتعزيز الحكومة في الاقتصاد. وفي هذا السياق, تم إلغاء الدعم الحكومي للمزارعين وتخفيض الدعم المالي والتسهيلات الائتمانية والتأمين الزراعي والتقني وتسهيلات أخرى, مما كان له الأثر الكبير على قدرة المزارعين وتعرضهم لمخاطر اقتصادية أكبر

تحرير أسعار الاسمدة والادوية والمبيدات الكيميائية: تم تحرير أسعار جميع المدخلات الزراعية وتنازل الحكومات الحكومية في دعم أسعار هذه المنتجات. في بداية عام 2008 رفعت الحكومة السورية دعمها مع تحرير أسعار الاسمدة والادوية والمبيدات الكيميائية, مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي, ويعتبر السماد من أهم المدخلات في إنتاج الإنتاج الزراعي, بدلا من ذلك, كان لتحرير أسعار المدخلات الزراعية تأثيرات ضارة على المزارعين. أدت تدريجيا إلى ارتفاع أسعار المنتجات والمبيدات والأدوية الزراعية إلى زيادة تكاليف الإنتاج للمزارعين

رفع الدعم الحكومي وتحرير أسعار الديزل «الوقود»: زيادة أسعار الوقود من 7 ليرات سورية الى 40 ليرة سورية ثم تخفيضها الى 25 ليرة سورية لتستقر عند 20 ليرة سورية,[31] هذه الزيادة تعني زيادة تكلفة الوقود للمستهلكين, بما في ذلك المزارعين. و يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعية بشكل طردي, ومع ذلك, يعتقد أن رفع أسعار الوقود يعني بالضرورة زيادة تكلفة الوقود الحديثة للمزارعين لاستخدامات الإنتاج الزراعي والممارسات الزراعية, ويعد الوقود من أبرز وأهم مدخلات الإنتاج الزراعي لتشغيل محركات مضخات المياه من الآبار الارتوازية, مع ذلك, كان يجب أن يتم توفير الدعم اللازمة للمزارعين حتى يتمكنوا من تحمل تكاليف الوقود حتى لاستدامة الإنتاج أو اتخاذ إجراءات لتعزيز استخدام الوقود البديل وتشجيع التنوع في مصادر الطاقة كالطاقة الكهربائية

اللافت للنظر أن السلطات الحكومية لم تقم بضبط أو تعديل أي من هذه السياسات ومنها ما تضمنه الخطة الخمسية العاشرة بهدف التخفيف من تأثير الجفاف الذي ضرب البلاد في الفترة بين عامي 2007 و 2009, بل على العكس, استمرت في تنفيذ هذه السياسات على الرغم من التداعيات الكارثية التي خلفها هذا الجفاف على القطاع الزراعي في سوريا, مما خلق تذبذبات كبيرة في معدلات النمو والتي وصلت إلى أدنى قياس لها نحو 5.13% بين عامين 2006 و 2009 وخلال هذه الفترة لم يحقق القطاع الزراعي أي نمو يذكر وانخفضت مساهمته في الناتج الإجمالي لسوريا من 28% عام 2002 إلى نحو 18% عام 2010. بحسب دراسة من Stiftung Ebert Friedrich [32] وترافق مع هذه الانخفاض بدون ان يتراجع الدولة السورية في اتباع السياسات الزراعية الخاطئة وخاصة المتعلقة بفرض زراعات معينة وتخفيض الدعم, وغياب أي إصلاح مؤسساتي للحد من الهدر والفساد بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا الزراعية إلى جانب عدم مطابقة الانتاج الزراعي في سوريا للكثير من المعايير الدولية, وبالتالي ضعف تنافسية منتجاتها على المستوى الدولي

هذا الانخفاض في العائد العمل الزراعي وزيادة التحديات التي تواجه المزارعين دفع جزء كبير منهم إلى ترك القطاع الزراعي والعمل الزراعي حيث انخفض إجمالي العاملين في الزراعة عام 2010 إلى نحو النصف, بالمقارنة مع عام 2001 ,ما أدى في الفترة نفسها إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل على المستوى الوطني من 30% إلى 1%.[33]

في بدايات الأزمة السورية, قرر النظام السوري التراجع والانسحاب الامني والاداري عن العديد من المناطق والتركيز على المدن الكبرى. وبسبب هذا الانحسار, ترك الإدارات المحلية للبلدات المنسحبة منها دون سلطة وبموجبه تم تسليم بعض المناطق إلى سلطات محلية موالية لها ذو نفوذ عسكري وامني مرتبط بها, ما أدى إلى خلق حالة من الفوضى في كل منطقة. وقد أحدثت هذه الفوضى سلسلة من النتائج السلبية ولعبت دورا هاما في شل قطاعات كثيرة ومنها القطاع الزراعي

تعرض القطاع الزراعي لنزيف في اليد العاملة ودمار في شبكات الري ومصادر المياه في بعض المناطق نتيجة الأعمال الحربية والتخريبية, إلى جانب توقف العديد من الآبار الارتوازية عن العمل, نتيجة الانخفاض الحاد في واردات

gins-of-the-uprising

31 انظر الى المنشور , بعنوان:"تخفيض سعر ليتر المازوت في سوريا" الكاتبة بهية مارديني , إيلاف , عام 2009 على الرابط التالي: https://elaph.com/Web/Economics/2009/4/425326.htm

32 انظر الى الدراسة بعنوان»آلّيات الاستغلال:التغّيرات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال النزاع» التقرير من قبل اليوم التالي بدعم من Stiftung-Ebert-Friedrich , ملف pdf, الاقتباس صفحة 21 , أدناه الناتج الإجمالي للقطاع الزراعي في سوريا بين عامي 2001 و2010 بالأسعار الثابتة.... الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/19604-20221017.pdf

33 المصدر نفسه , Stiftung-Ebert-Friedrich

الوقـود وعـدم قـدرة الفلاحيـن علـى تدويـر محـركات ضـخ الميـاه للـري. وبسـبب الأوضـاع الصعبـة, أصبـح مـن الصعـب علـى الفلاحيـن تأميـن المـواد الأساسـية اللازمـة للإنتـاج الزراعـي مثـل السـماد والبـذور والأدويـة بعـد فقدانهـا وبشـكل حـاد مـن الأسـواق المحليـة

قـدرت مجموعـة العمـل الزراعيـة لمنظمـة الأغذيـة والزراعـة وهـي وكالـة متخصصـة تابعـة للأمـم المتحـدة فـي سـورية,[34] بـأن الأضـرار الإجماليـة التـي لحقـت بالبنيـة التحتيـة والأصـول الزراعيـة بنحـو 3.2 مليـار دولار أميركـي, وهـو مـا يمثـل مـا يقـرب مـن نصـف إجمالـي الأضـرار التـي لحقـت بالقطـاع الزراعـي فـي سـورية ويحتـل كل مـن الحسـكة والرقـة وحلـب مـا يقـارب مـن 70 الـى 90% منهـا وهـي المناطـق التـي تعـد الأكثـر ريـا فـي سـورية

وبالمقارنـة مـع تقريـر نشـرته منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة - الفـاو فـي عـام 2017 . (منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة) نجـد مـدى التأثيـر القائـم , حيـث إن الإنفـاق الحكومـي علـى الدعـم الزراعـي كبيـر, بلـغ حوالـي 3 فـي المائـة مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي عـام 2011. ومـع ذلـك, وبعـد سـنوات مـن الأزمـة, تضائـل تأثيـر قـدرة الحكومـة علـى دعـم المزارعيـن بشـكل كبيـر و تقليـص الميزانيـات المخصصـة لهـذا القطـاع الحيـوي, مـا أثـر سـلبا علـى الإنتاجيـة الزراعيـة والقـدرة التنافسـية للمنتجـات المحليـة

بالنسـبة للغالبيـة العظمـى مـن العامليـن فـي القطـاع الزراعـي مـن الفلاحيـن وأسـر المزارعيـن بنحـو 44 % شـهدت تراجعـا فـي مسـتوى الدعـم إلـى جانـب عـدم اسـتدامة عملهـم فـي الزراعـة وتغيـرت بشـكل جـذري مصـادر الدخـل لديهـم, حيـث اضطـرت الأسـر إلـى البحـث عـن بدائـل لتلبيـة احتياجاتهـا ومـا يقـارب عـن 41% مـن الأسـر والفلاحيـن بالبحـث عـن بدائـل لاسـتدامة عملهـم الزراعـي, إلـى جانـب 70% مـن المزارعيـن فـي كل مـن الرقـة ودير الـزور لـم يعـودوا قادريـن علـى تأميـن البـذور, وأكثـر مـن 50% يفتقـرون إلـى إمكانيـة الوصـول إلـى الأسـمدة, فـي حيـن 35% لا يسـتخدمون الأسـمدة علـى الإطلاق. ويتـم الحصـول علـى المبيـدات الحشـرية مـن الأسـواق الغيـر الرسـمية, وغالبـا مـا يـؤدي إلـى اسـتخدام منتجـات رديئـة الجـودة وخطيـرة فـي بعـض الأحيـان

جدول بعدد الحائزين و الملاك الزراعيين في بعض المحافظات السورية

المحافظات	جدول بعدد الحائزين الزراعيين حسب المحافظات			
	1970	1981	1994	2004
الحسكة	50540	55162	61089	57997
دير الزور	30184	29525	42042	47411
الـرقـة	26815	21598	27824	36398
المجموع/متوسط	**107539**	**106285**	**130955**	**141806**

الجدول نتائج التعداد الزراعي للأعوام 1970,1981,1994,2004 المركز الإحصاء السوري - جدول رقم 9

وبالإضافـة إلـى ذلـك, واجـه عـدد مـن المزارعيـن والأسـر الصعوبـة فـي الوصـول إلـى أراضيهـم فـي بعـض المناطـق بسـبب الحواجـز والعمليـات العسـكرية والاختطـاف وخاصـة فـي مناطـق مـن ريـف الحسـكة وديرالـزور ورأس العيـن وتـل أبيـض وصـولا الـى الريـف الجنوبـي لمدينـة كوبانـي بعـد سـيطرة المجموعـات الإسـلامية الراديكاليـة علـى بعـض المناطـق, و يمكـن القـول أن الانحسـار الحكومـي الـذي قـام بـه النظـام السـوري فـي بدايـات الأزمـة السـورية أدى إلـى تفاقـم الأوضـاع فـي القطـاع الزراعـي وتدميـر البنيـة التحتيـة الزراعيـة, والطبقـات والأسـر العاملـة فـي القطـاع الزراعـي

رغـم ذلـك, و للأهميـة النسـبية للقطـاع الزراعـي مـع سـيطرة القـوات المسـلحة البديلـة عـن النظـام الحكومـي وتشـكيلها لهيكليـة إداريـة مسـتقلة تُعـرف بـ «الإدارة الذاتيـة» بالتـوازي مـع سـيطرة قـوى وهياكل محليـة موازيـة لنظـام الحكومـي فـي دمشـق, أعـاد هـذا النـزاع الإنتـاج الزراعـي إلـى صـدارة الاولويـات نظـرا لأهميتـه فـي تحقيـق الأمـن الغذائـي, وفائدتـه كسـلاح للمفاوضـات والسـيطرة والتبـادل التجـاري بيـن جميـع الأقطـاب, حيـث إن نحـو 75% مـن إنتـاج القمـح والشـعير مـن الانتاج السـوري يقـع فـي مناطـق سـيطرة إدارة الـPYD فـي الوقـت الـذي تنتـج مناطـق سـيطرة النظـام السـوري 90% تقريبـا مـن الحمضيـات.[35]

34 انظـر الـى التقريـر بعنوان:"حسـاب التكلفـة. الزراعـة فـي سـوريا بعـد سـنوات مـن الأزمـة" الصـادر مـن منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة, عـام 2017 ة الاقتبـاس مـن صفحـة 12 الرابـط: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/b9c4f6d8-4fb8-42bb-a2c9-e018e38b1167/content

35 انظـر الـى المنشـور , بعنـوان:"Northeast Syria's farmers brace for a catastrophic harvest amidst a severe water crisis" الصـادر

لم تدرك إدارة الـPYD, كما لم يدرك حزب البعث السوري, في وقت سابق, أهمية القطاع الزراعي و ركيزته الأساسية في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأي مجتمع, وخاصة في المجتمعات النامية. و لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمجتمع ككل, إلى جانب كونه المولد و معزز التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي لبناء القاعدة الشعبية والتي على أساسه تتحقق العدالة والرفاهية للفلاحين. بدلا من ذلك, تم استخدام القطاع كأداة تطويع واختبار لـ» ولاء القوى الزراعية المنتجة» وبدلا من العمل على تحسين ظروف حياة الفلاح كفرد وأسر المزارعين كمجتمع متكامل, سعت إدارة الـPYD إلى تنفيذ سياسات السلطة والسيطرة على كافة الأنشطة الفلاحية فقط لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

لم تستثمر إدارة الـPYD بشكل جدي في المشاريع البنية التحتية الزراعية وتأمين المدخلات الزراعية, كما لم يتم دعم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بالشكل المطلوب بسبب غياب التخطيط الزراعي المستدام. هذا الأمر أدى إلى العديد من الآثار السلبية على آلية عمل القطاع الزراعي ويعرقل إمكانية وضع استراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة, مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقطاع الزراعي. في ضوء كل ذلك, يمكن القول بأنه وبعد عام 2012, كانت آثار الصراعات على الإنتاج الزراعي صادمة, خاصة بالنسبة للزراعات الاستراتيجية. انخفض إنتاج القمح بشكل كبير, ووصل عام 2018 إلى أدنى مستوى له وتنوعت أسباب هذا التراجع المستمر للإنتاج, بما في ذلك تطور النزاع وتغير ديناميكياته, ودخول التهديد والتدخلات التركية بشكل مباشر على الوجود البشري في مناطق بكوردستان سوريا, لعب هذا العامل الأمني دورا كبيرا في ذلك, خاصة بين عامي 2016 و2018 وصولا إلى عام 2019. بالإضافة إلى ذلك, كانت التهديدات المباشرة بالتدخل العسكري التركي في المناطق الحدودية, والتي تعتبر مناطق الاستقرار الزراعي في سوريا, وخاصة تلك التهديدات التي تتزامن تماما مع فصول العمل الزراعي, سواء في أوقات الحصاد أي خلال جني المحاصيل الزراعية أو مع فترات البدء الزراعي للمحاصيل المختلفة, والتي شكلت نوعا آخر من هذه الضغوط النفسية على معنويات المزارعين , وخلقت مولد لإحداث تغييرات في أنماط الزراعة وأثرها على حياة السكان المحليين والمزارعين في المناطق

لم تتمكن إدارة الـPYD من إدارة النظام الاقتصادي والتخطيط له بشكل فعال, منها الفشل الملحوظ في تطوير الإنتاج الزراعي, حيث يعاني النظام الاقتصادي لإدارة الـPYD من خلل واسع النطاق, يتجلى في غياب منظومة اقتصادية شاملة وواضحة المعالم. وفشل في بناء نواة اقتصاد محلي قوي وضعف الاستيعاب الواضح للمفهوم بناء نواة اقتصاد محلي بحد ذاته, والذي يعتمد على تنظيم آليات العمل الاقتصادي وتطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية, وخاصة القطاع الزراعي الذي يشكل سلة الغذاء الرئيسية للمنطقة

تواجه إدارة الـPYD تحديات كبيرة في نجاح القطاع الزراعي, وهذه التحديات تشمل مجموعة من العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية, والتي قد تؤثر سلبا على الإنتاجية والاستدامة ومن الصعب وفق التنظيم والتخطيط الإداري القائم لدى إدارة الـPYD من تجاوزها بسهولة وصعوبة في تحسين الظروف اللازمة لتحقيق نتائج جيدة, والتي تصطدم بالكثير من التحديات أبرزها تدهور سعر صرف الليرة السورية وتراجع القدرة الشرائية للأفراد, إضافة لضعف ونقص الاستثمارات وقلة تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة, نتيجة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والذي بدوره يؤثر على مستوى إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها, إلى جانب أن إدارة الـPYD ليست لديها القدرة على تقوية وبناء البنية الإنتاجية, وتوفير احتياجات الأفراد والمجتمع وفق اعتمادها مبدأ الاكتفاء الذاتي, وبدلا من ذلك سعت إدارة الـPYD إلى سد الفجوة بالاعتماد على زيادة الاعتماد على الاستيراد, بدلا من التركيز على تعزيز الإنتاج المحلي لتغطية احتياجات السوق من السلع والمنتجات, وخاصة الغذائية منها

يؤكد تحليل واقع إدارة الـPYD أن تنمية الاقتصاد المجتمعي يبقى رهينة للقيود المفروضة عليها من تحالف سلطة رأس المال مع السلطة السياسية, الأمر الذي يعيق نجاح المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية وعمليات الاستثمار الى جانب فقدان الرؤية السليمة في إرادة التخطيط والتنفيذ رغم أنها تعد أفضل المناطق تناسبيا من المناطق السورية الاخرى, إلا أنها تعاني من غياب برامج تفصيلية ذات أفق مستقبلية, وكان لبعض هذه البرامج والقرارات نتائج عكسية تماما على آلية التطور القطاعي بشكل عام والزراعي بشكل خاص

بتاريخ 2021 , Syria Direct , الكاتب :Lyse Mauvais على الرابط التالي: https://syriadirect.org/northeast-syrias-farmers-brace-for-a-cat-astrophic-harvest-amidst-a-severe-water-crisis

ثانيا - آليات استغلال القطاع الزراعي:
ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية

اتسم النهج الاشتراكي الذي اتبعته الحكومة السورية للتنمية الاقتصادية, وخاصة في مجال الزراعة, بالتركيز على سيطرة الدولة والتعاونيات. وشمل ذلك وضع حدود لملكية الأراضي, وتأميم الأراضي الفائضة, وتوزيع الأراضي على المزارعين العرب, وإنشاء أنظمة زراعية تعاونية, وسعت الحكومة في انتهاج حزمة من السياسات الزراعية التي كانت تهدف بالتركيز في أغلبها على التشجيع على إنتاج الغذاء لتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام كأحد الطرق لتحقيق الأمن الغذائي, من خلال تحديد الأسعار الثابتة وتقييد المساحات المزروعة مثل القطن و الزراعات البقولية, وهذه الاجراءات ما كان لها إلا نتائج عسكية تماما في عدم التمكن من سد الفجوة بين الطلب على الغذاء وتحقيق استقراره

ومع ذلك, كان لهذا النهج عواقب مقصودة, خاصة بالنسبة للمزارعين الكورد, حيث أدت السيطرة المركزية والتركيز على التعاونيات التي تديرها الدولة بقيادة البعثيين العرب إلى نفور العديد من المزارعين الكورد الذين شعروا بأن جميع الإجراءات والقرارات الزراعية تنبع من الدوائر الحزبية البعثية الهادفة في مجملها في محاربتهم والتضييق عليهم, وكان ينظر إلى هذه السياسات على أنها محاولة لقمع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الكوردية, مما يؤدي بشكل فعال إلى إضعاف قدراتهم الاقتصادية وسبل عيشهم

لم تنجح جهود الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي في نهاية المطاف, وأدت السيطرة الصارمة على الأراضي والإنتاج والقرارات الإدارية ورسم ملامح التسعيرة مع إهمال هامش الربح والخسارة إلى الانفصال بين العرض والطلب, والفشل في تلبية احتياجات السكان بشكل كاف, كما أدى ضعف توافر الحوافز والدعم الحكومي بعد رفع الدعم عن أهم مدخلات الإنتاج الزراعي والإفراط في تنظيم الزراعة إلى تثبيط لإنتاجية بشكل كبير, أدى بكل تأكيد في نهاية المطاف إلى خلق فجوة بين العرض والطلب على الغذاء, مما ترك السكان عرضة لانعدام الأمن الغذائي

بشكل عام, كان للنهج الاشتراكي للحكومة السورية تجاه الزراعة, عواقب على المزارعين واعاقة من تمكينهم اقتصاديًا وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة.
وعلى الرغم من سيطرة إدارة الـPYD وإدارتها السلطات المحلية في مناطق نفوذها والتي بدورها حلت دور نفوذ حزب البعث ومؤسساته الادارية والامنية ومن بينها الإدارات والجمعيات والنقابات الفلاحية الزراعية فقط, لم تحقق تقدما في تعزيز القطاع الزراعي

يحظى القطاع الزراعي في كوردستان سوريا بإهتمام أقل, من حيث الاستثمارات الأخرى والدعم, حيث يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة من حيث حجم الاستثمارات المالية فيه, وعلى الرغم من أنه يشكل القطاع الأكثر أهمية داخل الاقتصاد المحلي, إلا أن حجم الاهتمام الذي يلقاه لا يرقى للمستوى المطلوب, ورغم أنه القطاع المسؤول عن الأمن الغذائي لسكان المنطقة, إلا أنه يعاني في السنوات الأخيرة من ضعف فعاليته وتراجع الإنتاج فيه, مما يدفع باتجاه استيراد المواد الغذائية والمنتجات الزراعية بكثرة من خارج مناطق إدارة الـPYD. هذه الوضعية تعكس عدم القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية للمستهلكين في تلك المناطق, ما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية لاستيفاء المتطلبات اليومية. هذا الاعتماد المتزايد لم يؤثر فقط على الاقتصاد المحلي, ولكنه أيضا يعد مؤشرا على الفجوة الكبيرة بين الاحتياجات المحلية والقدرة الإنتاجية المتاحة.

من ناحية أخرى, يتصدر القطاع التجاري سلم الأولويات من حيث التمويل, وتشكل الأموال الموجهة إلى القطاع التجاري النسبة الأكبر من الأموال الاستثمارية المتداولة داخل القطاع الزراعي ويشمل تجارة العقارات والسيارات والمواد الغذائية إلى جانب التجارة بالعملات وصرفها. على الرغم من توفر جميع المقومات للنهوض بالواقع الزراعي, بشقيه النباتي والحيواني, إلا أن عملية الاعتماد على المستوردات الزراعية والمواد الغذائية من الخارج في تزايد مستمر, ما يعكس تحديات جدية تواجه القطاع الزراعي, مقابل تراجع حجم الإنتاج في القطاع الزراعي, ومستوى الأداء الاقتصادي فيه. يؤكد ذلك ضعف العمل والاهتمام بتعزيز الإنتاج المحلي وتحسين الجودة, بالإضافة إلى فقدان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة, وغياب تفعيل السياسات المناسبة والرؤية المستقبلية للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعد أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاستدامة في الاقتصاد الوطني

ونتيجة وجود قوى متنوعة في سوريا, تسيطر كل منها على جزء من الأراضي, قد يجعل من الصعب على أي منها الاعتماد على إنتاجها الزراعي دون اللجوء إلى الاستيراد أو شراء المنتجات الزراعية من القوى الأخرى لكن هذا لا يعني

أن لـدى إدارة الـPYD توازنـا حقـا يمكـن مـن خلالـه تحقيـق التـوازن مـا بيـن المـوارد والاحتياجـات والتـي تعـد السـبب الرئيسـي لنشـوء سـوق سـوداء واحتـكار واستشـراء الفسـاد مـن الإداريين والتجـار فـي مناطـق إدارة الـPYD.

يـؤدي نقـص التـوازن فـي المـوارد إلـى تفشـي ظواهـر سـلبية مثـل ارتفـاع الأسـعار ونـدرة بعـض السـلع. يتسـبب ذلـك فـي زيـادة معانـاة السـكان, حيـث يضطـر العديـد منهـم للبحـث عـن طـرق بديلـة للحصـول علـى احتياجاتهـم اليوميـة, سـواء عبـر السـوق السـوداء أو عبـر وسـائل غيـر قانونيـة أخـرى, كمـا يعـزز هـذا الوضـع دور الوسـطاء الذيـن غالبـا مـا يسـتغلون ضعـف الرقابـة والمراقبـة, ممـا يزيـد مـن فـرص الفسـاد واحتـكار الأسـعار فـي السـوق وبالتالـي تفشـي حـالات الاسـتغلال الاقتصـادي والاجتماعـي.

عوامل تدهور الاهتمام للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في ظل النزاع

قبـل النـزاع السـوري, كانـت الزراعـة بمثابـة ركيـزة حيويـة لاقتصـاد البـلاد, كانـت تعتبـر سـوريا واحـدة مـن كبـار المصدِّريـن للحبـوب والفاكهـة والخضـروات إلـى الـدول المجـاورة ودول الخليـج, ويعـود هـذا النجـاح لتوافـر الاسـتقرار الموسـمي فـي الإنتـاج الزراعـي نوعـا مـا وتوافـر العامـل البشـري مـن المزارعيـن والفلاحيـن واليـد العاملـة

خلال السـنوات الاولـى مـن النـزاع السـوري أدى التأثيـر المدمـر للصـراع علـى البنيـة التحتيـة والقـدرة الإنتاجيـة للاقتصـاد, بمـا فـي ذلـك الزراعـة والصناعـة والخدمـات, وقـد أدى الصـراع أيضًـا إلـى تغييـر كبيـر فـي إدارة هـذه القطاعـات, تحويـل القسـم الأكبـر مـن المـوارد لدعـم مختلـف سـلطات الأمـر الواقـع علـى حسـاب غالبيـة السـكان

كمـا أن الصـراع الـذي طـال أمـده مـع انهيـار إدارة الدولـة التـي خلقـت محـركات سياسـية واجتماعيـة واقتصاديـة, أدى فـي النهايـة إلـى إعـادة تشـكيل التوزيـع السـكاني فـي سـوريا بشـكل جـذري. وقـد أدت عمليـات النـزوح والهجـرة وارتفـاع معـدلات الوفيـات إلـى دفـع الهجـرة الجماعيـة إلـى المراكـز الحضريـة وخـارج الحـدود السـورية, مـا أثّـر بشـكل كبيـر علـى التوزيـع الجغرافـي للسـكان, وبالتالـي زيـادة البطالـة وإهمـال الأراضـي الزراعيـة الخصبـة إلـى حـد كبيـر.

تُـرك المزارعـون فـي وضـع محفـوف بالمخاطـر بسـبب تصاعـد انعـدام الأمـن, وتعطـل سلاسـل التجـارة والتوريـد, ونقـص الأسـمدة والبـذور والكهربـاء والعمالـة , ويظهـر فـي خطـاب نشـرته (Lina Eklund)[36] , أنـه خلال الفتـرة 2013-2001, أصبـح مـا يزيـد عـن نسـبة 11% مـن الأراضـي الزراعيـة فـي الحسـكة مـن مسـاحات التـي عـزف عنهـا ملاكهـا والاسـر المزارعـة و19% مـن نسـبة مجمـوع الأراضـي الزراعيـة المهجـورة فـي سـوريا وبالمقارنـة هـذه النسـبة مـع نسـب العـزوف الزراعـي عامـي 2007 و2011, حيـث شـكلت أقـل مـن 5% مـن مسـاحة الأراضـي الزراعيـة فـي الحسـكة, وايضـا انخفضـت مسـاحة الأراضـي الزراعيـة النشـطة إلـى حوالـي 50% مـن مجمـل المسـاحات المزروعـة فعليـا فـي المحافظـة فـي عـام 2008 - وهـو العـام الـذي اعتبـر كأسـوأ عـام للجفـاف.

بنـاء علـى هـذه النسـب المؤيـة, يلاحـظ أن تأثيـرات الجفـاف الشـديد بيـن عامـي 2007 و 2008 وأيضًـا 2009 و 2010 (جـدول رقـم:10) تزامنـت مـع تغييـرات واسـعة النطـاق فـي نشـاط الأراضـي الزراعيـة وهجـرة العمـال فـي تلـك الحقـول علـى المـدى القصيـر, فقـد تعافـى النظـام الزراعـي بسـرعة كبيـرة بعـد الجفـاف خلال عـام 2011, بينمـا شـهدت الفتـرة بيـن عامـي 2011 و 2015 تغييـرات طويلـة الأمـد. رغـم ارتفـاع معـدلات الهجـرة مقارنـة بالسـنوات السـابقة, إلا أن التغييـرات السياسـية والاقتصاديـة كانـت إحـدى الأسـباب للهجـرة والعمـل فـي أراضـي منطقـة إدارة الـPYD والعمـل فيهـا

36 انظـر الـى الدراسـة , بعنـوان:" Cropland abandonment in the context of drought, economic restructuring, and migration in northeast Syria " الكاتبـة:"Lina Eklund" الصـادر عـام 2024, الاقتبـاس مـن فقـرة:"Active cropland dynamics and land abandonment", الصفحـة:4 , يمكنـك الاطلاع علـى الدراسـة علـى الرابـط: https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/ad1723/pdf

جدول حصة الأراضي المهجورة في الحسكة والمناطق الاخرى

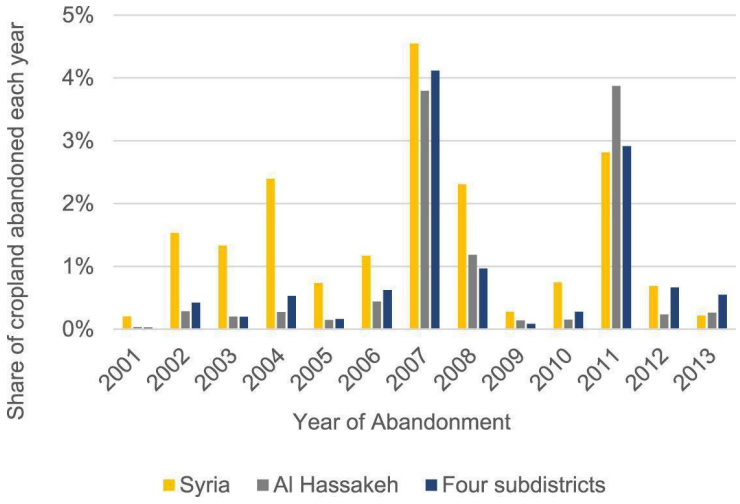

الجدول رقم: 10

أظهرت دراسة نشرتها مجموعة العمل الزراعية في شمال شرق سوريا iMMAP و وحدة الأمن الغذائي وسبل العيش ووحدة المعلومات الجغرافية (iMMAP, FSLU) أن حوالي 60% من الأسر كانوا يعملون في إنتاج المحاصيل المعمرة. وبناء على هذه الدراسة, يبدو أن تأثير الضرر نتيجة ضعف نمو المحاصيل والحصاد خلال موسم المحاصيل 2020-2021 على السكان الذين يعتمدون على الدخل من الأنشطة الزراعية في كوردستان سوريا وصل إلى حوالي 709,283 شخص تقريبا, يعيشون في 146,403 أسرة, ومن بين هؤلاء الأشخاص يعمل 165,301 في الحقل الزراعي, بما في ذلك 135,441 من أصحاب العقارات الزراعية «المزارعين», و4,720 موظفاً رسميا بعقود, و79,052 عاملا زراعيا غير رسمي.[37]

في الوقت نفسه, تم تسجيل انخفاض كبير في صافي الدخل بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق, وضعف القوة الشرائية, حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 800% بين عامي 2010 و 2016. ونتيجة لذلك, أصبحت 90% من الأسر تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء, بينما كانت هذه النسبة 25% قبل الأزمة. وفي الوقت نفسه, لم تعد سوى 25% من الأسر قادرة على الحصول على التمويل من أي مصدر, بينما كانت هذه النسبة 60% قبل الأزمة. وفي دراسة أخرى لرصد المحاصيل في مناطق إدارة الـPYD كشفت North East Syria - NES و iMMAP, في مناطق محافظة الحسكة انخفاضا كبيرا في المساحات المزروعة مقارنة بالسنة 2018 و 2019 وتمثل الخسائر التي تتراوح بين 33% و50% من المساحة المزروعة مقارنة بموسم الشتاء 2018.[38]

ووفقًا لدراسة مجموعة العمل الزراعية, بلغت التكلفة المالية للأضرار والخسائر في قطاع الزراعة حوالي 16 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و 2016, وهو ما يعادل أقل من ثلث الناتج المحلي الإجمالي لسوريا في عام 2016. وكانت المحافظات الأكثر تضررا هي الحسكة والرقة وريف دمشق ودير الزور ودرعا وإدلب, حيث سجلت كل منها خسائر تتجاوز مليار دولار أمريكي. ومن بين القطاعات الفرعية, كانت المحاصيل السنوية تحمل النصيب الأكبر من الخسائر الاقتصادية, تليها الثروة الحيوانية

وتشير بعض التقديرات في أن حركة النزوح السكانية العنيفة وخلال فترة قصيرة غيرت بشكل كبير من الملامح الديموغرافية السورية منتجة صورة غير طبيعية في التوزيع الجندري والعمري أو الاثني أو الطائفي ويلاحظ بشكل واضح في تغير وارتفاع نسب الإناث عن الذكور في أغلب المناطق نتيجة الأعمال العسكرية و الامنية والنزوح وغيرها الى جانب استثمار بعض القوى السورية المتخاصمة في تسيس الهويات وربطها بالانتماء الطائفي والاثني لينعكس بالمحصلة نتائج هذه الاستثمارات كأحد مخرجات الانهيار الرأس المال الاجتماعي والاقتصادي في سوريا و كمؤثر

37 انظر الى الدراسة , بعنوان:"Crop Monitoring and Food Security Situation Update" الصادرة بتاريخ: 2021" ومن North East Syr- ia Agriculture Working Group (AWG), iMMAP , الاقتباس من صفحة: 9 للاطلاع على الرابط : https://immap.org/wp-content/uploads/NES_Crop_Monitoring_and_Food_Security_Situation_V3.pdf

38 انظر الى الدراسة بعنوان:"Northeast Syria Crop Monitoring and Food Security" الصادرة عام: 2021: ومن "iMMAP " الاقتباس من الصفحة: 6 للاطلاع على الرابط: https://immap.org/wp-content/uploads/2016/12/iMMAP_NES-Crop-Monitoring-and-Food-Security-Update_2021-Midseason.pdf

أساسي في انهيار القطاع الزراعي الريفي, بحسب تقديرات نشرها المركز الأوروبي للدراسات الكوردية,[39] وعن الأرقام المختلفة والتي ترسم ملامح التغيير الديمغرافي وتنقل السكان ومغادرتها مواطنهم باتجاه الداخل وخارج الأراضي السورية, ونشر المركز بأنه و بحلول عام 2023, غادر بنسبة 54.03 من مجموع السكان في الجزيرة مواطنهم الى خارج الاراضي السورية ومنهم من اتجه الى البلدات والقرى الاخرى داخل الاراضي السورية , وفي دراسة واحصاء ل 503 قرية ذات غالبية كوردية بلغت نسبة السكان المغادرين لموطنهم بحلول عام 2023 ما يقارب عن نسبة 59.47 % حيث غادر أكثر من 64,983 شخص إلى الخارج, أي ما يقارب عن 37.96 بالمئة ممن كانوا موجودين بحسب آخر إحصاء لعام 2010 وفي دراسة لـ 278 قرية ذي أغلبية عربية, بلغت نسب المغادرين عن ما يقارب 50.79 % من عدد السكان الموجودين وفق الإحصاء السكاني لعام 2010.

جدول بنسب السكان لمن هاجروا المدن في كوردستان سوريا

المنطقة	المدينة	إجمالي هجرة من المدينة 2011 الى 2023	إجمالي هجرة إلى الخارج 2011 الى 2023	إجمالي هجرة إلى الداخل 2011 الى 2023
كوباني	كوباني	72,45%	43,60%	29,05%
عفرين	جنديرس	77,59%	35,87%	41,72%
	شيخ الحديد	58,33%	21,39%	36,93%
	راجو	66,69%	27,93%	38,67%
	شران	82,97%	39,56%	43,41%
الجزيرة	القامشلي	49,93%	49,41%	0,52%
	الحسكة	50,26%	40,67%	9,59%
	رأس العين / سري كانيه	70,8%	27,44%	43,36%
	تل تمر	64,89%	44,95%	19,94%
	القحطانية / تربه سبي	45,73%	41,21%	4,52%
	الدرباسية	49,24%	45,06%	4,18%
	ديريك	50,09%	42,79%	7,3%
	عامودا	48,89%	44,45%	4,44%

جدول بنسب السكان لمن هاجروا المدن في كوردستان سوريا , سيامند حاجو وإيفا سافيلسبرغ , المركز الأوروبي للدراسات الكردية . 2024

39 انظر هذا السياق الى الدراسة بعنوان:"الفرار والتعريب, تحليل مقارنة لعدد السكان في المناطق الكوردية الاصلية في سورية بين 2010 و 2023" الصادرة عام 2024, المؤلف: سيامند حاجو , ايفا سافيلسبرغ. الصادر من:"المركز الأوروبي للدراسات الكوردية" الاقتباس من الارقام والاحصائيات. للاطلاع على الرابط: https://power-sharing-syria.ezks.org/wp-content/uploads/2024/06/All_AR.pdf?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR2bkExd5hIc2PPJW2PHcuOHfQHEeX3ckNCcKk3rclxDQEmZb1q0dOiX62c_aem_g7944tH-N2jjENv9SxVUUzQ

جدول بنسب السكان لمن هاجروا المدن في كوردستان سوريا

المنطقة	المدينة	القرى التصنيف العرقي	إجمالي هجرة من المدينة **2011 الى 2023**	إجمالي هجرة إلى الخارج **2011 الى 2023**	إجمالي هجرة إلى الداخل **2011 الى 2023**
كوباني	كوباني	الكردية	69,07%	39,74%	29,33%
		العربية	76,25%	49,60%	26,65%
		المختلطة	42,25%	25,83%	16,42%
عفرين	جنديرس شيخ الحديد راجو شران	الكردية	73,50%	28,82%	43,68%
الجزيرة	القامشلي	الكردية	49,76%	48,95%	0,79%
		العربية	40,72%	39,14%	1,58%
		المختلطة	45,09%	42,35%	2,74%
	الحسكة	الكردية	51,79%	32,77%	19,02%
		العربية	51,09%	40,45%	10,64%
		المختلطة	38,76%	28,36%	10,40%
	رأس العين / سري كانيه	الكردية	68,52%	31,75%	36,77%
		العربية	49,47%	23,27%	26,20%
		المختلطة	60,86%	24,12%	36,74%
	تل تمر	الكردية	79,69%	35,73%	43,96%
		العربية	55,01%	29,49%	25,52%
		الاشورية	96,07%	56,01%	40,06%
	القحطانية / تربه سبي	الكردية	47,93%	45,37%	2,56%
		العربية	42,43%	40,17%	2,26%
		الاشورية	100%	66,67%	3,33%
		المختلطة	42,74%	39,74%	3,00%
	الدرباسية	الكردية	54,38%	43,59%	10,79%
		العربية	26,32%	19,44%	6,87%
		المختلطة	42,25%	25,83%	16,42%
	ديريك	الكردية	49,54%	46,30%	3,24%
		العربية	46,52%	39,89%	6,63%
		الاشورية	67,34%	66,41%	9,93%
		المختلطة	48,9%	45,32%	3,58%
	عامودا	الكردية	50,48%	42,66%	7,82%
		العربية	29,34%	28,54%	0,8%
		المختلطة	43,93%	36,47%	7,46%

جدول بنسب السكان لمن هاجروا الريف في شمال وشمال شرق سوريا , سيامند حاجو وإيفا سافيلسبرغ , المركز الأوروبي للدراسات الكردية . 2024

تشير التقديرات إلى أن حركة النزوح السكانية العنيفة في سوريا قد غيرت بشكل كبير من الملامح الديموغرافية في البلاد. واحدة من الآثار البارزة لهذه الحركة هي زيادة نسبة الإناث عن الذكور في أغلب المناطق، وذلك نتيجة للأعمال العسكرية والأمنية والنزوح. كما يلاحظ أيضًا تغيرًا في التوزيع الجندري والعمري و الاثني والطائفي في البلاد
هذه التقديرات تشير إلى أنه تم استثمار بعض القوى السورية المتخاصمة في تسييس الهويات وربطها بالانتماء الطائفي والاثني، مما أدى إلى تغيرات في التوزيع الديموغرافي. هذه الاستثمارات تعتبر أحد مخرجات الانهيار الاجتماعي والاقتصادي في سوريا

وفيما يتعلق بالأرقام، تشير التقديرات في دراسة بعنوان «الفرار والتعريب» لعام 2024 للمركز الأوروبي للدراسات الكوردية إلى أن حوالي 54.03% من سكان الجزيرة غادروا موطنهم واتجهوا إلى خارج الأراضي السورية بين الفترة الممتدة بين عام 2011 و 2023. ومن بينهم، هناك من اتجهوا إلى البلدات والقرى الأخرى داخل الأراضي السورية وفي دراسة لـ 503 قرية ذات أغلبية كردية، بلغت نسبة السكان المغادرين لموطنهم حوالي 59.47% بحلول عام 2023، حيث غادر أكثر من 64,983 شخص إلى خارج الأراضي السورية. وفي دراسة لـ 278 قرية ذات أغلبية عربية، بلغت نسبة المغادرين حوالي 50.79% من عدد السكان الذين كانوا موجودين وفقًا لإحصاء الذي قامت به المركز السوري للإحصاء عام 2010.[40]

هذه التغيرات الديموغرافية تأتي كنتيجة للظروف الصعبة التي يواجهها السكان في سوريا، بما في ذلك الحروب والنزاعات والظروف الاقتصادية الصعبة

تشير البيانات المذكورة وأيضًا بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد السوريين المسجلين كلاجئين وطالبي لجوء بلغ 5.1 مليون في أبريل 2024 , حوالي 80% منهم يعيشون في دول الجوار. (جدول رقم:11) وبناءً على الوضع الحالي في مختلف مناطق سوريا، لا يشجع اللاجئين السوريين على العودة إلى مناطقهم الأصلية.[41]

جدول لعدد السوريين المسجلين كلاجئين وطالبي لجوء في بعض الدول الإقليمية

اللاجئين	الدولة	مصدر البيانات	تاريخ التحديث	العدد الكلي
السوريين	تركيا	الدولة التركية	2024	3,115,344
	لبنان	UNHCR	2024	774,697
	الاردن	UNHCR	2024	628,135
	العراق، كوردستان	UNHCR	2024	286,099
	مصر	UNHCR	2024	156,465

الجدول رقم:11

الى جانب ان التقديرات نفسها تشير إلى انخفاض نسبة الشباب في الفئة العمرية بين 15 و 39 سنة في سوريا، مما يساهم في فجوة كبيرة في معدلات المشاركة في سوق العمل بين الذكور والإناث. وفقًا لتقرير مركز الإحصاء السوري، كان يبلغ معدل مشاركة الذكور في سوق العمل حوالي 46% في مناطق شمال وشرق سوريا، مع انخفاض تدريجي كلما اتجهنا نحو الريف. سجل معدل العمالة حسب قطاع الزراعي بحسب احصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية عام 2015,[42] سجلت نسبة العمالة في القطاع الزراعي في محافظة الحسكة 30.55%, حيث بلغت

40 المصدر نفسه - عنوان:»الفرار والتعريب، تحليل مقارنة لعدد السكان في المناطق الكردية الاصلية في سورية بين 2010 و 2023" الصادرة عام 2024، المؤلف: سيامند حاجو , ايفا سافيلسبرغ. الصادر من:"المركز الأوروبي للدراسات الكردية"

41 انظر في هذا السياق الى الاحصاءات التي تنشرها بوابة البيانات التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاطلاع على الرابط: https://data.unhcr.org/en/situations/syria?_gl=1*wia33h*_rup_ga*MjY0MDkyNzI5LjE3MTM4NzcyNDg.*_rup_ga_EVDQTJ4LMY*MTcxMzg3NzI0Ny4xLjEuMTcxMzg3NzM2NS44LjAuMA

42 انظر في هذا السياق الى الاحصاءات المقدمة من منصة المعلومات لسوق العمل السورية , وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، للاطلاع على الرابط: https://beta.lmo.sy/indicators/details/41/1055

نسبة العمالة بين الذكور 14.05% وبين الإناث 40.52%. في عام 2021, شهدت هذه النسب انخفاضا كبيرا, إذ بلغت نسبة العمالة في القطاع الزراعي 6.55% فقط, منها 6.89% للذكور و5.04% للإناث. أما نسبة البطالة في مختلف قطاعات العمل, فقد بلغت 12.6% بين الذكور و45.7% بين الإناث في عام 2009, وزادت إلى 28.59% بين الذكور و74.51% بين الإناث, بمعدل إجمالي بلغ 37.53% في عام 2015. تعكس هذه الأرقام تحديات كبيرة تواجه الشباب في الوصول إلى فرص العمل, وتظهر فجوة ملحوظة بين الجنسين في معدلات المشاركة الاقتصادية.[43]

هذه الأرقام تعكس حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الشباب في سوريا, والتي تؤثر على فرصهم في الحصول على فرص عمل مناسبة, وتعزز هذه الفجوة بين الجنسين حاجة مستدامة لتعزيز المشاركة الاقتصادية وتوفير فرص العمل للشباب في سوريا

وبالنظر بقاعدة البيانات الإحصائية لدى الأمم المتحدة لعام 2013 في القطاع الريفي, نجد أن سكان الريف كانوا يشكلون تقريبا 44% من إجمالي السكان في سوريا. ويعمل حوالي 15% من إجمالي القوى العاملة في سوريا في القطاع الزراعي بشكل مباشر. ويسهم القطاع الزراعي بنسبة 17% من إجمالي الناتج المحلي السوري وفقًا لما أشار إليه مكتب الإحصاء السوري المركز لعام 2010. [44]

إن هذه النتائج التي تم استخلاصها تعكس العوامل المعطلة للمشاركة العملية في القطاع الزراعي والتحديات التي يواجهها في سوريا ومدى القابلية للتطوير في ظل استمرار عائدات الإنتاج في الانخفاض بسرعة وبشكل ملحوظ مع استمرار انخفاض عائدات الإنتاج وتدهور الوضع الاقتصادي والزراعي في سنوات الجفاف الذي أدى إلى تفاقم الوضع المتهالك بشكل كبير خلال السنوات الماضية والذي يعزز اليوم صعوبة في قابلية القطاع الزراعي لتطوير وتحسين فرص العمل فيه

البنك الدولي أشار في دراسته "تقدير العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع السوري" بأن الانكماش الكبير في إجمالي الناتج المحلي الزراعي في سوريا تتجاوز بنسبة 41% في عام 2015 مقارنة بمعدل ما قبل الصراع. وتقدر الدراسة الأضرار التي لحقت بالمخزون والرأس المال المادي في سوريا بحوالي 226 مليار دولار, وهو ما يعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010.[45]

هذه الأرقام تعكس حجم الدمار الهائل الذي لحق بالقطاع الزراعي في سوريا نتيجة الصراع المستمر, وتشمل الأضرار فقدان المزارعين للموارد والمعدات الزراعية وتدمير البنية التحتية الزراعية وتشريد السكان الريفيين وتأثيرات سلبية على إمكانية الوصول إلى المياه والطاقة والمواد الزراعية الأساسية

إلى جانب ان هذا الانكماش في القطاع الزراعي يعزز التحديات التي يواجهها سوريا في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للسكان ويتطلب إعادة بناء القطاع الزراعي وتوفير الدعم والموارد اللازمة للمزارعين والعاملين في القطاع لتعزيز الإنتاجية وتحسين فرص العمل وتعزيز الاستدامة الزراعية في المستقبل

ندرة الموارد المائية المتجددة وضياع البذور:

تأثر الواقع الزراعي السوري وضعف إمكانياته الانتاجية وأسبابه الأساسية لدينا اليوم رآيان مختلفات تماما و يمكن

43 انظر في هذا السياق الى الإحصاءات المقدمة من منصة المعلومات لسوق العمل السورية , وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية, للاطلاع على الرابط: https://beta.lmo.sy/indicators/details/41/1055

44 انظر في هذا السياق الى الإحصاءات المقدمة من المكتب المركزي السوري للاحصاء على الرابط: http://cbssyr.sy/work/2012/TAB7.htm

45 انظر في هذا السياق الى ملف بعنوان:"خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا" الصادر من مجموعة البنك الدولي , الاقتباس من النتائج الرئيسية , صفحة 02, للاطلاع على الرابط: https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/9c2450c5-d47e-5b2b-92ca-1f18fe2ad79d/content

تصنيف الأفكار بسهولة إلى مجموعتين: الفريق الأول منها يرى أن ضعف الانتاجية وعزوف الطبقات الزراعية الكادحة وترك السهول الزراعية خلال الأزمة السورية هي نتيجة التأثير المباشر للتغير المناخي، والجفاف الذي ضرب البلاد في فترات مختلفة وخاصة الجفاف الذي ضرب سوريا بين عامي 2006 و2009 و عام 2014 و 2016 والذي تسبب في فشل المحاصيل خاصة القمح كما أدت إلى هجرة جماعية من الأجزاء الشرقية من سوريا، مثل الحسكة ودير الزور والرقة باتجاهات عدة , وقد ترافق ذلك داخليًا مع سياسات الحكومة وتخبطها في تحديد الأسعار والذي أدى بالنهاية إلى شح الدعم الحكومي عن قطاع هام، بينما يرى الفريق الثاني والذي يروج لفكرة أن السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية قبل الأزمة هي الأسباب الرئيسية هي التي أدت إلى شح الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وتدهور البنية التحتية الزراعية وتراجع الاستثمار في القطاع، وهذا كان عاملاً غير ممكن تجاوزه خلال سنوات الحرب

لا تستند آراء الفريقين إلى أي أساس متين، بما في ذلك عدم وجود دليل واضح على أن الهجرة المرتبطة بالجفاف إلى المناطق شبه الحضرية والمدن الكبرى في الداخل السوري بين عامي 2006 و2009 كانت كبيرة كما يُشاع غالباً. تشير البيانات إلى أن أعداد المهاجرين من مناطق شمال شرق سوريا خلال فترة ما قبل الحرب الأهلية كانت أقل بكثير مما يزعم عادة. وبحسب الارقام التي أفادت بها الأمم المتحدة في الواقع أن النزوح خلال فترة الجفاف بين عامي 2006 و 2009 بلغ بين 40.000-60.000 أسرة،[46] ومع ذلك، يمكن القول إن أسباب الهجرة قبل اندلاع الاحتجاجات السورية كانت ناجمة عن تفاعل ثلاثة عوامل هيكلية: تفاقم الفقر الريفي والتدهور الشديد في موارد مختلف القطاعات المعيشية بما فيها الزراعة وانهيار النموذج السياسي والاقتصادي الوطني السوري في المناطق الحدودية الشمالية

يرى الباحث جان سيلبي في دراسته حول العلاقة بين تغير المناخ والحرب الأهلية السورية , أن الأسباب الكامنة وراء الهجرة الجماعية من محافظة الحسكة قبل اندلاع الحرب الأهلية السورية تتجاوز مجرد الجفاف الذي ضرب المنطقة. ويشير سيلبي بإن الانهيار التدريجي للنموذج الزراعي الريعي الذي اعتمدته سوريا، إلى جانب الوضع الجغرافي والسياسي المميز للحسكة كمنطقة حدودية متنازع عليها عرقيا، قد خلق ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة دفعت بالكثيرين إلى الهجرة. ويشدد سيلبي على أن هذا التفاعل المعقد بين العوامل الاقتصادية والسياسية، وليس الجفاف وحده، هو السبب الرئيسي في هذه الأزمة والتي أدت إلى تشريد المئات الآلاف من السكان.[47]

بناء على ذلك، نجد أن هذا التفاعل بين التحول الاقتصادي والسياسي على مستوى الجغرافيا السياسية للحسكة برغم من الجهود التي بذلتها إدارة الـPYD , لم تتمكن من معالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بشكل فعال و من تقديم حلول جذرية لهذه الأزمة أو الحد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والانعدام الغذائي. يشير الكاتب «Jan Selby» إلى أن أرقام الفقر والانعدام باتت أكثر تخوفا مما كانت عليه في عام 2005 شهد القطاع الزراعي خلال عام 2014 و قبله عام 2008، انهيارا حادا نتيجة لتضافر عدة عوامل، منها الجفاف المتكرر والصراع الدائر وقد اعتبرت هذه الاعوام من أسوأ الأعوام جفافا. ونتيجة لذلك، انكمش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بنسبة 19.4% في عام 2014 مقارنة بعام 2013. وقدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أن إجمالي خسائر القطاع الزراعي السوري بين عامي 2011 و2016 بلغ نحو 16 مليار دولار. هذه الخسائر توزعت على عدة قطاعات، حيث بلغت 6.3 مليار دولار في إنتاج المحاصيل الزراعية و5.5 مليار دولار في قطاع الثروة الحيوانية. كما أن الخسائر في الأصول، مثل المعدات الزراعية وأنظمة الري، قدرت بأكثر من 3 مليارات دولار. [48]

فاقمت السياسات الحكومية المتعاقبة، ولا سيما رفع الدعم عن المحروقات وجميع المدخلات من حدة الأزمة الزراعية، من مضاعفة معاناة المزارعين، وخاصة صغار المزارعين. وانهيار الانتاجية والمساحات الزراعية وتراجعها، حيث تراجعت نسبة الأراضي المروية من 30.5% في عام 2011 إلى 23.25% في عام 2019. [49] وقد ساهم هذا التراجع، إلى جانب الجفاف

46 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"Syria Drought Response Plan" الصادر بتاريخ 2009 من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، الصفحة الاولى، للاطلاع على الرابط: https://www.unocha.org/publications/report/syrian-arab-republic/syria-drought-response-plan

47 انظر في هذا السياق الى الدراسة بعنوان:"Climate change and the Syrian civil war, Part II: The Jazira's agrarian crisis" للمؤلف:"- Jan Selby" تاريخ الاصدار 2019 الاقتباس من ملخص الدراسة للاطلاع على الرابط: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0016718518301829

48 انظر في هذا السياق الى المنشور الصادر من منظمة الغذاء العالمي بعنوان:"FAO: Conflicts Impose $16 Billion Losses to Syr-ian Agricultural Sector" الصادر بتاريخ 2017، للاطلاع على الرابط : https://www.fao.org/iran/news/detail-events/en/c/878612/

49 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:" The Impacts of the Contemporary Drought in Syria and Its Implications for the Conflict " الصادر بتاريخ وووووو , من opc.center مؤلف: Nicholas Lyall, Karam Shaar , الاقتباس من قسم:"Can Syria Rely on Irrigation

والصراع, في تفاقم أزمة الغذاء, ارتفاع نسب نزوح الأسر الريفية إلى المدن , مما زاد من الضغط على البنية التحتية للمدن

تعتمد الزراعة في سوريا ليس فقط على الأمطار المحلية والمياه الجوفية فحسب, بل أيضًا على مياه نهري الفرات ودجلة وروافدهما المتعددة, يؤدي حوض نهر الفرات وروافده دورا حيويا ومهما في إمدادات المياه والطاقة والغذاء الإجمالي في سوريا وتتركز معظمها على طول نهر الفرات وقسم على نهر الخابور سابقا قبل جفافه, وحجم الحيازات المروية أصغر بكثير من حجم الحيازات البعلية, تزرع الحيازات الكبيرة محاصيل واسعة النطاق مثل القمح والقطن, في حين تزرع المحاصيل الأكثر كثافة مثل الشوندر السكري والبطاطا والطماطم والذرة في المزارع متوسطة الحجم, الى جانب المحاصيل المكثفة مثل الخضروات بشكل أساسي في المزارع الأصغر حجمًا بالقرب من ضواحي المناطق الحضرية « الرقة, ديرالزور»

جدول المساحات المروية لعام 1999 الى عام 2000

المساحة المروية حسب الحوض (1999-2000)					
الحوض	المنطقة	الآبار	الأنهار	الري المنتظم	المجموع
الخابور	الحسكة	314050	29073	60952	404075
الفرات	الرقة	69073	38129	76245	183447
الفرات	ديرالزور	42504	53240	12103	107846

المصدر: لجنة موسم الري 2000-1999م, وزارة الري, منذر (2001). - جدول رقم:12

لعب نهر الفرات دورا محوريا في الزراعة السورية, حيث كانت وزارة الري , تتولى مسؤولية تخطيط وتصميم وإدارة السدود وأنظمة الري العامة التي تغطي نحو 400 ألف هكتار في عموم الاراضي السورية وبلغ إجمالي الأراضي المروية على نهر الفرات وكذلك شبكات الري المنتظم المتفرعة منه في الرقة قبل الازمة السورية على ما يقارب عن 114374 هكتار وفي دير الزور 65343 هكتار وفي الحسكة قبل جفاف نهر الخابور 90025 هكتار حيث هناك شبكات ري صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل بمياه قادمة من الأنهار أو الينابيع وتديرها التعاونيات. (جدول رقم: 12)

في أنظمة الري هذه, كانت تميل وزارة الري السورية في منطقة الرقة وديرالزور الى ري حيازات الأراضي الصغيرة للغاية, وتتولى التعاونيات مسؤولية تقديم الخدمات لشركائها, مثل صيانة نظام الري وتوزيع المياه وتوفير المدخلات وبيع المنتجات.

في السنوات الأخيرة, أدى الصراع الدائر في سوريا إلى تعقيد الوضع بشكل أكبر, حيث أصبحت السيطرة على موارد المياه, بما في ذلك نهري الفرات ودجلة, قضية استراتيجية وسياسية, حيث سعت الفصائل والأطراف المختلفة والمشاركة في الصراع إلى السيطرة على تدفق المياه والتلاعب بها لتحقيق مصالحها الخاصة, ما أدى إلى ندرة المياه وتحديات الري الزراعي

تأثير انخفاض كمية المياه المتدفقة من نهر الفرات على الأراضي الزراعية في الرقة ودير الزور بشكل مقلق. وتشير التقديرات إلى أن بناء مشاريع السدود والطاقة الكهرومائية في تركيا قد أدى إلى تقليل إمدادات المياه في سوريا بنسبة 80% على طول نهر الفرات, وهو مستوى لم يحدث منذ قبل. تسيطر تركيا على أكثر من 90% من تدفقات الفرات و44% من المياه التي تصل إلى نهر دجلة. وطالما ما تجاهلت السياسة المائية التركية حقوق سكان سوريا في استخداماتهم لمياه النهر. يبدو أن تركيا تستخدم المياه كسلاح في تعاملها مع السوريين في منطقة الجزيرة. هذا الوضع يشكل تحديًا آخر وكبيرا للسكان المحليين والقطاع الزراعي في سوريا.[50]وفقاً لتقرير نشرته منظمة باكس

?to Make Up for the Rainfall Deficit" للاطلاع على الرابط: https://opc.center/shared/publications/the-impacts-of-the-contemporary-drought-in-syria.pdf

50 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"تركيا تتحكم بمياه الفرات ودجلة ببناء السدود" للمؤلفة:"نرمين علي" الصادر عام 2021 من اندبندنت عربية للاطلاع على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/139236/بيئة/تركيا-تتحكم-بمياه-الفرات-

الهولندية لبناء السلام،[51] تحذر من أن الإجراءات التي تتخذها السلطات التركية قد تؤدي إلى جفاف منابع النهر وتسبب آثارا وخيمة. وأشارت المنظمة إلى أن هذه الإجراءات تستخدم كوسيلة لمحاربة المزارعين والضغط عليهم لترك الأراضي، مما يؤدي إلى إفراغ المناطق من سكانها الأصليين. وتعيش مناطق نهري الفرات والدجلة في سوريا حالة من الجفاف الشديد، ما يثير قلقا كبيرا بين السكان المحليين

إن توزيع الموارد المائية بشكل غير متساو هو أمر معروف لدى جميع أنحاء العالم، وربما مشكلة متفاقمة بين بلدين أو اكثر وهذا يشمل أيضًا سوريا ومناطق الجزيرة ضمنا. في هذه المناطق، تكمن المشكلة في أن معظم الموارد المائية متواجدة في منطقة المنبع، وهي المنطقة الحدودية مع تركيا. وبالتالي، يكون الوصول إلى المياه صعبًا. بالإضافة إلى ذلك، تقوم تركيا بصرف مصادر المياه الأصغر حجمًا مثل « نهر الجغجغ» وغيرها لمياه الشرب وتعرض الفائض إلى الداخل السوري للتلوث الشديد بسبب تصريف النفايات ومياه الصرف الصحي فيها. وقد أدى هذا التلوث إلى تدهور جودة المياه بشكل كبير، وجعلها غير صالحة للاستخدام في الشرب أو الري، ويشكل تهديداً خطيراً على الصحة العامة والبيئة في المنطقة، خاصة في مدينة القامشلي.[52]

لم يكن الجفاف عاملا مفاجئا، ولكن يمكن الاعتبار بان الجفاف الى جانب ضعف البنية التحتية الزراعية، وغياب الاستثمار في مجال الري، واعتماد الزراعة على مياه الأمطار بشكل كبير، إلى جانب سوء إدارة الموارد المائية كلها عوامل ساهمت في تفاقم آثار الجفاف. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الأعوام 2015 و 2016 و صيف عام 2020 و 2021 والذي كانت من بين الأعوام الأكثر جفافا وحرارة، حيث تم تسجيل درجات حرارة قياسية غير مسبوقة في مدينة الحسكة على مستوى العالم، وخلال هذه الأعوام انخفض إنتاج القمح بنحو النصف، وهو أدنى مستوى منذ 70 عامًا

الحصاد الضائع: أزمة البذور في سوريا

تعاني الزراعة في كوردستان سوريا، وخصوصا في منطقة الجزيرة، منذ اندلاع الصراع عام 2011، من أزمة إنقطاع بذور حادة، نتيجة لتدمير البنية التحتية الزراعية وتوقف مراكز البحوث وإكثار البذور. وقد أدى ذلك إلى تدهور جودة البذور المحلية، وانخفاض إنتاجية المحاصيل الرئيسية مثل القمح والشعير. ورغم الجهود المبذولة لتوفير بدائل، إلا أن محدودية الموارد وعدم توافق البذور المستوردة من دول الجوار « تركيا، العراق» مع الظروف المحلية , حيث لا يثبت بنجاح تكيف البذور المستوردة بشكل جيد مع الظروف المحلية وغالبا ما تتدهور بعد العام الأول، فضلا عن النقص في الإمدادات والمعدات الزراعية وصعوبات استيرادها الى الداخل السوري

أعادت إدارة الـPYD تشغيل مراكز البحوث الزراعية وصوامع الحبوب التي كانت قد هجرتها الحكومة السورية، وأطلقت جهودا استراتيجية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة. وقد بدأت المؤسسة العامة لإكثار البذور نشاطها المستقل، حيث عملت على جمع البذور وتخزينها وإكثارها، ثم توزيعها على المزارعين المحليين لتحسين الإنتاج الزراعي. وفي عام 2022، تولت شركة «تطوير المجتمع الزراعي»، التابعة لهيئة الزراعة، إدارة هذه العمليات

وفي محاولة لتعزيز قطاع البذور، قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) كميات من بذور القمح، 3000 طن من القمح المستورد من العراق في عام 2021.[53] تم توزيع هذه البذور على مراكز الإكثار المحلية للادارة، حيث شملت نوعين من القمح بهدف تكييفها مع البيئة السورية عبر عدة مواسم زراعية. ومع ذلك، لم تؤدِ هذه المحاولات إلى النتائج المرجوة، حيث لم تسفر عن تحسينات ملموسة في الإنتاجية الزراعية، وشكل جودة هذه البذور ومدى خلوها من الآفات المعدية حلقة جدل واسع بين المزارعين و وزارة الزراعة السورية وهيئة الزراعة لدى إدارة الـPYD.[54]

ودجلة-ببناء-السدود

51 انظر في هذا السياق الى تقرير بعنوان:"Killing the Khabur: How Turkish-backed armed groups blocked northeast Syria's water lifeline" الصادر بتاريخ 2021 من منظمة PAX الاقتباس من ضمن التقرير للاطلاع على الرابط: https://paxforpeace.nl/news/killing-the-khabur-how-turkish-backed-armed-groups-blocked-northeast-syrias-water-lifeline/

52 انظر الى المنشور بعنوان:"مزروعات تسقى من نهر جقجق بالقامشلي وإجراءات لا تفي بالغرض" الصادر عام 2022 من نورث برس للاطلاع على الرابط: https://npasyria.com/126072/

53 انظر في هذا السياق الى المنشور من وكالة الأمريكية للتنمية الدولية للاطلاع على الرابط:https://www.facebook.com/usaid-syria/posts/1631966609375571

54 انظر في هذا السياق الى المنشور , وكالة نورث برس , العنوان:»الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: القمح المقدم لشمال شرقي سوريا يلبي معايير السلامة والجودة» على الرابط: https://npasyria.com/87616

قبل اندلاع الصراع السوري، كانت مؤسسة الإكثار العامة للبذور (GOSM) المسؤولة عن توزيع الأصناف الجديدة من البذور على المزارعين في جميع أنحاء سوريا. تأسست هذه المؤسسة عام 1976 بهدف أن تكون المورد الوحيد المعتمد للبذور في البلاد، حيث لعبت دورا محوريا في دعم الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي. كانت المؤسسة مسؤولة عن إنتاج ما يقارب 300,000 طن من البذور المعتمدة للمحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والبقول الرئيسية من بين الأصناف التي كانت توزع على المزارعين في تلك الفترة: «شام 9»، «شام 7»، «دوما 3»، «دوما 1»، «بحوث 9»، «بحوث 11»، «بحوث 7»، «آزاد 65»، «شام 1»، و«دوما 6».[55] هذه الأصناف تم تطويرها لتكون متكيفة مع البيئة الزراعية السورية بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين مقاومة المحاصيل للأمراض والظروف المناخية الصعبة

إلى جانب دور مؤسسة الإكثار العامة، كان المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) يلعب دورا هاما في دعم البحث الزراعي في سوريا. كان المقر الرئيسي للمركز يقع في تل حديا بمحافظة حلب، وكان يركز على تطوير أصناف جديدة من المحاصيل التي تلائم المناطق الجافة وشبه الجافة في سوريا. بإشراف باحثين دوليين، وقاموا بتنفيذ تجارب تهدف إلى تحسين جودة المحاصيل وزيادة إنتاجيتها في ظل ظروف مناخية صعبة

كان لدى مركز إيكاردا واحدة من أهم مجموعات البذور في العالم. تضم نحو 150 ألف عينة من مختلف المناطق، بما في ذلك العديد من البذور من سوريا ومن البلدان التي شهدت صراعات مثل أفغانستان والعراق. ولكن في عامي 2012 و 2014، قرر المركز إنهاء أنشطته في سوريا وسحب موظفيه من هناك، ونقل مقره من حلب إلى مدينة الرباط في المغرب بسبب الأحداث السياسية والأمنية في سوريا. على الرغم من تعرض المركز للتخريب من قبل الفصائل المعارضة السورية المسلحة، إلا أن المركز تمكن من إنقاذ أكثر من 116 ألف عينة، من ضمنها ما يقارب عن 80% من الجينات الوراثية للمحاصيل النباتية السورية. تم نقل هذه العينات إلى قبو سفالبارد للبذور في القطب الشمالي النرويجي للحفاظ عليها.[56]

تم إدراج أربعة عشر نوع من بذور القمح ضمن عملية التقييم، والتي يمكن تصنيفها بشكل عام إلى نوعين رئيسيين: القمح الطري (قمح الخبز) والقمح الصلب (القمح القاسي). يعتبر القمح الطري هو الأكثر شيوعا بين المزارعين خلال موسم زراعة القمح، وذلك بسبب احتياجاته المائية الأقل نسبيا مقارنة بالقمح القاسي، مما يجعله الخيار الأنسب في المناطق التي تعاني من نقص الموارد المائية. ومع ذلك، يبقى القمح الطري عرضة للتأثر بالضغوط المناخية مثل الحرارة والجفاف، مما يؤثر على جودة وإنتاجية المحصول

حاولت المؤسسة العامة لإكثار البذور التابعة للإدارة تطوير أصناف محلية خاصة تحت اسم «روج آفا»، إلا أن هذه الأصناف أثبتت أنها أقل فعالية مقارنة بالأصناف التقليدية، حيث أظهرت ضعفا في مقاومتها للأمراض والآفات الزراعية. ومع ذلك، استمرت المؤسسة في إنتاج أصناف متعددة لمحاولة تلبية احتياجات المزارعين

من بين هذه الأصناف، يمكن ذكر الأصناف الطرية مثل «روجافا 2»، «روجافا 4»، «روجافا 6»، و«دوما 6»، والتي صممت لتكون متكيفة مع الظروف المحلية. أما بالنسبة للأصناف القاسية، فتشمل «روجافا 3»، «شام 7»، و«بحوث 7».
في مناطق كوردستان سوريا و مناطق إدارة الـPYD، تعد أنظمة البذور مصدر قلق كبير للمزارعين نتيجة القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. هذه القيود تساهم في تقليص توافر أصناف البذور المحسنة، ومن عدم امكانية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) من العمل بفعالية في معظم المواقع ضمن هذه المناطق

إلى جانب ذلك، ونتيجة اعتماد العديد من المزارعين على استخدام الأصناف المفتوحة، والمحتجزة والتي يتم الاحتفاظ بها واستخدامها لأكثر من أربعة مواسم زراعية متتالية دون تجديدها بأصناف معتمدة وجديدة. هذا الاستخدام المطول أدى إلى تدهور سريع في جودة هذه البذور، مما ينتج عنه تأثيرات سلبية على صلاحية البذور، وإنتاجية المحاصيل، بالإضافة إلى تراجع في مستوى التغذية وجودة الحبوب المحصولية
قامت مؤسسة إكثار البذار التابعة للإدارة خلال عام 2023 إلى عام 2024، بتوزيع حوالي 6,720 طن من بذور القمح على

55 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:" منظمة الأغذية والزراعة تدعم قطاع البذور في الجمهورية العربية السورية" الصادر من منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، المؤلف: Mike Robson , للاطلاع على الرابط: https://www.fao.org/news/country-good-practices/article/ar/c/1460806

56 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"The Syrian seed bank that keeps going despite the war" الصادر عام 2017 , المؤلف: Courtney Fullilove للاطلاع على الرابط: https://aeon.co/ideas/the-syrian-seed-bank-that-keeps-going-despite-the-war

ما يقارب 3,420 مزارع. تم التعاقد مع هؤلاء المزارعين لزراعة القمح وفقا لشروط محددة وضعتها إدارة الـPYD. شملت هذه الشروط زراعة المحصول على مساحات تتراوح بين 60 و120 دونمًا، مع إلتزام المزارعين بري المحصول ومعالجته باستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية وفق المعايير التي حددتها الإدارة. هذه الإجراءات تهدف إلى تحسين إنتاجية المحاصيل وضمان التزام المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية لضمان استدامة الأمن الغذائي في المنطقة.[57]

جدول بمصادر بذور القمح لدى المزارعين

مصادر بذور القمح بناءً على النسبة المئوية للمزارعين الذين شملهم الاستطلاع من قبل المنظمة IMPACT		
المنطقة	مصدر البذار	النسبة المئوية
شمال وشرق سوريا	التجار السوق	**% 55**
	المنظمات غير الحكومية	**% 15**
	من المزارعين الآخرين	**% 6**
	المخزونة من المواسم السابقة	**% 5**
	من المزارعين المتعاقدين	**% 2**

جدول رقم: 13 -Northeast of Syria - Wheat Seed Security Assessment (April 2022)/ REACH Initiative

بالإضافة إلى ذلك، اغلب المزارعين ليس لديهم مخزون كاف من البذار. وهذا النقص يؤدي إلى زيادة الاعتماد على البذور المنتجة ذاتيا والمخزنة من المواسم السابقة، مما قد يسهم في انخفاض الغلة (الإنتاج) بسبب الاعتماد على أجيال من الأصناف (المفتوحة التلقيح). وهذه الأصناف لا يمكن الاعتماد على زراعتها لمدة أطول، فإن استخدام هذه الأصناف كالبذور المحتجزة لأكثر من أربعة مواسم متتالية دون تجديدها يؤدي إلى تدهور جودة البذور، مما يؤثر سلبا على صلاحية المحصول وإنتاجيته. لتجنب هذا التدهور، ينبغي تطبيق ممارسات زراعية جيدة تشمل تحديث البذور بشكل دوري، واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والري، بالإضافة إلى الأسمدة والمبيدات الحشرية عند الحاجة. يمكن أن تكون الأصناف المفتوحة التلقيح أكثر تكيفا مع البيئة المحلية، مما يقلل من الحاجة إلى المدخلات الزراعية المكلفة

ثالثا- عدم ملاءمة السياسات السعرية وانعدام التمويل الحكومي:
من البذور إلى الوقود: التحديات الكبرى

تواجه العائلات المزارعة في سوريا و تتعرض مواردها المالية لضغوط مستمرة نتيجة تدني الإنتاج الزراعي وعدم اكتفاء المردود المالي من بيع حقولهم وارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني متوسط الدخل، ما يؤثر سلبا على قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية، يحتاج واضعو السياسات إلى النظر في استراتيجية تنمية الموارد المالية بشكل عام كما في أغلب الدول التي تعتمد في ناتجها المحلي على ناتج الإنتاج الزراعي بناء على هيكل الحوافز واللوائح والتصاريح والقيود والعقوبات التي من شأنها أن تساعد في كيفية توجيه البنة التنموية والتأثير عليها وتنسيقها مع تشجيع عمليات العمل في القطاع الزراعي

في السياق السوري، ومع ظهور مناطق نفوذ متعددة، يتجلى التأثير الكبير لإغلاق المعابر الحدودية الرسمية، خاصة في مناطق سيطرة إدارة الـPYD، حيث لا يوجد سوى معبر غير رسمي واحد مع إقليم كوردستان العراق، بالإضافة إلى معابر أخرى تربط مناطق المعارضة السورية المسلحة ومناطق النظام السوري. تسهم هذه الديناميكيات في إعاقة التقدم نحو الإصلاحات وتبطئ العمليات التنموية، كما يرجع ذلك جزئيا إلى تأثير قوائم المصالح السياسية القوية التي تشغل الأولوية لدى إدارة الـPYD والتي تسعى الى عملياتها الإدارية في الانتاج الزراعي قياسا على مستوى الاكتفاء الذاتي والاستهلاك المحلي وتأمين قسم من عمليات الأمن الغذائي و استخدام الأدوات الاقتصادية الزراعية بالأساليب التقليدية دون تعزيز مبدأ العرض وإدارة الطلب مع الحفاظ على فارق هامش الربح للأسر المزارعة، على الرغم من أهميته إلا أنه يمثل الأولوية الأقل أهمية بالنسبة لمسؤولي إدارة الـPYD.

ومن المهم الإشارة إلى أن إدارة الـPYD تعاني من مشاكل أعمق بجانب السياسات والفشل المؤسساتي والسوقي،

57 انظر في هذا السياق الى منشور بعنوان:"إدارة الـPYD توزع 6720 طن من القمح على المتعاقدين مع مؤسسة إكثار البذار" لعام 2024 للاطلاع على الرابط: https://bissanfm.com/news/74422

ومنها مجموعة من التحديات المتداخلة التي تعيق نموها وتطويرها. فبالإضافة إلى الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في السياسات الزراعية، مثل تطبيق نظام تسعير عادل وتحفيز المزارعين، تواجه هذه المناطق ضغوطا سياسية وأمنية كبيرة كان آخرها الضربات التركية والتي استهدفت بالدرجة الاولى مصادر النفط ومحطات الوقود والمرافق الحكومية ، أدت إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الأنشطة الاقتصادية.
وعلى الرغم أن مناطق كوردستان سوريا شهدت تحسنا في معدلات هطول الأمطار هذا العام، إلا أن المزارعين لا يزالون يشعرون بالتشاؤم حيال الظروف الزراعية والانخفاض المستمر في قيمة الليرة السورية وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وتحديد أسعار القمح من إدارة الـPYD أقل من المأمول، بالإضافة الى التقاعس المستمر لمعالجة القضايا الهيكلية الأكبر والتي تساهم في شل القطاع الزراعي

على مدى السنوات الماضية، اعتمدت إدارة الـPYD في سياستها التسعيرية نموذج «تثبيت أسعار الحبوب»، وهو نموذج مشابه لما تتبعه بعض الدول في الشرق الأوسط وآسيا. وبما أن الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل رئيسي على الظروف الجوية المتغيرة وغير المتوقعة، فإن تحقيق هدف تثبيت الأسعار المحلية يعتبر من الأهداف الصعبة وغير الناضجة و لإرساء سياسات عامة فعالة، يجب أن تستند هذه السياسات إلى مفهومين رئيسيين: الأول هو استبدال هذه السياسة « تثبيت الأسعار» بنظام تسعير مرن يرتبط بأسعار السوق، مع توفير دعم مباشر للمزارعين لتعويضهم عن أي خسائر قد يتعرضون لها، مع دعم الفلاحين. الثاني هو المحافظة على المخزون الاحتياطي المحلي للحبوب، وهذا يتطلب فهما دقيقا لتوقيت التدخلات الحكومية ومتى يجب الانسحاب منها. المشكلة الشائعة في العديد من الأنظمة الزراعية في سوريا، هو إغفال جانب الإنسحاب من السوق، فإن غياب آليات واضحة للانسحاب من سياسة التثبيت يزيد من تكلفة هذه السياسة على المدى الطويل
بغض النظر عن النوايا وراء سياسة تثبيت أسعار الحبوب، إلا أنها أثبتت عدم فعاليتها في تحسين الأوضاع المعيشية للمزارعين، ففي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والتحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، أدت هذه السياسة إلى تشوهات في السوق وتقليل الإنتاجية، اليوم تواجه إدارة الـPYD تحديات كبيرة، منها عدم توافر التمويل الحكومي للمزارعين وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي. يبقى التدخل الحكومي مقتصرا على عمليات التسويق والشراء، دون تقديم دعم مباشر للحبوب أو جودة المحاصيل أو المدخلات الزراعية بشكل عام

نلاحظ أن المزارعين الذين يعملون في بيئة إنتاجية وتسويقية غير مستقرة يواجهون مخاطر متزايدة وشعورا متزايدا بعدم الثقة في ربحية زراعة أراضيهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار الحكومة في التمسك بالممارسات القديمة يساهم في إعاقة تطوير القطاع الزراعي وتأخير معالجة القضايا البنيوية الهامة

تأثرت أغلب الدول في وضع سياستها التسعيرية الى جانب الضرورة الملحة للمحافظة على المخزون الاحتياطي للحبوب ومن بينها الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث نجد بأن التوقعات الواعدة للاقتصاد العالمي في الأشهر الأولى من عام 2022 والأمل في التعافي في فترة ما بعد جائحة كورونا في معظم دول العالم تأثرت بشكل فعلي بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية في 24 شباط 2022 حيث أدت إلى اضطرابات كبيرة في أسواق الحبوب العالمية، وخلقت اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، ما أثر بشكل مباشر على سياسات العديد من الدول الكبرى والتي تعتمد بشكل كبير على واردات الأغذية الأساسية، مثل زيت عباد الشمس والذرة، والقمح من روسيا وأوكرانيا.[58]

أدت الاضطرابات العالمية في العرض والطلب إلى ارتفاع حاد في أسعار القمح العالمية، حيث ارتفع سعر الطن من 281 دولارا أمريكيا في فبراير 2022 إلى 490 دولارا أمريكيا في مارس من العام نفسه.[59] وقد دفع هذا الارتفاع الحاد في الأسعار، الحكومات إلى اتخاذ تدابير لضمان توافر الإمدادات الغذائية، مثل فرض سياسات شراء على المزارعين في مناطق سيطرتها، حيث طلب من المزارعين تسليم حصص من إنتاجهم من الحبوب بسعر محدد، وذلك مقابل الحصول على خدمات حكومية، مثل الوقود المدعوم ، وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد ساهمت في تحقيق بعض الاستقرار في الأسواق المحلية على المدى القصير، إلا أنها أثرت سلباعلى دخل المزارعين
أشار (أ.ج)[60] وهو مزارع ذو حيازة كبيرة وكان مسؤولا سابقا في إدارة الـPYD، إلى أن السياسات التسعيرية التي تتبعها

58 انظر في هذا السياق الى تقرير منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة , لعام 2020، للاطلاع على الرابط: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/7736541e-e40e-41fd-9334-006536553027/content

59 انظر الى تقرير بعنوان"Impact of the Ukraine-Russia conflict on global food security and related matters under the mandate of (the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO" للاطلاع على الرابط: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/f88c68eb-bb41-46e6-84b5-96c473e03cc2/content

60 مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة الدرباسية، شهر ايار عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف

إدارة الـPYD تهدف بشكل أساسي إلى تأمين المخزون الاستراتيجي من الحبوب، وذلك من خلال شراء كميات كبيرة من المحاصيل المنتجة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ويرى (أ.ج) أن هذه السياسة تهدف إلى تعزيز قدرة إدارة الـPYD على التفاوض في الأسواق المحلية، واحتكار الحبوب والضغط على المناطق الأخرى في سوريا. ويرى أن هذه السياسات تسهم في تقويض اقتصاد المنطقة بالدرجة الاولى، لكن تعزز النفوذ السياسي للإدارة
يمثل الأمن الغذائي ركيزة أساسية لأمن أي دولة، مثل الحبوب، وخاصة القمح الذي يشكل العمود الفقري لهذا الأمن. ترتبط قدرة الدول على ضمان أمنها الغذائي بشكل مباشر برغبة المزارعين في زراعة الحبوب، والتي بدورها تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، أهمها السياسات الحكومية لدعم قطاع الحبوب وأسعار الحبوب في السوق وحجم الإنتاج الزراعي والممارسات الزراعية المتبعة لدى المزارعين. كما تلعب التكنولوجيا الزراعية والمعلومات الزراعية المتاحة دورا حاسما في تشكيل قرارات المزارعين بشأن زراعة الحبوب

أشار (ح . د)، أحد مزارعي قرية الرشيدية، ريف الدرباسية،[61] أن التحديات المتعددة التي تواجه أهالي المنطقة بما في ذلك ضعف الدعم الحكومي وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وارتفاع أسعار الديزل الذي يعد عنصرا حيويا في عمليات الري، بالإضافة إلى ذلك، التهديدات التركية المتكررة على المنطقة والتي تتزامن غالبا مع مواسم الزراعة أو الحصاد، قد أثرت بشكل كبير على نفسيّة المزارعين وقدرتهم على الاستثمار في الزراعة و رغبتهم في الاستمرار

في الزراعة السورية , يعتمد غالبية المزارعين على عمليات ري المحاصيل على الابار الارتوازية الخاصة. وفي مواسم الجفاف , يعتمد بالدرجة الاولى على عمليات الري والتي تتأثر بنسب الانخفاض في توافره بنقص الوقود وعدم القدرة على تحمل تكاليفه. منذ بدايات الصراع السوري، الديزل (المازوت) المكرر يدويا هو نوع الوقود الأكثر شيوعا والذي يستخدمه المزارعون وأصحاب المحال الصناعية والاستخدامات المنزلية وفي عمليات التدفئة الشتوية. أغلب المزارعين يعتمدون على هذا النوع من الوقود، الذي يتم الحصول عليه بشكل أساسي من السلطات المحلية والسوق المحلية، لذا فإن زيادة تكاليف التشغيل تمثل تحديًا حيويا، وعاملا رئيسيا يساهم في زيادة تكاليف التشغيل

جدول رقم 14 حجم المساحات العامة ومساحات الأراضي المروية والزراعات البعلية في محافظة الحسكة

المنطقة	المساحات	المروية	البعلية
الحسكة	118,267 دونم	197,155 دونم	99691 دونم

المصدر : مديرية الزراعة والري بالحسكة (إدارة الـPYD)[62]

في عامي 2019 و2022، كانت إدارة الـPYD تخصص كميات محددة من الديزل للمزارعين بناء على عمق آبارهم، مما ساهم بشكل كبير في استمرار الزراعة المروية في المنطقة. كانت الكميات المخصصة تتراوح بين 10 و34 لترا للدونم، حسب عمق البئر، مما أتاح للمزارعين الحفاظ على محاصيلهم وضمان استمرارية الزراعة
ومع ذلك، توقف هذا الدعم بشكل شبه كامل في السنوات الأخيرة، مما أحدث تأثيرات سلبية ملحوظة على القطاع الزراعي. (ح . د)، أحد المزارعين المتضررين، حذر من العواقب الوخيمة لهذا التوقف، مشيرا إلى أن انعدام الدعم «الديزل» دفع المزارعين إلى التحول إلى الزراعة البعلية، والتي تتطلب موارد مائية أقل ولكنها أقل فعالية في ظل الظروف الحالية وهذا التحول يضع ضغوطا إضافية على المزارعين، حيث يواجهون تحديات جديدة في محاولة التكيف مع الظروف الجديدة وتأمين احتياجاتهم الزراعية بموارد محدودة
شهد الدعم المخصص للزراعة تراجعا ملحوظا منذ عام 2024، وتوقف بشكل كامل حاليا. عبر (ح . د) عن شكوكه في جدية إدارة الـPYD بشأن استئناف عمليات توزيع الوقود لموسمي الصيف والشتاء، بما في ذلك تخصيص حصص الوقود وتوزيعها في أوقات الذروة أو في أوقات أخرى. هذا الوضع يثير القلق بين المزارعين الذين يعتمدون على هذا الدعم لاستمرارية الزراعة المروية
في المقابل، يشير (ح . د)، بأنه يتم حاليا توزيع الوقود (المازوت) بكمية 300 لتر بسعر 1200 ليرة سورية للتر الواحد لتلبية احتياجات التدفئة لمنازل المدنيين في محافظة الرقة، الطبقة، منبج، الحسكة، ومناطق من دير الزور، وذلك استعدادا لفصل الشتاء القادم. هذه الأولوية في توزيع الوقود تبرز التباين بين احتياجات الزراعة ومتطلبات التدفئة في ظل الظروف الاحتياج، ومدى تضاعف الضغوط التي يواجهها القطاع الزراعي في المنطقة
في عام 2023، قامت إدارة الـPYD قامت فعلاً بتوزيع المحروقات المخصصة للقطاع الزراعي على مديرية الزراعة في

61 مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة الدرباسية، شهر أيار عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف
62 مديرية الزراعة والري بالحسكة (إدارة الـPYD) الرابط : https://aanesgov.org/?p=2049

الحسكة, حيث بلغت الكمية الإجمالية 1,726,970 لتر, وتم توزيعها على 1,913 مزارعا في الحسكة. ومع ذلك, شهدت الكميات الموزعة تراجعا قاسيا في عام 2024 مقارنة بالعام السابق.[63]

أوضح (أ.ح),[64] أنه من خلال تحليل محاولات السيطرة على الأراضي السورية والموارد الإنتاجية والغلة الزراعية من قبل الأطراف المختلفة, يظهر أن النظام السوري في عام 2022 حاول التلاعب بأسعار شراء الحبوب, وخاصة القمح. قد سببت هذه المحاولات في خلق توترات بين المزارعين في المناطق التي يسيطر عليها النظام ومناطق السيطرة الاخرى في ذلك العام, حدد النظام سعر الطن الواحد من القمح بـ 1,700 ليرة سورية, ما يعادل حوالي 55 سنتًا للكيلوغرام الواحد, وذلك في ظل سعر صرف الدولار الذي كان يقدر بحوالي 3,700 ليرة سورية. هذه الأسعار, التي كانت منخفضة مقارنة بالتكاليف الحقيقية للإنتاج والتسويق, أدت إلى عدم رضا المزارعين وزادت من الأعباء الاقتصادية عليهم, كانت هذه مساعي و محاولة للمضاربة في تحديد أسعار شراء الحبوب «القمح» وفي خطتها السعرية والتلاعب بأسعار شراء الحبوب من مناطقها والمناطق الأخرى

في عام 2023, رفع النظام سعر الشراء إلى 2,300 ليرة سورية للطن الواحد, ما يعادل 29 سنتًا للكيلوغرام الواحد, بينما ارتفع سعر صرف الدولار إلى 7700 ليرة سورية, ثم في عام 2024, حدد النظام سعر الشراء بفارق كبير ليصل إلى 5,500 ليرة سورية للطن الواحد

بالمقارنة بين هذه الأرقام, (جدول رقم 15) يتضح أن النظام يفرض أسعارا منخفضة جدا على المزارعين السوريين, بينما قام باستيراد أكثر من 500 ألف طن من القمح من شبه جزيرة القرم (القمح الأوكراني) بأسعار مرتفعة بعد انسحاب شركات روسية كبرى من عقودها مع الدولة السورية والمتعاقدة بإجمالي مليون طن من القمح الروسي.[65]

هذه السياسة المتعمدة تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار لتوفير الخبز بأسعار معقولة على حساب استغلال المزارعين السوريين وتقويض قدراتهم الاقتصادية من جانب, وتقويض محاولات إدارة الـPYD على تعزيز اقتصادها المحلي عبر تقديم أسعار منافسة و كسب ولاء المزارعين في مناطق سيطرتها من جانب آخر

تعاني إدارة الـPYD من صعوبات كبيرة في تحديد سعر شراء مناسب للقمح, إضافة إلى تحديات في الحصول على أسعار تصدير مجزية. هذه الصعوبات تدفع إدارة الـPYD إلى بيع القمح بأسعار متدنية لتجار ووسطاء, مما يؤدي إلى تحديد تسعيرة شراء منخفضة

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تحديد أسعار شراء منخفضة للقمح, مما يثير جدلا واسعا بين المزارعين. يعتبر المزارعون أن هذه الأسعار متدنية للغاية مقارنة بتكاليف الإنتاج والأسعار العالمية, مما يفاقم من الأعباء المالية التي يتحملونها

جدول بالاسعار المحددة من إدارة الـPYD لشراء القمح الأعوام الممتدة من 2019 الى 2024

منطقة النفوذ	سنة	النوع	السعر بالليرة السورية	دولار
إدارة الـPYD (NES)	2019	القمح	160 ل.س	-
	2020	القمح	225 ل.س	-
	2021	القمح	1.150 ل.س	-
	2022	القمح	2.200 ل.س	0.55
	2023	القمح	3.760 ل.س	0.43
	2024	القمح	4.700 ل.س	0.31

جدول رقم: 15

جدول بالأسعار المحددة من الدولة السورية لشراء القمح الأعوام الممتدة من 2019 الى 2024

63 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"الزراعة والري للحسكة تنهي ترخيص الأراضي الزراعية للموسم الشتوي" تاريخ: 2023 للاطلاع علي الرابط: https://aanesgov.org/?p=2049

64 مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة الدرباسية, شهر أيار عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف

65 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"سوريا تبرم صفقة قمح روسي كبيرة عبر شركات محلية" تاريخ 2017 , رويترز , للاطلاع على الرابط: https://www.reuters.com/article/idUSKBN1620ZF/

منطقة النفوذ	سنة	النوع	السعر بالليرة السورية	دولار
الدولة السورية (SY)	2019	القمح	185 ل.س	-
	2020	القمح	225 ل.س	-
	2021	القمح	900 ل.س	-
	2022	القمح	1.700 ل.س	-
	2023	القمح	2.300 ل.س	-
	2024	القمح	5.500 ل.س	-

جدول رقم: 16

تشير الأرقام إلى تفاوت واضح في تسعيرة القمح التي حددتها الحكومة السورية وإدارة الـPYD خلال الفترة الممتدة بين 2019 إلى 2024. فبينما شهدت تسعيرة القمح في كلا المنطقتين ارتفاعات ملحوظة، إلا أن الدولة السورية سجلت ارتفاعات أكبر بشكل عام، وخاصة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإنه في بعض السنوات، كانت إدارة الـPYD قد حددت أسعارا أعلى قليلا من الدولة السورية. على الرغم من هذه التغيرات، يبقى السعر العالمي للقمح أعلى بكثير من السعر المحدد في كلا المنطقتين، إلا أن كلا السعرين يبقيان أقل بكثير من السعر المتداول في الأسواق العالمية، و بالمقارنة بين سعر كلا القطبين نجد أنه حددت الحكومة السورية سعر شراء القمح للكيلوغرام بأسعار تتفاوت بين 185 ليرة في 2019 و5,500 ليرة في 2024، وهي أسعار أعلى من التي حددتها إدارة الـPYD والتي تراوحت بين 160 ليرة في 2019 و4,700 ليرة في 2024، إلا أن كلا السعرين يبقيان أقل بكثير من السعر المتداول في الأسواق العالمية. أسعار القمح في الأسواق العالمية كانت تتراوح بين 31 سنتا و55 سنتا للكيلوغرام في 2022 و2024، مما يعكس تحديات كبيرة في القدرة الشرائية المحلية وتأثير التضخم على الأسعار الداخلية. هذه الفجوة الكبيرة في الأسعار تسببت بخسائر فادحة للمزارعين، وأثارت احتجاجات واسعة تطالب برفع تسعيرة الشراء

شهدت أسعار تصدير القمح السوري تقلبات كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، وفقا لشركة Selina Wamucii [66] المتخصصة في عمليات التصدير العالمي. إلا أن سعر تصدير القمح من سوريا مايزال متقلبا بشكل كبير وعلى مدى السنوات الخمس الماضية فقد سجل أعلى سعر لها في عام 2018 بـ 1.45 دولار للكيلوغرام، وهو أعلى مستوى خلال هذه الفترة. ثم تراجع بشكل ملحوظ في الأعوام التالية، ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2021 عند 0.80 دولار. في حين سجل ارتفاعا طفيفا في عام 2022، و شهد العام الحالي بعض الانتعاش، حيث ارتفع السعر إلى 1.10 دولار، إلا أن الاتجاه العام يشير الى أن سعر تصدير القمح من سوريا في اتجاه نزولي والتوقعات تشير إلى استمرار هذا الاتجاه الهبوطي في السنوات المقبلة

من البديهي، أن عملية تحديد سعر القمح عملية حاسمة تتطلب تنفيذ استراتيجيات فعّالة لضمان حماية مصالح المزارعين وتعزيز استدامة القطاع الزراعي، فمن الضروري أن يعكس السعر بدقة جميع تكاليف الإنتاج، بما في ذلك تكاليف البذور، والأسمدة، والمياه، والعمالة، والآلات بشكل يضمن توازنا فعالا لتغطية النفقات وتحقيق ربح عادل للمزارعين

تلعب الشفافية في تحديد الأسعار دورا أساسيا في بناء الثقة بين المزارعين وصناع القرار. بشكل يضمن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في الأسعار مثل تقلبات السوق المحلية، وتكاليف الإنتاج، والتغيرات في توافر الموارد وأن يكون السعر المعلن مرنا وقابلا للتكيف مع التغيرات الموسمية والظروف الاقتصادية وأن يتفاعل مع متغيرات العرض والطلب وأي تقلبات في تكلفة الإنتاج وأيضا التغيرات المناخية التي تؤثر على الإنتاجية، فهذه المرونة تساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب الأزمات الاقتصادية للمزارعين

على الرغم من ادعاءات إدارة الـPYD في تصوير اقتصادها كنموذج اجتماعي بديل عن الرأسمالية والمحسوبية التي تتبناها الدولة السورية، وعلى الرغم من وصفها في كثير من الأحيان بأنها هيكل حكم شعبي، إلا أنها تمارس

66 انظر في هذا السياق الى "Syria Wheat Prices" للاطلاع على الرابط : https://www.selinawamucii.com/insights/prices/syria/wheat/#wholesale-prices

سيطرة واسعة على القطاعات الاقتصادية الحيوية. ونتيجة لذلك, يشعر غالبية مناصري إدارة الـPYD بالعزلة والحرمان من المشاركة الفعّالة في صنع القرار, بما في ذلك عدم إشراك الفلاحين والمزارعين في تحديد الأسعار المناسبة لمحاصيلهم

على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها هيئة الاقتصاد والزراعة التابعة للإدارة الذاتية لتنظيم أسعار القمح والمحاصيل الاخرى, إلا أن هذه المحاولات تواجه تقويضا مستمرا من داخل الادارة نفسها الى جانب سلطة دمشق, في تنظيم الأسعار وضبط السوق, والاستقرار في أسواق القمح

لا تزال دمشق قادرة على السيطرة على كميات كبيرة من المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية, بما في ذلك مناطق نفوذ إدارة الـPYD, من خلال شبكة من رجال الأعمال والوسطاء الذين يتمتعون بالحماية والحصانة. هؤلاء الوسطاء يمارسون تأثيرا كبيرا على السوق وعلى إدارة الـPYD, مما يمكنهم من تأسيس احتكارات في القطاعات الحيوية مثل القمح والنفط. هذه الاحتكارات ربما تمكنهم من توجيه مسار التجارة لصالحهم ولصالح شركائهم

تعود التحديات التي تواجهها مناطق إدارة الـPYD إلى حالة العزلة والحصار الجزئي التي تفرضها الدول المجاورة, بعد إغلاق المعابر الحدودية الرسمية مع العراق وتركيا بقرار دولي وفيتو روسي. هذه العزلة تعزز من قوة ونفوذ رجال الأعمال والوسطاء, الذين يستغلون الوضع لتحقيق مكاسب شخصية ومكاسب لشركائهم وأفراد مقربين محليين مرتبطين بمسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي(PYD)

يتعاون هؤلاء الوسطاء مع الأطراف المختلفة لتعزيز مصالحهم التجارية, من خلال التجارة مع النظام السوري والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية (المناطق النفوذ التركي), وكذلك حكومة إقليم كوردستان العراق. هذه الديناميكيات تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في المنطقة, حيث يستفيد الوسطاء ورجال الأعمال من الوضع لتحقيق مكاسب مالية, على حساب المزارعين وسكان المنطقة

يساهم الحصار الجزئي وعدم الاعتراف السياسي الرسمي بإدارة الـPYD كونها إدارة غير شرعية بالأساس, في صعوبة استيراد وتصدير السلع الأساسية بشكل مباشر, مما يضطر ويعزز إدارة الـPYD للاعتماد على الوسطاء و تدفع الجهات الفاعلة إلى البحث عن حلول قصيرة الأجل عبر شبكة من العلاقات بدلا من تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لتحسين الاستقرار الاقتصادي وتوفير الموارد الأساسية بشكل فعال , هذه الوضعية تضع ضغطا كبيرا على سكان مناطق كوردستان سوريا, مما يعزز من تعقيد الوضع الاقتصادي ويزيد من الاعتماد على العلاقات الشخصية والسياسية بدلا من السياسات الاقتصادية المستدامة

تواجه عملية تحديد أسعار شراء القمح في المناطق التي تديرها إدارة الـPYD تحديات كبيرة تعكس أوجه قصور في الإدارة الاقتصادية, فبدلا من اعتماد آليات شفافة وعادلة تستند إلى دراسات وتقديرات علمية لتكاليف الإنتاج, إلا أن هذه التقديرات غالبا ما تكون غير دقيقة وغير شاملة, و لا تأخذ في الاعتبار جميع التكاليف الفعلية التي يتحملها المزارع, مما يؤدي إلى تحديد أسعار لا تغطي التكاليف الفعلية للإنتاج, على الأغلب , تتم عملية تحديد سعر شراء القمح من المزارعين بناء على مجموعة من العوامل, رغم عدم توفر معلومات دقيقة وشفافة حول الآلية المحددة التي تستخدمها إدارة الـPYD في تحديد هذا السعر. ومع ذلك, يمكن استنتاج بعض العوامل المؤثرة على هذا القرار

تتم عملية تحديد سعر شراء القمح بناء على اجتماعات متكررة بين المجلس التنفيذي لإدارة الـPYD ولجان الزراعة المشتركة واتحاد الفلاحين والتعاونيات الزراعية ومسؤولين من شركة التطوير الزراعي ومن المؤسسة العامة لإكثار البذار ومن مديرية الإنتاج النباتي ومجلس إقتصاد المرأة. تدير جميع هذه الهياكل التنظيمية المحلية عناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي(PYD) حيث يتم توجيه تدخلات اللجان والمكاتب المركزية للإدارة تحت إشراف الحزب ذاته.

و يبرز هنا بوضوح الإرث الاستبدادي لحزب الاتحاد الديمقراطي(PYD) من خلال أسلوبه في الحكم وإدارة الاقتصاد. و تسبب ممارساته في إعاقة اللامركزية والنمو الاقتصادي, كما تعزز شعور المواطنين بالانفصال عن الإدارة, حيث يشعرون بعدم قدرتهم على المشاركة الفعالة في شؤون السياسة أو الاقتصاد بشكل متساوي

علاوة على ذلك, يبدو أن إدارة الـPYD ما تزال تفتقر إلى السيطرة الكاملة على قطاعات واسعة من الاقتصاد والسلطة.

فلا تـزال دمشـق تتحكـم فـي العديـد مـن الجوانـب, ويتـم تقوضهـا بانتظـام لجهـود إدارة الـPYD فـي تحقيـق الاسـتقلال الاقتصـادي والسياسـي. هـذا الوضـع يعقـد مـن قـدرة إدارة الـPYD علـى تطبيـق سياسـات فعالـة وشـاملة, ويزيـد مـن التحديـات التـي تواجههـا فـي إدارة المـوارد وتلبيـة احتياجـات السـكان

إن الإصـرار علـى نهـج مركـزي فـي تحديـد أسـعار المحاصيـل, كمـا هـو الحـال فـي إدارة الـPYD, يعكـس عـدم فهـم عميـق للاقتصـاد وآليـات السـوق. هـذا النهـج يتعـارض مـع مبـادئ اللامركزيـة والنظـم الديمقراطيـة التـي تعتمـد علـى الحـوار والمشـاركة الشـعبية فـي صنـع القـرار الاقتصـادي

فـي النظـم الديمقراطيـة والاقتصاديـة الحديثـة, يتعيـن أن يتـم تحديـد الأسـعار مـن خلال آليـات السـوق بـدلا مـن أن تكـون الدولـة هـي الجهـة الوحيـدة التـي تحددهـا. ينبغـي أن يكـون للدولـة دور تنظيمـي يهـدف إلـى حمايـة المسـتهلك والمـزارع وضمـان المنافسـة العادلـة. يشـمل هـذا إشـراك كافـة الأطـراف المعنيـة فـي عمليـة صنـع القـرار, مما يضمـن تحسـين الكفاءة والشـفافية والعدالـة فـي تخصيـص المـوارد

لضمـان صحـة آليـة حسـاب هامـش الربـح والخسـارة لـدى إدارة الـPYD فـي تحديـد أسـعار المحاصيـل, يجـب النظـر فـي عـدة جوانـب أساسـية وتحليلهـا بدقـة. أولا, هـل توفـر الإدارة معلومـات واضحـة ومفصلـة حـول كيفيـة احتسـاب هـذه الهوامـش؟ الشـفافية فـي نشـر البيانـات والمعاييـر المسـتخدمة أمـر حاسـم لتحقيـق الثقـة. ثانيـا, هـل تتبـع الإدارة معاييـر محاسـبية دوليـة معتـرف بهـا, مثـل المعاييـر الدوليـة لإعـداد التقاريـر الماليـة (IFRS) أو معاييـر محاسـبية محليـة موثوقـة؟

يجـب أيضـا التحقـق ممـا إذا كانـت جميـع التكاليـف المباشـرة وغيـر المباشـرة تحسـب بدقـة, بمـا فـي ذلـك تكاليـف الإنتـاج والتوزيـع والتشـغيل والصيانـة وكذلـك مـا إذا كانـت الإيـرادات تسـجل وتوثـق بشـكل صحيـح. بالإضافـة إلـى ذلـك, هـل تخضـع الحسـابات لعمليـات تدقيـق مـن قبـل هيئـات مسـتقلة لضمـان الدقـة والنزاهـة؟

وهـل تأخـذ هـذه الحسـابات بعيـن الاعتبـار القـرار الإداري لـدى إدارة الـPYD والتـي مـن شـأنها ضمـان الاسـتدامة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة لضمـان العدالـة للمزارعيـن والمسـتهلكين؟

مـن خلال الإجابـة علـى هـذه الأسـئلة, يمكننـا اسـتنتاج فيمـا إذا كانـت آليـة حسـاب هامـش الربـح والخسـارة لـدى إدارة الـ PYD صحيحـة ودقيقـة أم لا. إذا توافـرت الشـفافية والالتـزام بالمعاييـر المحاسـبية والدقـة فـي تسـجيل التكاليـف والإيـرادات والتدقيـق المسـتقل والاسـتدامة, يمكـن اعتبـار هـذه الآليـة موثوقـة وعادلـة

وبقيـاس وتحليـل تسـعيرة القمـح التـي أقرتهـا إدارة الـPYD لموسـم الحصـاد 2024 لفهـم التكاليـف والإيـرادات ومعرفـة الجـدوى الاقتصاديـة مـن التسـعيرة المعلنـة مـن هيئـة الزراعـة والـري فـي إدارة الـPYD لشـراء القمـح مـن المزارعيـن بـ 31 سـنت أميركـي للكيلـو الواحـد للموسـم الزراعـي 2024 , تدعـي الهيئـة بـأن التسـعيرة جـاءت بعـد بعـد دراسـة متأنيـة, وأن السـعر المحـدد يأخـذ بعيـن الاعتبـار كل مـن التكاليـف والايـرادات الـى جانـب ضمـان منـع اسـتغلال التجـار للمزارعيـن

يضيـف المـزارع (م . ر) مـن ريـف مدينـة ديريك/المالكيـة, فـي موسـم 2024. أن معظمهـم اسـتدانوا لتغطيـة تكاليـف البـذور والإنتـاج علـى أمـل أن يكـون هـذا الموسـم أفضـل مـن السـابق. رغـم أن إدارة الـPYD كانـت تقـدم أسـعارا تنافسـية مقارنـة بالنظـام السـوري ومناطـق المعارضـة فـي الأعـوام الماضيـة, إلا أن التسـعيرات الأخيـرة كانـت صادمـة, حيـث لا تغطـي حتـى جـزءا مـن تكاليـف الإنتـاج.[67]

مـن خلال فحـص هـذه الجوانـب لفهـم التسـعيرة المعلنـة لمحصـول القمـح لعـام 2024 « تحليـل التكاليـف والإيـرادات, تقييـم المبـررات المقدمـة, تقييـم تأثيـر السـعر علـى المزارعيـن والأسـواق, التحقـق مـن الشـفافية والعدالـة فـي تحديـد الأسـعار» يمكننـا فيمـا بعـد تقييـم مـدى صحـة وجـدوى التسـعيرة المعلنـة, والتأكـد مـن أنهـا توفـر تغطيـة مناسـبة للتكاليـف وتحقـق العدالـة للمزارعيـن, وتعزيـز الاسـتقرار الزراعـي ويدعـم اسـتدامته علـى المـدى الطويـل

عنـد تحليـل التكاليـف والإيـرادات لإنتـاج القمـح المـروي, مثـل تكاليـف الحبـوب, بشـكل كبيـر مـن منطقـة إلـى أخـرى, ويتأثـر هـذا الاخـتلاف بـكل تأكيـد بمجموعـة مـن العوامـل المتنوعـة مثـل مصـدر الميـاه وعمـق الآبـار وحجـم المضخـات ومحـركات

67 مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة ديريك, شهر حزيران عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف

التدوير إلى جانب الأسعار المتفاوتة لمدخلات الإنتاج من منطقة الى اخرى, نجد أن المصاريف الإجمالية للدونم الواحد وسطيا تتوزع على عدة بنود, تشمل هذه المصاريف 15 دولارا للأجور الفلاح «العامل», 20 دولارا للبذار (حيث يحتاج الدونم إلى 40 كغ من البذار), 10 دولارات لمصاريف الأسمدة والمبيدات الحشرية والأعشاب, 48 دولارا مصاريف الوقود (للري على ثلاث دفعات), 15 دولارا لتكاليف الصيانة, 6 دولارات لمصاريف أخرى, و2.5 دولار لمصاريف متغيرة مثل الجوال. بذلك تصل التكلفة الإجمالية إلى 116.5 دولارا للدونم الواحد, مع العلم أنه لم يتم تضمين تكاليف ما بعد الحصاد مثل التحميل والشحن والنقل

إذا كان الإنتاج الوسطي الافتراضي للدونم الواحد هو 300 كغ, سعر شراء الكيلوغرام الواحد هو 0.31 دولار, فإن الإيرادات من بيع الإنتاج تبلغ 93 دولارا للدونم الواحد. بناء على ذلك, يمكننا حساب هامش الربح أو الخسارة من خلال الفرق بين الإيرادات والمصاريف الإجمالية. هذا يعني أن المزارع يتكبد خسارة قدرها 23.5 دولارا لكل دونم من الأرض المزروعة بالقمح

ويتضح من هذه الأرقام أن التكاليف الإجمالية للإنتاج تفوق الإيرادات من بيع المحصول بالسعر المحدد, مما يجعل العملية الزراعية غير مربحة في ظل الظروف الحالية.

لذلك, في كل عمليات تحديد تكاليف الإنتاج الدقيقة هو أمر بالغ الأهمية لضمان استقرار الأسواق و تعتمد معادلة حساب تكلفة المحصول على عدة عوامل تشمل تكاليف الإنتاج المباشرة والتكاليف اللوجستية والتكاليف الإدارية والتنظيمية. يمكن تحديد هامش الربح من خلال إضافة نسبة مئوية معقولة لضمان تحقيق أرباح تعزز من الاستمرارية الاقتصادية

وفي الوقت نفسه, يمكن أيضًا حساب هامش الخسارة لتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منها. يهدف هذا النهج الشامل إلى تقديم رؤية واضحة ومتكاملة لتكاليف الإنتاج والأرباح المحتملة, جميع هذه العمليات تحتاج الى جمع البيانات من المزارعين أنفسهم ومن مناطق مختلفة و حيث تعتمد تقدير التكاليف والأرباح المحتملة, بالدرجة الاولى الى معادلة تجمع بين التكاليف وتقديرات هامش الربح.

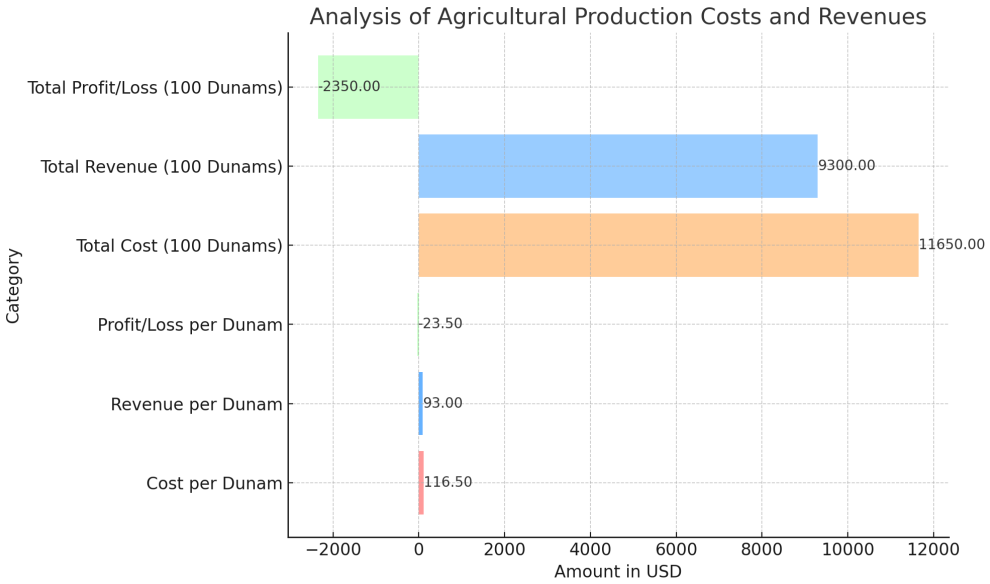

لجدول رقم: 17

في منطقة الجزيرة , تتواجد العديد من الوحدات الإرشادية الزراعية التي تعمل تحت إشراف هيئة الزراعة والري للإدارة الذاتية. هذه الوحدات تقدم خدماتها الأساسية للمزارعين, بما في ذلك تزويدهم بالبذور والديزل اللازمين لزراعة محاصيلهم. كما تقوم بشراء المحاصيل من المزارعين بناء على التراخيص الممنوحة لهم, والتي تنص صراحة على ضرورة تزويد الفلاحين بهذه المواد بشرط بيع المحصول لشركة تطوير المجتمع الزراعي التابعة لهيئة الزراعة والري في إدارة الـPYD.

ومع ذلك، يواجه العديد من المزارعين تحديات كبيرة تتعلق بعملية شراء البذور وتوافر السيولة المالية. كانت إدارة الـ PYD سابقا تقدم القروض وتبيع البذور على شكل دفعات تسدد في نهاية الموسم من خلال فواتير المحصول، ولكن هذه السياسة توقفت مؤخرا.

يقول (م . م) [68] وهو أحد الموظفين في شركة التطوير المجتمع الزراعي، بان السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم قدرة الإدارة على استرداد مبالغ القروض المدفوعة، بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي يعاني منها المزارعون، خصوصا في ظل سنوات الجفاف المتكررة أو عند تعرض المحاصيل لعمليات الحرق

تشكل السيولة المالية واحدة من أبرز العقبات التي تواجه المزارعين، حيث يحتاجون إلى تمويل لشراء المدخلات الزراعية الأساسية مثل البذور، الأسمدة، المبيدات، والديزل. إضافة إلى ذلك، يجب عليهم تغطية تكاليف العمالة والصيانة الدورية للمعدات الزراعية. ومع توقف إدارة الـPYD عن تقديم القروض الزراعية، التي كانت تعتبر شريان حياة لكثير من المزارعين، بات هؤلاء يواجهون صعوبات متزايدة

قبل اندلاع الصراع السوري، كان نظام القروض الزراعية يوفر دعما مهما للمزارعين، حيث كان بإمكانهم الحصول على المدخلات الزراعية عن طريق قروض تسدد بعد حصاد المحاصيل في نهاية الموسم. ولكن مع توقف هذا النظام، اضطر المزارعون للبحث عن مصادر تمويل بديلة، غالبا من خلال الاستدانة و اقتراض المال مقابل فوائد بنسب مئوية من أفراد وأقارب لهم , تضاف إلى مبلغ القرض الأصلي، وتزداد الفائدة بمرور الوقت حتى يتم سداد القرض بالكامل

هذا التوجه يكون في أغلب حالاته نتيجة عدم قدرة المزارعين على تأمين التمويل بطرق أخرى، مثل القروض الزراعية الميسرة. ورغم أن هذا الحل قد يبدو ضروريا في ظل غياب خيارات تمويلية أخرى، إلا أنه يحمل مخاطر كبيرة. الفوائد المرتفعة قد تزيد من الأعباء المالية على المزارعين، وتزيد من احتمالية تراكم الديون في حال عدم تحقيق محصول جيد أو وقوع حوادث غير متوقعة مثل الجفاف أو الحرق

بالإضافة إلى التحديات المالية التي يواجهها المزارعون في مناطق كوردستان سوريا، تعتبر أنظمة توريد البذور مصدر قلق كبير لهم، نظرا لأهميتها كأحد المدخلات الأساسية في العملية الزراعية. المزارعون يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على البذور بأسعار معقولة نتيجة لعدة عوامل، من بينها التقلبات السوقية والاضطرابات الاقتصادية. ارتفاع أسعار البذور ونقص الإمدادات أدى إلى لجوء عدد كبير من المزارعين إلى استخدام بذور قديمة ينعكس سلبًا على جودة المحاصيل وإنتاجيتها

في المقابل، توفر المؤسسة العامة لإكثار البذار التابعة لإدارة الـPYD لبعض المزارعين كميات محددة من البذور، حيث تقدم للمزارعين إما عن طريق نظام القروض، الذي يتم تنظيمه بموجب سندات دفع مؤجلة حتى نهاية الموسم الزراعي، أو عن طريق الشراء النقدي المباشر قبل استلام الكميات. هذه الآلية لا توفر إلا حلا جزئيا، بينما القيود المفروضة على توزيع البذور والطلب المتزايد عليها يمثلان تحديا إضافيا

تتسم أسعار البذور في مناطق كوردستان سوريا بتقلبات كبيرة من عام إلى آخر متأثرة بالتغيرات الاقتصادية والضغوط التضخمية على مختلف الأسعار، ففي عام 2018، كان سعر الطن الواحد من البذور يبلغ 180 ألف ليرة سورية، بينما شهدت الأسعار ارتفاعا ملحوظا في عام 2022 ليصل الطن إلى 360 ألف ليرة سورية. ثم واصل الأسعار بالارتفاع ليصل حدود 430 دولارًا للطن نقدا للدفع مقدما، و530 دولارا في الدفع المؤجل

تقوم إدارة الـPYD بتوزيع بذور محسنة بنوعيها الطري والقاسي، بمعدل يتراوح بين 30 إلى 35 كغ لكل دونم، وذلك بناءً على التراخيص الزراعية الممنوحة من المديريات المختصة. هذه التراخيص تهدف إلى تنظيم عملية توزيع البذور وضمان حصول المزارعين على الكميات اللازمة لزراعة محاصيلهم، مع مراعاة متطلبات الإنتاج المحلي. ومع ذلك، فإن ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، سواء في السوق المحلية أو العالمية، يشكل عبئا متزايدا على المزارعين، خاصة في ظل تراجع الدعم المالي المقدم لهم وصعوبة تأمين التمويل

تُوزع المؤسسة العامة لإكثار البذار البذور الزراعية استنادا إلى التراخيص الزراعية التي تصدرها مديرية الزراعة، تمنح

68 مقابلات هاتفية مع موظف في شركة التطوير الزراعي في مدينة الدرباسية، شهر حزيران عام 2024

مديرية الزراعة تراخيص زراعية خاصة بالآبار الارتوازية او تجديدها, و تحدد مساحة الرخصة بناء على غزارة البئر وحجم المضخة المستخدمة. على سبيل المثال, يسمح للآبار ذات القطر 8 إنش باستخدام رخصة بمساحة تصل إلى 470 دونمًا, بينما تمنح الآبار ذات القطر 3 إنش رخصة بمساحة تصل إلى 65 دونمًا. وتكون هذه التراخيص صالحة لمدة خمس سنوات عند التسجيل لأول مرة. بعد ذلك, يتم تجديد الرخص سنويًا وفقًا للخطط الزراعية والتنظيمات السنوية التي تحددها المديرية

للحصول على هذه الرخص, يجب على المزارعين الحصول على موافقة من مجلس القرية (الكومين) وإبراز بطاقة عضوية من اتحاد الفلاحين, بالإضافة إلى تقديم وثيقة براءة ذمة من مكتب الضرائب التابع لهيئة المالي, اضافة الى تقديم أوراق بملكية الحيازة العقارية من السجل العقاري التابع لمديرية السجلات العقارية للحكومة السورية, وبموجب هذه الرخص يلتزم المزارعين ببيع المحاصيل إلى مراكز توريد القمح التابعة للإدارة الذاتية دون غيره. ولا يسمح بحرية تنقل شحنات القمح بعد الحصاد إلا بعد الحصول على شهادة المنشأ من الوحدات الإرشادية الزراعية للادارة التي تحدد مركز التسويق, مما يحد من حرية تنقل شحنات القمح بعد الحصاد إلا بموجب موافقات مسبقة

يبرز المهندس الزراعي (م . ف) من مدينة الدرباسية[69] أن التحديات الحقيقية التي يواجهها المزارعون تتجاوز نقص البذور المحسنة والتكاليف المرتفعة للأسمدة. فهو يعتبر أن المشكلة الجوهرية تكمن في غياب السيولة المالية والدعم الحكومي الكافي لتأمين المستلزمات الزراعية الأساسية, إضافة إلى عدم الثقة في جودة الأدوية والمعالجات الكيميائية نظرا لعدم خضوعها للتقييم والمراقبة من قبل هيئة الزراعة

يضيف (م . ف) أن أبرز الصعوبات تكمن ايضا في الحصول على الديزل (المازوت) الضروري لري المحاصيل. في مدينة الدرباسية وحدها, هناك أكثر من 2000 بئر ارتوازي ذات عمق عميق ومضخات كبيرة, تستهلك ما بين 200 إلى 400 لتر من الديزل يوميًا. ويحتاج تشغيل المحركات لاستخراج المياه إلى حوالي 12 ساعة يوميًا, مما يعني أن عملية الري تتطلب كميات كبيرة من الديزل. فالري بالنظام التقليدي يتيح النظام التقليدي سقاية ما بين 4 إلى 6 دونمات فقط في اليوم الواحد, بينما يتيح الري الحديث سقاية حتى 12 دونمًا, على الرغم من أن أقل من 5% من الآبار في المنطقة تستخدم تقنيات الري الحديثة. تعتمد عملية الري بشكل كبير على هطول الأمطار خلال فصل الشتاء. لنمو القمح بشكل مثالي, تحتاج المحاصيل إلى ما بين 3 الى 5 دورات ري خلال الموسم وبحسب الظروف الجوية وجفاف التربة. ونتيجة لذلك, فإن تكلفة الري, التي تشمل سعر الديزل وصيانة المحركات, تشكل أكبر الأعباء ماليًا على المزارعين خلال موسم 2023 و 2024 تقاعست إدارة الـPYD ومديرة الطاقة في عمليات التوزيع رغم أنها وعدت بتوزيع 30 ليتر لمساحة كل دونم و لثلاث دفعات متتالية , إلا أنها وخلال موسم 2024 ورغم رفعها لأسعار الوقود حددت سعر الليتر الواحد 1050 ل.س ما يعادل 0.6 سنت, بعد أن كان سعر اللتر 950 ل.س . وزعت ادارة المحروقات في بعض المناطق مثل الدرباسية وعامودا 25 ليتر بحسب الدونم الواحد وتلاها دفعة ب 15 لتر للدونم الواحد, لتتوقف بعدها عن منح التوزيع للوقود. مما اضطر العديد من المزارعين بالشراء من سوق السوداء والتي تتوفر فيها الوقود بكميات ضخمة, وبسعر يتجاوز 4700 ل.س أي ما يعادل 0.30 دولار لليتر الواحد. بينما كان من المفروض شراءها من إدارة الـPYD بسعر اقل بكثير

جدول بفارق الأسعار الوقود في مناطق الدولة السورية وإدارة الـPYD باللليرة السورية:

مناطق السلطات	السنة	مازوت زراعي	مازوت التدفئة	مازوت الصناعي	مازوت المركبات	مازوت الحر	الغاز الطبيعي
إدارة الـPYD	2024	1,050	1,150	2,050	2,350	4,700	153,000
النظام السوري	2024	11,675				12,352	131,000

الجدول رقم: 18

خلال موسم 2023 و2024, تقاعست إدارة الـPYD ومديرية المحروقات عن الوفاء بوعودها فيما يخص توزيع الوقود, على الرغم من تأكيدها توزيع 30 لترا لكل دونم على ثلاث دفعات متتالية. في موسم 2024, بالرغم من أنها رفعت أسعار الوقود إلى 1050 ليرة سورية للتر الواحد, ما يعادل 0.6 سنت, بعد أن كان السعر 950 ليرة سورية, تم توزيع 25 لترا لكل

69 مقابلات هاتفية مع مهندس زراعي في مدينة الدرباسية, شهر أيار عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف

دونم, تلتها دفعة أخرى من 15 لترا لكل دونم, ثم توقفت عمليات توزيع الوقود تمامًا
نتيجة لذلك, اضطر العديد من المزارعين إلى شراء الوقود من السوق السوداء, [70] حيث يتوفر بكميات كبيرة ولكن بأسعار تتجاوز 4800 ليرة سورية للتر الواحد, أي ما يعادل 0.33 دولار للتر الواحد. كان من المفترض أن يتم شراء الوقود من إدارة الـPYD بسعر أقل بكثير
يقول (ع . ال ع), مزارع من منطقة تل تمر,[71] تسببت تقلبات أسعار الوقود وزيوت المحركات إلى جانب نقصها في محطات الوقود, الى تفاقم الأزمة بحدة. للتعامل مع هذه الصعوبات, لجأ بعض الفلاحين لتوفير استهلاك الوقود «ديزل» إلى شراء مولدات كهربائية واستبدال المضخات التقليدية التي تعتمد على التدوير بمضخات كهربائية تعرف باسم «الغطاسات» , وهي مكلفة للغاية. بالإضافة إلى ذلك, معظم الغطاسات التي يتم استخدامها مستعملة, بينما اتجه بعض المزارعين إلى حلول بديلة مثل استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء لتدوير المضخات الزراعية, [72] فإن هذه الحلول تأتي بتكلفة مرتفعة للغاية تتراوح بين 20.000 و 40.000 دولار. وقد ثبت أن هذه الخطوة قد يكون حلا ذو فعالية نسبية وأهمها التخلص من تكاليف الوقود وعمليات الصيانة المتكررة , إلا أنه لا يخلو من تحديات كبيرة تشمل ارتفاع الأسعار واحتكار التجار للمواد اللازمة, بالإضافة إلى نقصها في السوق. فضلاً عن ذلك, يواجه الفلاحون صعوبة في تحمل تكاليف الصيانة الباهظة وأسعار قطع الغيار المرتفعة, مما يعقد من إمكانية تنفيذ هذه الحلول بشكل مستدام

رابعا - موسمية قرارات الادارة فشلا ونجاحا:
يمكن تحليل العلاقة الكمية بين الخدمات الحكومية وعمليات الإنتاج الزراعي من خلال قياس تأثير هذه الخدمات على النمو المطرد في الإنتاج الزراعي. تعتبر هذه العلاقة أساسية لفهم كيف تؤثر القرارات الحكومية على تحسين أنماط الإنتاج, والتخفيف من المشكلات الناجمة عن تجزئة الأراضي ونقص العمالة. بالإضافة إلى ذلك, فإنها تلعب دورًا في تقليل تكاليف المدخلات وزيادة كفاءة الإنتاج, مما يعزز من تطور القطاع الزراعي

تتأثر سلسلة الإنتاج الزراعي بالكامل, بما في ذلك المواد الزراعية والتخزين والمعالجة والتجارة والتمويل, بالقرارات الحكومية. تحسين هذه القرارات يمكن أن يساهم في تعزيز التكامل والتنسيق بين عوامل الإنتاج مثل رأس المال والعمالة داخل السوق الزراعية. من خلال ذلك, تسهم القرارات الحكومية في تسهيل قدرة المزارعين على التغلب على العقبات المرتبطة بعوامل الإنتاج وإدارتها

وتلعب هنا القرارات الحكومية دورا بارزا في رسم استراتيجيات حاسمة تعتمد على مزيج من الموارد المؤسسية والتخطيط والتجريب, مما يجمع بين المعرفة المتاحة والخبرة الخارجية. على مر العقود, كانت السياسات الزراعية, خاصة خلال فترة حكم دمشق, تركز على أن تطور الزراعة لا يعني بالضرورة تحسين وضع الطبقة المزارعة, خصوصًا في المناطق ذات الأغلبية الكوردية. في أوائل الستينيات, اتبعت حكومة دمشق, عبر حزب البعث, سياسة تهدف إلى إضعاف الطبقة الإقطاعية وأصحاب الحيازات الكبيرة في كوردستان سوريا و خصوصا جنوب الحسكة, من خلال الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوزيعها على فلاحين من المكون العربي وتوطينهم على طول الشريط الحدودي مع تركيا , كانت الدوافع الأساسية وراء هذه السياسات ليس فقط اقتصادية, بل سياسية أيضًا, حيث اتبعت دمشق سياسات تهدف إلى الحفاظ على حالة من عدم الاستقرار المالي بين المزارعين والفلاحين من خلال تقييد سياسة التسعير لأسعار الحبوب والقطن بأقل بكثير من الأسعار العالمية. كانت جهود الحكومة تركز على الحفاظ على استقرار مخزونها الاحتياطي من الحبوب والقطن, مما ساعدها على جعل سوريا البلد الوحيد في المنطقة الذي حقق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الغذاء, وخاصة المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والشعير

رغم أن منطقة الجزيرة بما تحتويه من مخزونات غذائية ونفطية ومائية هامة, تعد المصدر الرئيسي لهذه الموارد لكافة المدن السورية, فقد حافظت حكومة دمشق على إبقاء الطابع الريفي لهذه المنطقة, حيث لم تخدم بمرافق التصنيع والتخزين وإنتاج البذور. كانت معظم الكميات الإنتاجية من القمح والقطن تنقل بعد جمعها إلى الداخل السوري, وتحديدا إلى مدينة حلب, التي تضم مراكز التخزين الكبيرة للحبوب والبقوليات, و محالج القطن والمطاحن التي تنتج الطحين للأفران العامة والخاصة. هذه المرافق تلعب دورا حاسمًا في معالجة وتوزيع المنتجات الزراعية, مما يعكس استراتيجية الحكومة في إدارة موارد الزراعة والإنتاج

70 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"محتجون يطالبون "إدارة الـPYD" بتوزيع المحروقات" لعام 2023, للاطلاع على الرابط: https://www.enabbaladi.net/635345/دير-الزور-محتجون-يطالبون-الإدارة-الـذ/#
71 مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة تل تمر , شهر أيار عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف
72 انظر في هذا السياق الى المنشور , بعنوان:"مزارعون سوريون يلجؤون «مجبرين» للطاقة الشمسية" لعام 2023, من Deutsche Welle , للاطلاع على الرابط: https://www.dw.com/ar/مزارعون-سوريون-يلجؤون-مجبرين-للطاقة-الشمسية/a-66996343

وجدت حكومة دمشق أن سياسات التضييق الاقتصادي على شريحة معينة من فئات الشعب السوري كانت أكثر نجاحا وفعالية من أي طرق أخرى. هذه السياسات, التي شملت تقييد الوصول إلى المرافق الأساسية والتلاعب بأسواق الأسعار, كانت سهلة التطبيق ولها تأثير ملموس على التحكم في الموارد والإنتاج الزراعي. من خلال هذه الاستراتيجية, تمكنت الحكومة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية بفعالية, على الرغم من الأثر السلبي الذي قد تسببه على الفئات المتضررة

لم تحدث سيطرة إدارة الـPYD الفعلية على آلية إدارة الإنتاج الزراعي تغييرا جوهريا في السياسات المعتمدة, فقد استمرت الهيئات المعنية, بدءا بهيئة الاقتصاد ثم هيئة الزراعة والري, في تنفيذ السياسات الزراعية بطرق مشابهة لتلك التي كانت متبعة في عهد حكومة دمشق. ورغم التعديلات الشكلية التي شملت استبدال الشبكات البيروقراطية القديمة بشبكات ديمقراطية من حيث المظهر, فإن آلية اتخاذ القرار بقيت تقليدية إلى حد كبير, حيث استمرت إدارة الـPYD في تبني نهج يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي والدعم الحكومي, مشابه للسياسات التي كانت تتبعها حكومة دمشق. إلا أن هذا التوجه لم يترجم إلى دعم حكومي فعال للمزارعين, حيث غاب تقديم القروض المالية أو تأمين الأسمدة والمعالجات الكيميائية بأسعار مدعومة. بل على العكس, أدت بعض القرارات إلى نتائج سلبية على المزارعين, مما أثّر بشكل كبير على معنويات العاملين في الحقول والسهول الزراعية. هذه النتائج السلبية ساهمت في تفشي عزوف العديد من المزارعين عن العمل الزراعي, مما أدى إلى هجرة اليد العاملة وتفاقم الأزمة في القطاع الزراعي, وزيادة الضغوط على القطاع الذي يواجه بالفعل تحديات متعددة

علاوة على ذلك, أضافت الأزمات الأخرى التي تواجهها إدارة الـPYD, مثل أزمات المياه والكهرباء والمحروقات, إلى تفاقم الوضع. هذه الأزمات ساعدت في ظهور سوق سوداء واحتكار للمدخلات الزراعية, مما زاد من تعقيد الأوضاع. كما أن الأزمات الاقتصادية المستوردة من مناطق حكومة دمشق, بما في ذلك التضخم وضعف العملة السورية, ساهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية بشكل عام

يشير(ر . د) من منطقة عامودا [73] إلى أن شركة تطوير المجتمع الزراعي قد رفعت الدعم عن أسعار الأسمدة بشكل ملحوظ. خلال عام 2022 ارتفعت الأسعار بنسبة تصل إلى 80% مرتين متتاليتين. تم تحديد سعر الطن الواحد من سماد (اليوريا) بمبلغ 650 دولار أمريكي [74], بعد أن كان يباع بمبلغ 490 دولار أمريكي. كما ارتفع سعر الطن الواحد من سماد (الفوسفات) إلى 650 دولار أمريكي, بعد أن كان يباع بـ500 دولار أمريكي. وبشكل عام, أكثر من 50% من المزارعين في منطقة عامودا يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الأسمدة, في حين أن 35% لا يستخدمون الأسمدة على الإطلاق و في حين لا يزال 15% من المزارعين قادرة على مواجهة التكاليف

تسبب هذا الارتفاع الحاد في الأسعار في إحباط كبير لدى المزارعين, مما أدى إلى تفاقم عدم الثقة بين الفلاحين والإدارة. كما فرضت هذه الزيادة عبئا ماليا إضافيا على المزارعين, حيث دفعت البعض منهم إلى التخلي عن زراعة القمح التي تتطلب تكاليف عالية, والتحول إلى زراعات أخرى أقل تكلفة مثل الزعتر والكزبرة والكمون. هذه التغييرات تعكس تأثير السياسة السعرية على قرارات المزارعين وتؤكد على الأثر السلبي لارتفاع الأسعار على قطاع الزراعة المحلي

في عام 2022, يقول (م . ا),[75] مزارع من قرية الكسرة بريف مدينة الرقة, بان إدارة الـPYD تراجعت بشكل غير متوقع عن خطتها بشراء محصول الذرة الصفراء من المزارعين. بعكس العام السابق 2021 حيث اشترت إدارة الـPYD محصول الذرة الصفراء من المزارعين بأسعار مناسبة, مما شجع الكثير منهم على زراعة الذرة الصفراء في عام 2022. ومع ذلك, أدى الامتناع المفاجئ عن الشراء إلى تقليص المساحات المزروعة بالذرة الصفراء خلال عام 2023, بسبب عدم وجود خيارات بديلة

نتج عن هذا القرار تكبد المزارعين خسائر كبيرة, حيث اضطروا إلى تجفيف المحصول على الطرقات بسبب نقص المجففات المتاحة في مناطق إدارة الـPYD. وعلاوة على ذلك, وقع المزارعون ضحية لاستغلال التجار الذين اشتروا المحاصيل بأسعار متدنية قدرها 800 ليرة سورية للكيلوغرام, رغم التكاليف العالية التي تكبدوها في زراعة وحصاد

73 مقابلات هاتفية مع إعلامي في مدينة عامودا, شهر أيار عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف

74 انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"مسؤول في إدارة الـPYD يوضح أسباب رفع أسعار الأسمدة" لعام 2022 للاطلاع على الرابط: https://npasyria.com/93127/

75 مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة الرقة , شهر حزيران عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف

الـذرة الصفـراء, والتـي تصـل إلـى حوالـي 90-80 دولارا أمريكيـا للدونـم الواحـد. بينمـا كان التجـار يدفعـون أسـعارا لا تتجـاوز 170 دولارا للطـن

هـذه الوضعيـة أدت إلـى تراجـع كبيـر فـي زراعـة الـذرة الصفـراء بنسـبة 25% مـن إجمالـي الأراضـي الزراعيـة عـن المسـاحات المزروعـة سـابقا والتـي كانـت تتجـاوز نسـبة 50% مـن المسـاحات المزروعـة.[76]

بينمـا أشـار المـزارع (ع . م) الـى قـرار إدارة الـPYD بعـدم شـراء محصـول الشـعير مـن المزارعيـن لعـام 2023, مكتفية بتسـعيرته بـ 35 سـنتا أمريكيـا للكيلوغـرام الواحـد. علـى الرغـم مـن ذلـك, لـم يكـن لهـذا القـرار تأثيـر كبيـر علـى زراعـة الشـعير, حيـث لـم تلـزم إدارة الـPYD المزارعيـن ببيـع محصولهـم لهـا. وكان الهـدف مـن هـذه التسـعيرة الحـد مـن عمليـات الاحتـكار والاسـتغلال مـن قبـل التجـار, تمكـن المزارعـون مـن بيـع محاصيلهـم بأسـعار منافسـة فـي الأسـواق الحـرة, وتفاوتـت الأسـعار بيـن كل منطقـة. ومـع ذلـك, شـهد موسـم 2024 تراجعـا ملحوظـا فـي زراعـة الشـعير, حيـث اختـار العديـد مـن المزارعيـن التحـول إلـى الزراعـات العطريـة. اسـتجابة لهـذه التغيـرات, قـررت إدارة الـPYD شـراء محصـول الشـعير لموسـم 2024, ورفعـت مكافـأة توريـد الطـن إلـى 20 دولارا. كمـا حـددت سـعر الكيلوغـرام مـن الشـعير الأسـود بـ 16 سـنتا أمريكيـا, وسـعر الكيلوغـرام مـن الشـعير الأبيـض بـ 15 سـنتًا, فـي محاولـة لتشـجيع المزارعيـن علـى العـودة لزراعـة الشـعير

يشـير تخبـط إدارة الـPYD فـي قراراتهـا, والتـي توصـف بأنهـا موسـمية ومتغيـرة, إلـى عـدم وجـود اسـتراتيجية زراعية مسـتقرة وواضحـة, ممـا يخلـق بيئـة مـن عـدم اليقيـن لـدى المزارعيـن ويؤثـر سـلبًا علـى اسـتقرار القطـاع الزراعـي. يـؤدي هـذا الوضـع إلـى زيـادة التكاليـف الماليـة للمزارعيـن نتيجـة التكيـف مـع السياسـات المتغيـرة, وانخفـاض الثقـة بيـن المزارعيـن وإدارة الـ PYD, وعـزوف البعـض عـن الزراعـة أو التحـول إلـى محاصيـل أقـل تكلفـة, ممـا يقلـل مـن التنـوع الزراعـي والإنتاجيـة.

يقـول (ر . د) ,[77] أحـد المزارعيـن فـي منطقـة عامـودا, إن تأخـر صـرف فواتيـر القمـح لعـام 2023 مـن قبـل إدارة الـPYD كان لـه تأثيـر كبيـر علـى وضـع الفلاحيـن المالـي. هـذا التأخيـر, الـذي يبـدو أنـه متعمـد, تزامـن مـع انخفـاض سـعر صـرف الليـرة السـورية, ممـا سـاهم فـي تفاقـم مشـكلة العجـز المالـي وصعوبـة سـداد الديـون المترتبـة علـى المزارعيـن خلال الموسـم الزراعـي وفقـدان القيمـة النقديـة للمحصـول. كمـا أشـار (ر . د) إلـى أنـه لا توجـد آليـة تواصـل مباشـرة مـع إدارة الـPYD أو مـع اللجـان والهيئـات الاقتصاديـة والماليـة لمعرفـة مواعيـد دفـع الفواتيـر, ممـا يزيـد مـن معانـاة المزارعيـن. يعكـس هـذا الواقـع بعـدم الاسـتقرار المالـي الـذي يعانـي منـه الفلاحـون فـي المنطقـة, ليبـرز الحاجـة الملحـة لتحسـين آليـات التواصـل والدفـع لضمـان اسـتدامة الزراعـة كمصـدر رئيسـي للدخـل والغـذاء

فينولوجيا المحاصيل الزراعية في كوردستان سوريا

تعنـى فينولوجيـا المحاصيـل الزراعيـة بدراسـة توقيـت وتطـور مراحـل نمـو المحاصيـل الزراعيـة وكيفيـة تأثيـر العوامـل البيئيـة علـى هـذه المراحـل. فـي كودرسـتان سـوريا, حيـث يعتبـر القطـاع الزراعـي مصـدرا رئيسـيا للعيـش والأمـن الغذائـي, تعـد الفينولوجيـا أداة حيويـة لفهـم التحديـات والفـرص المتعلقـة بالإنتـاج الزراعـي

شـهدت هـذه المناطـق وحـوض الفـرات تغيـرات مناخيـة ملحوظـة علـى مـدى العقـد الماضـي, حيـث تتميـز بتقلبـات فـي درجـات الحـرارة ونمـط الأمطـار. هـذه التغيـرات أثـرت بشـكل كبيـر علـى الزراعـة والمـوارد المائيـة فـي المنطقـة, ممـا شـكل تحديـات كبيـرة للمجتمعـات المحليـة والمزارعيـن, هـذه التقلبـات ملحوظـة فـي درجـات الحـرارة ونمـط الأمطـار, وشـكل أثـر كبيـر علـى مراحـل نمـو المحاصيـل. بينمـا أدت فتـرات الجفـاف إلـى تأخيـر النضـج وتقليـل الإنتاجيـة, كمـا أن نـدرة الميـاه شـكل تحديـا رئيسـيا, حيـث يعتمـد العديـد مـن المزارعيـن علـى الـري لضمـان نجـاح المحاصيـل

مـن عـام 2011 إلـى 2023, شـهدت المنطقـة ارتفاعـا تدريجيـا فـي متوسـط درجـات الحـرارة السـنوية, حيـث ارتفعـت بمعـدل حوالـي 1.5 درجـة مئويـة. هـذا الارتفـاع يتماشـى مـع الاتجاهـات العالميـة لزيـادة درجـات الحـرارة نتيجـة للتغيـرات المناخيـة. فصـول الصيـف أصبحـت أكثـر حـرارة, مـع تسـجيل درجـات حـرارة قياسـية تجـاوزت 45 درجـة مئويـة فـي بعـض السـنوات, مثـل عـام 2017. هـذه الزيـادات فـي درجـات الحـرارة تسـببت فـي موجـات حـر شـديدة أثـرت سـلبًا علـى المحاصيـل الزراعيـة وعـدم

76 انظـر فـي هـذا السـياق الـى المنشـور بعنوان:"لعـدم اسـتلامها مـن إدارة الـPYD..مسـاحات الـذرة الصفـراء تتراجـع شـرق سـوريا" لعـام 2023 , الصـادر عـن مركـز الصحافـة الاجتماعيـة, الاطلاع علـى الرابـط: https://syrianpc.com/لعدم-استلامها-من-الإدارة-الذاتية-مساح/

77 مقابلات هاتفية مع إعلامي في مدينة عامودا, شهر أيار عام 2024 , تم تغير الاسم الى حروف

نضجها , في عام 2023 ونتيجة الحرارة المرتفعة أدت الى فشل السلالة الزراعية لمجمل المزروعات المعمرة والخضار المتنوعة

بينما شهد فصول الشتاء أقل برودة مما كان عليه في السابق. هذا الارتفاع في البرودة أثر على العمليات الزراعية, حيث أن العديد من المحاصيل تتطلب فترات باردة معينة للنمو السليم, لذا فإن هذه الزيادة في تكرار وتطرف أحداث الطقس الحار, خلال فصل الشتاء أصبحت أكثر شيوعا وتأثيرا على الزراعة والمياه الجوفية

الارشيف العام الهطولات المطرية في منطقة القامشلي وريفها من عام 1979 الى عام 2023

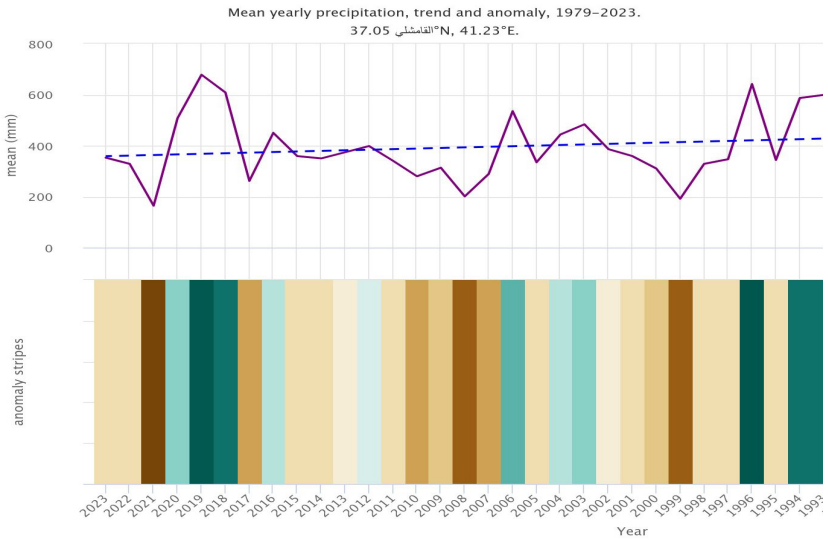

المصدر : الأرشيف المطري لموقع meteoblue - جدول رقم 19

وشهدت كميات الأمطار تقلبات كبيرة. بعض السنوات شهدت هطول أمطار فوق المعدل السنوي, بينما شهدت سنوات أخرى انخفاضا حادا في كمية الأمطار, مما تسبب في حالات جفاف حادة. على سبيل المثال, انخفض متوسط هطول الأمطار في القامشلي من حوالي 450 ملم سنويًا في بداية العقد إلى حوالي 300 ملم سنويًا وأقل في السنوات الأخيرة, الى جانب ان التوزيع الزمني لهطول الأمطار تغير بشكل ملحوظ, حيث أصبحت الأمطار تتركز في فترات زمنية قصيرة ومكثفة, هذه الزيادة شكل خطر الفيضانات في بعض المناطق, بينما عانت مناطق أخرى من الجفاف. فصل الربيع, الذي كان يعتبر الفترة الرئيسية لهطول الأمطار, أصبح يشهد تقلبات كبيرة في كمية الأمطار تكرار التغيير الشديد للأحداث المناخية مثل العواصف الرملية والفيضانات والجفاف التقلبات في درجات الحرارة ونمط الأمطار, أثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي. انخفاض كميات الأمطار في بعض السنوات إلى جانب تضاعف حرارة أو نقصان البرودة في فصل الشتاء, أثر سلبًا على البنية التحتية الزراعية والموارد المائية وتراجع المحاصيل الزراعية, وخاصة المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير

وبناء على هذا الفهم, من الضروري تبني استراتيجيات زراعية متكاملة لضمان استدامة الإنتاج الزراعي. يتطلب ذلك تضافر الجهود بين المزارعين والباحثين وصناع القرار لتطوير حلول تتسم بالمرونة والابتكار, من بينها تحسين القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية لضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية

لضمان سبل العيش

تقول منظمة إيكاردا [78] إن تنمية الإنسان تعتمد بالدرجة الأولى على تطوير الوسائل, حيث تعتبر الطريقة الوحيدة لضمان سبل عيش مزدهرة ومرنة في المناطق الجافة في العالم النامي حقيقة واقعة وضمان مستقبل تتمكن فيه أسر الفلاحين والمزارعين من تحقيق دخل كافٍ, وتأمين الوصول إلى الغذاء والأسواق وإدارة الموارد الطبيعية بطرق عادلة

78 الاقتباس من مقدمة النص المنشور بعنوان:"IMPROVING FARMERS› LIVELIHOODS" من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) , للاطلاع على الرابط: https://www.icarda.org/research/cross-cutting-theme/improving-farmers-livelihoods

ومستدامة ومبتكرة
بالرغم من أن الزراعة لديها القدرة على توليد الدخل وتوفير الاستقرار المالي للأسر الريفية, إلا أن هذه الإمكانية لا تتحقق في كثير من الأحيان إلا من خلال تعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق المفتوحة «الحرة» وتوليد الدخل للأسر الفقيرة يعتبران عاملين مهمين في تحريك النشاط الاقتصادي
في المقابل, فإن القيود الزراعية تعيق إنتاج المحاصيل وتزيد المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل, فضلا عن نقص المدخلات عالية الجودة وعدم توافر الآلات الزراعية المتطورة. هذه القيود تعرقل التقدم في إعادة تأهيل هياكل البنية الزراعية وآلية تدوير الإنتاج الزراعي في كوردستان سوريا, ما يؤثر على فرص إنعاش التطور السكاني والمجتمعي العام, ويؤدي الى انكماش كبير في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما اشار اليه البنك الدولي إلى إمكانية انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5% بنهاية عام 2024, وبلوغ معدل الفقر المدقع 27% وتراجعه الى مستويات قياسية مقارنة بالعام 2023.[79]

بالإضافة إلى ذلك, يعزى هذا التدهور الحاد وخاصة في السنوات الاخيرة في الظروف المعيشية إلى مجموعة من العوامل الهيكلية والجيوسياسية. أبرز هذه العوامل هو سوء الإدارة التي تحول دون التخفيف الفعال للضغوط الأمنية والبيئية. علاوة على ذلك, فإن التدابير المعتمدة للتخفيف من هذه الضغوط لا تتعامل مع الجذور الجيوسياسية للمشكلة, حيث تتداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية وحتى المحلية, مما يزيد من تعقيد الوضع. وعلى الرغم من الدعوات المتزايدة من قبل العديد من القوى المجتمعية والسياسية إلى اعتماد نهج جديد لتحفيز التغيير السياسي في المنطقة, إلا أن حجم العداء المتنامي بين هذه القوى يجعل من الصعب تحقيق تقدم من خلال عملية سياسية تقليدية دون معالجة شاملة للاقتصاد السياسي بأسره.»

لذا, تتسم السياسة الاقتصادية الحالية في سوريا بأنها سياسة اقتصادية قائمة ومتجذرة في إطار الحرب, حيث تعتمد كل من الدولة السورية, وفصائل المعارضة, وحتى الجماعات المتطرفة على مجموعة من الإجراءات والتدابير لضمان المحافظة على مناطق السيطرة. وهذه السياسات والإجراءات غالبا ما تتجاهل المصلحة العامة. فعلى مدار السنوات السابقة استنزفت الموارد العامة لصالح المجهود الحربي. بالإضافة إلى ذلك, أدى التوسع في الاستثمارات العسكرية والإنفاق الأمني إلى تهميش القطاعات المدنية والاقتصادية الأخرى, مما ساهم في تفشي الفساد وسوء إدارة الموارد. وزاد من تفاقم هذا الوضع بشكل كبير, الى جانب, مساهمة الصراعات الإقليمية المتداخلة والعقوبات الاقتصادية الدولية على سورية الى تفاقم الوضع الاقتصادي في سوريا وزيادة التضخم وفقدان القوة الشرائية للعملة السورية تبنت إدارة الـPYD سياسات تشبه سياسات اقتصاد الحرب من خلال توجيه جزء كبير من الميزانية نحو الإنفاق العسكري, بما في ذلك شراء المعدات العسكرية وتجنيد وتدريب القوات. هذا التوجه أدى بالضرورة إلى تخصيص جزء كبير من الموارد العامة لتمويل جهود الحرب, وهو ما يشكل جانبا من سياسات اقتصاد الحرب

علاوة على ذلك, قامت إدارة الـPYD بتطبيق إجراءات تساهم في تعبئة الموارد المحلية لدعم الاقتصاد الحربي, مثل فرض ضرائب ورسوم إضافية على الأنشطة الاقتصادية, وتنظيم الأسواق بما يتماشى مع متطلبات المرحلة. كما قد تكون اتخذت خطوات للتحكم في الأسعار وتوزيع السلع الأساسية لضمان وصولها إلى المناطق الأكثر حاجة, مما يعكس توجها نحو إدارة اقتصادية تتوافق مع سياسات زمن الحرب

يمكن القول إن ميزانية إدارة الـPYD تفتقر إلى الشفافية, حيث لا تتوفر بيانات أو تقارير دقيقة حول إيراداتها والرقم الواضح لموازنة الإدارة. وهذا يجعل من الصعب تتبع كيفية جمع الموارد وصرفها. ربما قد يرجع ذلك جزئيا الى الافتقار والاخفاء المتعمد للشفافية والمستوى العالي من السرية في إدارة هذه الإيرادات وجزئيًا بسبب ضعف الخدمات المصرفية في المنطقة

حيث تعتمد ميزانية إدارة الـPYD بشكل رئيسي على النقد البدائي دون المصرفي, يتم تمويلها من خلال مصادر متعددة, أبرزها مبيعات النفط إلى النظام السوري ومناطق سيطرة القوات التركية و حكومة إقليم كوردستان و وكذلك السكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك, تعتمد على إيرادات ضريبة الدخل, الرسوم المفروضة على الأنشطة الاقتصادية, ورسوم

79 انظر في هذا السياق الى التقرير بعنوان:"ECONOMIC MONITOR Conflict, Crises, and the Collapse of Household Welfare" لعام 2024 الصادر عن World Bank Group , الاقتباس من قسم:" EXECUTIVE SUMMARY " للاطلاع على الرابط التالي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099515505222471242/pdf/IDU12e419274142fc14ff31baf411ef0c0aef81c.pdf

الاستيراد

الضغوط الناتجة عن التدهور الحاد في الظروف المعيشية في كوردستان سوريا و مناطق إدارة الـPYD مؤخرا, باتت ملحوظة في عادات الاستهلاك اليومي لدى السكان ومنهم المزارعين, وزيادة اعتمادهم على آليات التكيف السلبية, والتي تعتبر استجابات غير طبيعية يلجأ إليها المزارعون للتعامل مع التغيرات البيئية أو الاقتصادية, والتي ربما تؤدي إلى تفاقم المشكلة على المدى الطويل و تقلل من قدرتهم على التكيف بشكل فعال في المستقبل
إعلان هيئة الزراعة والري في إدارة الـPYD عن تحديد تسعيرة للقمح يعكس, ربما, تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والعسكرية. قد تكون الأسعار المنخفضة جزءا من استراتيجية لبيع القمح إلى الدولة السورية, و جزءا من استراتيجية اقتصادية أوسع تسعى لتعزيز علاقات إدارة الـPYD الاقتصادية أكثر مع نظام الحكم في دمشق , وقد تكون الأسعار المنخفضة وسيلة لجذب المشتري «الدولة السورية» وضمان تصريف كميات كبيرة من المحاصيل, خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها في تصدير المحاصيل إلى الأسواق الأخرى. هذا التوجه قد يكون مدفوعا بالحاجة إلى تحقيق إيرادات سريعة في ظل الأزمات المالية المستمرة بشكل عام

شكل هذا الواقع حلقة مفرغة تهدد استدامة القطاع الزراعي. فعندما تنخفض الإنتاجية, يتبع ذلك انخفاض في دخل المزارعين, مما يؤدي بدوره إلى تآكل قدرتهم الشرائية. هذا التراجع في القدرة الشرائية يؤثر بشكل كبير على قدرتهم على تنمية المحاصيل وزيادة ربحيتها. على سبيل المثال, يشتري معظم المزارعين البذور والمدخلات الزراعية الأخرى اللازمة لمواسم الشتاء في الفترة من سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني, ويكون تمويل هذه المشتريات غالبا من عائدات مبيعات المحاصيل التي يتم بيعها من يوليو/تموز إلى نوفمبر/تشرين الثاني. وبالتالي, فإن انخفاض الإنتاجية في مرحلة مبكرة يؤثر سلبا على القدرة على تمويل الاحتياجات الزراعية

وبذلك, إذا تكرر سوء انتاجية الموسم في العام المقبل, وبعدم وجود دعم حقيقي أو سعر شراء متوافقة مع امكانيات المزارعين وتنميتها للتعافي من انخفاض حصاد المحاصيل والأضرار المالية المكتسبة للمواسم السابقة, فقد يضطر المزارعون بشكل أكبر في تبني استراتيجيات تكيف سلبية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانهيار في القطاع الزراعي في مناطق كوردستان سوريا

جدول بعدد المزارعين والمساحات المزروعة لعام 2024 صادرة من هيئة الزراعة والاقتصاد لإدارة الـPYD 80

المنطقة	المساحة / دونم	عدد المزارعين	الزراعات المروية	المزروعات البعلية
شمال وشرق سوريا	7.521.621	81.673	4.728.515	2.793.111

المنطقة	المساحة / دونم	عدد المزارعين	أصناف الزراعات
الجزيرة	3.536.831	28.120	زراعة القمح, والشعير, والخضروات
الطبقة	436.463	3.022	زراعة القمح, والشعير, والخضروات
ديرالزور	2.063.150	22.183	زراعة القمح, والشعير والخضروات
الرقة	578.635	17.854	زراعة القمح, والشعير, والخضروات
الفرات	804.794	7.007	زراعة القمح, والشعير, والخضروات
منبج	101.753	3.487	زراعة القمح, والبطاطا والفواكه

الجدول رقم: 21

80 جدول بعدد المزارعين والمساحات المزروعة لعام 2024 صادرة من هيئة الزراعة والاقتصاد لشمال وشرق سوريا , الرابط : https://anfarabic.com/ثقافة-ومجتمع/ttwr-alzrat-fy-rwj-afa-balrghm-mn-hjmat-alahtlal-105900

الجدول البياني بعدد المزارعين والمساحات المزروعة في المناطق المختلفة لعام 2024

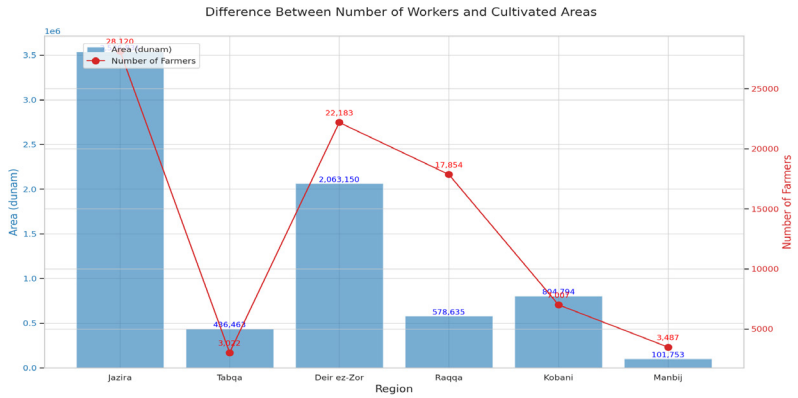

الجدول رقم: 22

اليـوم, يعانـي العديـد مـن المزارعيـن مـن هاجـس الخـوف الشـديد نتيجـة تدهـور الأوضـاع الاقتصاديـة والمعيشـية, فهـم يواجهـون تقلبـات الطقـس الجـاف ونـدرة الميـاه و الارتفـاع الشـديد فـي أسـعار البـذور والأسـمدة والعلاجـات الكيميائيـة والوقائيـة. بالإضافـة إلـى ذلـك, يواجهـون نـدرة الوقـود (المـازوت) وارتفـاع تكاليفـه بشـكل كبيـر. هـذه العوامـل مجتمعـة تـؤدي إلـى إنهـاك قـوة العمـل والمزاجيـة فـي اسـتدامة العمـل الزراعـي والدخـل المالـي, بغـض النظـر عـن حجـم المـزارع سـواء كانـت صغيـرة أو متوسـطة أو كبيـرة

مـن الواضـح أن زيـادة الدخـل الزراعـي هـي العامـل الأكثـر أهميـة لتعزيـز اسـتدامة المـزارع مـن الناحيـة الاقتصاديـة, كمـا أنهـا تسـاهم فـي ازدهـار الاقتصـاد بشـكل عـام, كمـا ذكرنـا سـابقا. العلاقـة الوثيقـة بيـن السـوق المحلـي والزراعـة فـي منطقـة الجزيـرة تعتبـر محفـزا أساسـيا لعمليـات الشـراء والبيـع. عنـد تحليـل هـذه العلاقـة فـي سـياق السلاسـل الزمنيـة وتقديـر مـدى الترابـط بينهمـا (مـن حيـث علاقـات الارتبـاط والسـببية بيـن حركـة الأسـواق المحليـة والقطـاع الزراعـي) نجـد أن زيـادة نشـاط الأسـواق المحليـة ترتبـط بانخفـاض الإنتـاج الزراعـي علـى المـدى القصيـر, ولكنهـا تترافـق مـع تحسـن الإنتـاج الزراعـي علـى المـدى الطويـل. هـذا يعنـي أنـه قـد نشـهد نشـاطا متزايـدا فـي الأسـواق المحليـة مثـل زيـادة الطلـب علـى مـدخلات الزراعـة مـن أدويـة ومبيـدات كيميائيـة وبـذور واحتياجـات أخـرى ثانويـة, لفتـرة مـا وهـذه الحالـة سـتكون مؤقتـة. ومـع ذلـك, هـذا النشـاط (نشـاط الأسـواق) سـوف ينهـار فـي حـال تراجعـت الإنتاجيـة الزراعيـة وعـدم اسـتدامتها علـى المـدى الطويـل

لتحقيـق نمـو زراعـي مسـتدام فـي سـوريا, يجـب التركيـز علـى زيـادة الإنتاجيـة وتحسـين جـودة المنتجـات الزراعيـة, وهـذا يتطلـب توفيـر المـدخلات الزراعيـة اللازمـة, وتطويـر أسـاليب الزراعـة الحديثـة, ودعـم التسـويقي الزراعـي مـع فتـح الأسـواق المفتوحـة, وفـي هـذا السـياق, فـإن وضـع سياسـات زراعيـة فعالـة يمثـل تحديـا كبيـرا للـدول فـي جميـع أنحـاء العالـم. تختلـف السياسـات الزراعيـة وسياسـات التسـويق الزراعـي بشـكل كبيـر بيـن الـدول, وذلـك نظـرا لاختـلاف الظـروف الجغرافيـة والمناخيـة والمـوارد الطبيعيـة والاقتصاديـة والأسـواق المسـتهدفة, والسياسـات الاقتصاديـة العامـة للدولـة, وتعتمـد بعـض الـدول الناجحـة فـي سياسـاتها الزراعيـة وزيـادة الإنتـاج الـى عـدة محـددات وبرامـج مثـل الدعـم للمـدخلات الزراعيـة وبرامـج التأميـن المتعـددة لحمايـة المزارعيـن مـن الخسـائر الماليـة وبرامـج الإعانـات المباشـرة مثـل «برنامـج المدفوعـات المباشـرة» (Di-rect Payments Program) و»برنامـج الدعـم المالـي للمحاصيـل» (Crop Subsidy Program). الـى جانـب التركيـز فـي سياسـات التسـويق الزراعـي بمـا يضمـن الربحيـة و توفيـر الأمـن الغذائـي وتوليـد الدخـل وتوفيـر فـرص العمـل, مـع التركيـز علـى جوانـب الدعـم وتوفيـر المسـتلزمات والتسـويق وتحديـد الأسـعار, لا سـيما بالنسـبة للمحاصيـل الاسـتراتيجية, بمـا يضمـن آليـة واضحـة لعمليـة التدخـل الحكومـي والانسـحاب ولاسـيما فيمـا تتعلـق بتقلبـات أسـعار المنتجـات الزراعيـة نتيجـة لتقلبـات العـرض والطلـب و تراجـع الأسـعار فـي أوقـات وفـرة الإنتـاج أو ارتفاعهـا بشـكل كبيـر فـي أوقـات نقـص العـرض والـذي يعـد تحـدي هـام تـؤدي الـى خسـائر للمزارعيـن, وتعـرف هـذه الأسـواق فـي بعـض الـدول ومنهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة , بأسـواق المزارعيـن (Farmers› Markets) إلـى جانبهـا الاسـواق الاقليميـة والتـي تسـمى بالتسـويق المحلـي والإقليمـي (Local and Regional Marketing)

السياسات الزراعية المختلفة في بعض الدول

الميزة	الولايات المتحدة	الصين	الهند	البرازيل
التركيز على المحاصيل	ذرة, فول الصويا, قمح	أرز, قمح, ذرة	أرز, قمح, قطن	فول الصويا, الذرة, قصب السكر
حجم المزارع	كبيرة ومتوسطة	صغيرة ومتوسطة	صغيرة جدًا	متنوعة
الإصلاح الزراعي	أقل أهمية	تركيز على تعزيز الإنتاجية	تحديات كبيرة	مستمر, تحديات كبيرة
سياسات التسويق	اسواق حرة مع بعض التدخل الحكومي	تدخل حكومي كبير في تحديد الأسعار	تدخل حكومي كبير في تحديد الأسعار	اسواق حرة مع بعض التدخل الحكومي

الجدول رقم: 23

من الضروري أيضاً أن تضع السياسات الزراعية آلية واضحة للتدخل الحكومي والوقت الأنسب لانسحاب هذا التدخل, خاصة في مواجهة تقلبات أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لتقلبات العرض والطلب, التي قد تؤدي إلى تراجع الأسعار في أوقات وفرة الإنتاج أو ارتفاعها بشكل ملحوظ في أوقات نقص العرض

جدول للفارق بين الدول ذوي الأسواق الحرة والدول التي تحدد سعر القمح

الميزة	الدول ذات الأسواق الحرة	الدول التي تحدد سعر القمح
مرونة السوق	عالية: الأسعار تتحدد بشكل مباشر بناءً على العرض والطلب.	منخفضة: الحكومة تحدد السعر, مما يقلل من مرونة السوق.
الحوافز الاقتصادية	قوية: تشجع على الابتكار والكفاءة من خلال حوافز الضريبية.	محدودة: قد تؤدي إلى تقليل الحوافز, حيث يضمن المزارع الحصول على سعر محدد.
التنوع الزراعي	مرتفع: المزارعون يختارون زراعة المحاصيل الأكثر ربحية.	منخفض: التركيز على القمح قد يحد من التنوع.
رفاه أسر المزارعين	متغير: يتأثر دخل المزارعين بتقلبات الأسعار.	أكثر استقرارًا: ضمان سعر محدد يوفر استقرارًا للدخل.
المخزون الاحتياطي	يحدده السوق: يتأثر بعوامل العرض والطلب.	تحدده الحكومة: قد تقوم الحكومة بتخزين كميات كبيرة لضمان توافر القمح.
الدور الحكومي	محدود: يقتصر على توفير بيئة تنظيمية مستقرة.	كبير: تحدد الحكومة السعر وتدخل في عمليات الشراء والبيع.
الفشل الإداري	أقل: أقل عرضة للفشل الإداري نظرًا لآليات السوق.	أكثر: قد تواجه الحكومة صعوبة في تحديد السعر الأمثل.
احتكار المحصول	أقل: المنافسة بين المزارعين تحد من الاحتكار.	أكثر: قد تؤدي إلى احتكار الحكومة للمحصول.

الجدول رقم: 24

توصيات استراتيجية لتطوير القطاع الزراعي فيكوردستان سوريا

1.اعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية لتعزيز الإنتاجية والاستدامة:

يعد تحديث البنية التحتية الزراعية أساسا لدعم استدامة القطاع الزراعي وزيادة كفاءته. لتحقيق ذلك, يجب الاستثمار في إصلاح وتأهيل شبكات الري المتضررة, بما يشمل بناء شبكات الري حديثة تعتمد على تقنيات فعالة, والتي تساعد في ترشيد استهلاك المياه وتحسين كفاءة الإنتاج. كذلك, يتطلب تطوير البنية التحتية دعم وإنشاء مرافق تخزين المحاصيل والمعدات, وبناء طرق للوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. من الضروري أيضا الاستفادة من الخبرات الدولية عبر شراكات مع منظمات متخصصة, لضمان توفير الدعم الفني والمالي اللازم لتطبيق هذه الحلول بشكل مستدام

2. إرساء سياسات تسعير مرنة تضمن الاستدامة الاقتصادية للمزارعين:

لضمان استدامة الإنتاج الزراعي, من الضروري اعتماد سياسات تسعير مرنة وعادلة, خاصة للمحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير. يجب أن تضع هذه السياسات بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج وتغيرات السوق المحلية والعالمية, مما يتيح للمزارعين الحصول على عوائد عادلة تشجعهم على زيادة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل

إضافةً إلى ذلك, يمكن النظر في تطبيق آليات دعم موسمية تستهدف المحاصيل التي تتأثر سلبا بالجفاف أو الكوارث الطبيعية, مما يساعد على حماية المزارعين من تقلبات الأسعار الحادة التي قد تؤثر على دخلهم

كما يُوصى بالاستفادة من تجارب الأسواق المفتوحة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية. يمكن تحقيق ذلك عبر تشجيع دخول المؤسسات التجارية والاستثمارية إلى السوق الزراعي, مما يساهم في خلق بيئة تنافسية تعمل على تحسين الأسعار وزيادة الطلب على المحاصيل المحلية. هذا النهج من شأنه تعزيز الدخل الزراعي, ويفتح للمزارعين مجالات أوسع لتسويق منتجاتهم, مما يعزز من استدامة القطاع الزراعي على المدى الطويل

3. تعزيز الدعم المالي والتقني للمزارعين عبر قنوات مستدامة

لتعزيز الإنتاجية واستدامة القطاع الزراعي, من الضروري توفير دعم مالي وتقني شامل للمزارعين, وخاصة صغار الملاك الذين قد يواجهون تحديات أكبر في تأمين مستلزمات الإنتاج. يشمل ذلك إنشاء برامج تمويل مرنة تتيح قروضاً ميسرة للمزارعين, مما يمكنهم من الحصول على المعدات والموارد اللازمة لتحسين جودة المحاصيل وزيادة الإنتاج

كما يجب إنشاء مراكز تدريبية مخصصة تقدم استشارات ودورات توعية حول أساليب الزراعة الحديثة والمستدامة, وإرشادات فعّالة حول إدارة الموارد الطبيعية, بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي ويعزز المحافظة على البيئة

وفي سياق دعم تأمين المدخلات الزراعية الأساسية, من المهم توفير البذور والأسمدة والمبيدات بأسعار معقولة ومدعومة, بحيث تكون في متناول الجميع. يُنصح أيضاً بإنشاء مراكز متخصصة لمراقبة نوعية وجودة هذه المدخلات, لضمان توافقها مع معايير السلامة والكفاءة المطلوبة, مما يسهم في تحقيق إنتاجية عالية وضمان سلامة المنتجات الزراعية

إن دعم المزارعين عبر هذه القنوات المستدامة يعزز من استمرارية الإنتاج ويضمن الاستقرار الزراعي, كما يساعد في خلق مجتمع زراعي قوي وقادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والمناخية المختلفة

4. إدارة الموارد المائية بكفاءة عالية واستدامة

في ظل ندرة الموارد المائية, يجب اعتماد استراتيجية شاملة لإدارة الموارد المائية بفعالية. ينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية تقنين عمليات حفر الآبار وتنظيم استخراج المياه الجوفية, مع اتخاذ تدابير صارمة لحماية الأحواض الجوفية من الاستنزاف المفرط, بما يضمن الحفاظ عليها كمصدر حيوي للزراعة على المدى الطويل

إضافة إلى ذلك, يتطلب تشغيل مضخات المياه توفير الوقود بشكل مستمر, وهو ما قد يشكل تحدياً في بعض المناطق. لذا, يُنصح بتوفير الدعم المالي لتأمين الوقود بأسعار مدعومة, أو بتقديم قروض ميسرة للمزارعين لتركيب أنظمة الطاقة المتجددة, مثل الطاقة الشمسية, التي تُعد حلا مستداما لتشغيل مضخات المياه. يمكن أن يقلل هذا التوجه من الاعتماد على الوقود التقليدي, ويحقق وفورات اقتصادية للمزارعين, ويعزز استدامة استخدام المياه

الجوفيـة
مـن خلال هـذه الإجـراءات, يمكـن تحقيـق كفـاءة أعلـى فـي اسـتخدام المـوارد المائيـة وضمـان اسـتمرارية عمليـات التشـغيل, ممـا يسـاهم فـي دعـم القطـاع الزراعـي ويعـزز الأمـن المائـي فـي مناطـق الإدارة الذاتيـة

5. إشراك المجتمع المحلي والمزارعين في صنع القرار لضمان فعالية السياسات الزراعية

لضمـان فعاليـة ونجـاح السياسـات الزراعيـة, يجـب إشـراك المجتمـع المحلـي, وخاصـة المزارعيـن, فـي عمليـة صنـع القرار. يسـهم هـذا التوجـه فـي جعـل السياسـات الزراعيـة أكثـر ملاءمـة لاحتياجـات وظـروف المجتمـع المحلـي ويعـزز قدرتهـا علـى تحقيـق أهدافها

ولتطبيـق ذلـك, يُنصـح بتشـكيل مجالـس استشـارية زراعيـة علـى مسـتوى المناطـق عـن كل منطقـة, تضـم فـي عضويتهـا مزارعيـن, ومسـؤولين محلييـن, وممثليـن عـن المجتمـع المحلـي. تعمـل هـذه المجالـس كمنصـة لتبـادل الخبـرات وبحـث المشـكلات الزراعيـة الملحـة, وتقديـم حلـول عمليـة تتماشـى مـع التحديـات الواقعيـة التـي يواجههـا المزارعـون

إشـراك المزارعيـن فـي هـذه العمليـة يسـاهم فـي تعزيـز التزامهـم بتطبيـق السياسـات الجديـدة, ويدعـم بنـاء علاقـات قائمـة علـى الثقـة بيـن المواطنيـن والإدارة المسـؤولة. كمـا يسـهم فـي رفـع مسـتوى الشـفافية ويتيـح فرصـة أفضـل لتطويـر السياسـات بنـاء علـى احتياجـات المجتمـع الحقيقيـة, ممـا يـؤدي إلـى تحسـين الأداء العـام للقطـاع الزراعـي وتعزيـز الاسـتدامة الاقتصاديـة والاجتماعيـة

6. إقامة شراكات دولية وإقليمية لدعم الزراعة والتنمية المحلية

إقامـة شـراكات دوليـة وإقليميـة لدعـم الزراعـة والتنميـة المحليـة يعـد خطـوة اسـتراتيجية ضروريـة لتعزيـز الإنتاجيـة الزراعيـة فـي كوردسـتان سـوريا. التعـاون مـع المنظمـات الدوليـة والاقليميـة , يمكـن أن يوفـر الدعـم الفنـي والمالـي اللازم لتطويـر مشـاريع الـري المسـتدامة وتحسـين إدارة المـوارد الزراعيـة, علاوة علـى ذلـك, يمكـن الاسـتفادة مـن هـذه الشـراكات فـي فتـح قنـوات تسـويقية جديـدة لتصديـر المنتجـات الزراعيـة المحليـة إلـى الأسـواق خـارج حـدود مناطـق إدارة الـPYD. مـن خلال دعـم هـذه المبـادرات, يمكـن تحسـين دخـل المزارعيـن وتعزيـز اسـتدامة القطـاع الزراعـي. التعـاون مـع الجهـات المانحـة سيسـهم فـي توفيـر التمويـل اللازم لإنشـاء بنيـة تحتيـة تسـويقية فعالـة, فـضلا عـن تسـهيل الوصـول إلـى الأسـواق العالميـة

7. تنويع المحاصيل الزراعية وتشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف

فـي ظـل التغيـرات المناخيـة المتسـارعة, يُعـد تنويـع المحاصيـل الزراعيـة وتشـجيع زراعـة المحاصيـل المقاومـة للجفـاف مـن الحلـول الاسـتراتيجية الضروريـة لضمـان اسـتدامة الإنتـاج الزراعـي فـي المناطـق المتأثـرة, يجـب العمـل علـى توجيـه المزارعيـن نحـو زراعـة محاصيـل تتطلـب كميـات أقـل مـن الميـاه, مثـل القمـح والشـعير المقاوميـن للجفـاف, وتوفيـر نوعيـات البـذور الأكثـر حيويـة حيـث تسـهم هـذه البـذور فـي تقليـل المخاطـر المرتبطـة بنقـص الميـاه وتوفيـر عوائـد اقتصاديـة جيـدة, مـن المهـم أيضـا دعـم البحـث العلمـي لتطويـر سلالات محاصيـل تتكيـف بشـكل أفضـل مـع المنـاخ المحلـي. فـي هـذا السـياق, يجـب فتـح المجـال لمراكـز إكثـار البـذار لتوفيـر بـذور عاليـة الجـودة يمكـن اسـتخدامها فـي مختلـف المناطـق الزراعيـة. يجـب أن تشـمل هـذه الجهـود إنشـاء حقـول تجريبيـة للبـذار تتيـح للمزارعيـن الفرصـة لاختبـار المحاصيـل الجديـدة والتأكـد مـن قدرتهـا علـى التكيـف مـع ظـروف المنطقـة

علاوة علـى ذلـك, مـن الضـروري متابعـة ومراقبـة نوعيـة البـذور وجودتهـا, والتأكـد مـن خلوهـا مـن الأمـراض التـي قـد تؤثـر سـلبًا علـى الإنتـاج الزراعـي و مصـدرا ثانويـا فـي انتشـار الأمـراض والآفـات التـي قـد تهـدد الإنتاجيـة

الخاتمة

ختامـا, لضمـان اسـتدامة وتطـور القطـاع الزراعـي, مـن الضـروري التمسـك بالتوصيـات الاسـتراتيجية الـواردة فـي هـذه الدراسـة وتطبيقهـا بفعاليـة. إن إعـادة تأهيـل البنيـة التحتيـة الزراعيـة, بـدءا مـن تحديـث شـبكات الـري وتعزيـز مرافـق التخزيـن والنقـل, يدعـم اسـتدامة الإنتـاج وتضمـن كفـاءة أعلـى فـي اسـتخدام المـوارد المتاحـة. يمثـل الاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة عمـودا رئيسـيا لزيـادة الإنتاجيـة وحمايـة المـوارد المائيـة عبـر تقنيـات حديثـة, مـع تعزيـز فـرص الوصـول للأسـواق, مـا يوفـر بيئـة تنافسـية ترفـع مـن كفـاءة القطـاع وتدعـم اسـتدامته

بالإضافـة إلـى ذلـك, تعتمـد اسـتدامة القطـاع الزراعـي علـى تفعيـل سياسـات تسـعير مرنـة تضمـن للمزارعيـن عوائـد عادلـة, وهـو أمـر جوهـري خاصـة للمحاصيـل الاسـتراتيجية. إن تطبيـق هـذه السياسـات يدعـم حمايـة المزارعيـن مـن تقلبـات السـوق ويعـزز الاسـتقرار الاقتصـادي للقطـاع. إلـى جانـب ذلـك, فـإن تقديـم دعـم مالـي وتقنـي شـامل للمزارعيـن, خصوصـا صغـار الملاك, عبـر قنـوات مسـتدامة يعـد جـزءا أساسـيا مـن هـذا التطويـر, حيـث يمكـن أن يسـاعد فـي تحسـين الإنتاجيـة وضمـان حصـول

المزارعين على الموارد اللازمة لاستمرار الزراعة بأساليب حديثة ومستدامة
وتمثل إدارة الموارد المائية بكفاءة حجر الزاوية في الحفاظ على استدامة الزراعة, ويجب تبني استراتيجية شاملة لحمايتها, تتضمن تنظيم عمليات حفر الآبار ودعم الطاقة المتجددة كمصدر بديل لتشغيل مضخات المياه. إن إشراك المجتمع المحلي والمزارعين في صنع القرار يساهم في جعل السياسات الزراعية أكثر فعالية وملاءمة, مما يزيد من التزام المزارعين بتطبيقها ويعزز من شفافية الإجراءات, ما يضمن توافق السياسات مع احتياجاتهم الفعلية
علاوة على ذلك, فإن إقامة شراكات دولية وإقليمية لدعم الزراعة من شأنه توفير الخبرات والموارد اللازمة لمواجهة التحديات وتطوير مشاريع طويلة الأمد. يسهم هذا التعاون في تعزيز دخل المزارعين وفتح قنوات تسويقية جديدة خارج حدود المنطقة, ما يوسع من نطاق الأسواق ويعزز اقتصاد الزراعة. وفي مواجهة التغيرات المناخية, يتعين تنويع المحاصيل وتشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف, وتوفير بذور عالية الجودة تتكيف مع الظروف المناخية المحلية, مما يدعم الأمن الغذائي ويقلل من تأثير ندرة المياه
إن تطبيق هذه التوصيات سيسهم في بناء قطاع زراعي مستدام وقادر على مواجهة التحديات المتزايدة, ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الإدارة الذاتية. إن التزام الإدارة الذاتية بهذه الاستراتيجيات يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار الزراعي وبناء مجتمع زراعي قوي قادر على دعم الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الشاملة

المصادر الختامية:

1. انظر: "جدول العاملين ما دون سن 15 في مختلف القطاعات" لعام 2009, الصفحة الأولى , من جدول 3/6 من جدول مسوح قوة العمل , الصادر من المكتب المركزي السوري . الرابط: http://cbssyr.sy/yearbook/2010/Data-Chapter3/TAB-6-3-2010.htm

2. انظر "الانتاج النباتي" لعام 2022 , الصفحة 23 " الكاتب: زكي مجشي, مؤسسة Stiftung-Ebert-Friedrich الاقتباس"أثّرالنـزاع المسـتمرمنـذ عـام 2011 على كافـة المحاصيـل الزراعية, بمـا فـي ذلـك الاسـتراتيجية منها.فقـد انخفض إنتاج القمح بشكل كبير في أعوام الأزمة ليصل عام 2018 إلى أدنى مستوى له, بنحو 1.2 مليون طن مقارنة مع 3.8 مليون طن عام 2011, الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/19604-20221017.pdf

3. -3 انظر, منشور بعنوان «تحليل سلسلة القيمة لإنتاج القمح في شمال شرق سوريا» للكاتب زكي محشي , منظمة IMPACT Research المقدمة الاقتباس «خلال سنوات الألفية الثانية لغاية عام 2011 حين بلغ الإنتاج السنوي للقمح حوالي 3.85 مليون طن مع وسطي استهلاك محلي 2.5 مليون طن « الرابط : https://impactres.org/ar/wheat-production-value-chain-in-northeast-syria

4. انظر, منشور بعنوان «حصاد الرماد» موقع مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى المقدمة , الاقتباس «بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع للفترة 1970 – 2010 حوالي 3.9% مع مساهمة في النمو الكلي بلغت حوالي 23%.» الرابط: https:// ayam.com.tr/ar/دراسات/حصاد-الرماد

5. انظر , منشور بعنوان: "Syria" عام 2005 , WOAH , مندوب سوريا «حسين السليمان»، الرابط: https://rr-middleeast.woah.org/en/about-us/regional-members-of-woah/syria/

6. انظر الى جداول بعنوان"للللل" بببببب لعام 2018 , المكتب المركزي للاحصاء في سورية , على الرابط : http://cbssyr.sy

7. انظر الى التقرير بعنوان:"المناخ السوري" , المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة acsad , الصفة 3 على الرابط: https://www.acsad.org/images/pdf/2qt6ad/tnmyh-sorya.pdf

8. انظر الى , دراسة عن الصراعات المائية والتغيرات الزمانية المكانية في استخدام الأراضي والري والجفاف في شمال شرق سوريا مع التقديرات المستقبلية - الكاتبة فوليا أيدين كانديمير - مجلة إدارة المياه والدبلوماسية , الصفحة 5 و 6 , على الرابط: WATER CONFLICTS AND THE SPATIOTEMPORAL

9. انظر الى المنشور بعنوان:"لمحة عن الزراعة في سورية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني" الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ,مناطق الاستقرار, الرابط: http://gcsar.gov.sy/syrianagriculture

10. انظر الى منشور بعنوان «عن الزراعة في سورية» الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية , الرابط: http://gcsar.gov.sy/syrianagriculture

11. انظر الى الجدول بعنوان» القيمة الإجمالية التجارة الزراعية في إقليم الشرق الأدنى لعام 2001» منظمة الأغذية والزراعة (الفاو), الرابط : https://www.fao.org/4/ad820a/ad820a052.htm#TopOfPage

12. انظر الى المنشور بعنوان:"Agriculture and Food" , مجموعة البنك الدولي , الرابط: https://www.worldbank.org/en/top-

ic/agriculture/overview

13. انظر الى جدول بعنوان»المؤشرات الزراعية المتعلقة بالإنتاج الزراعي" مركز الإحصاء في سورية لعام 2017 الرابط: http:// cbssyr.s

14. انظر الى الدراسة بعنوان "النظم الزراعية في سورية" للكاتب هورست واتنباخ ,لعام 2006 الاقتباس , صفحة 46 الرابط:
15. https://www.academia.edu/35808208/النظم_الزراعية_في_سورية

16. نظر الى تقرير بعنوان: «Al-Hasakah, Syria Agricultural Assessment» للكاتب MERCY CORPS , الاقتباس «Coriander: As ....a response to a decrease in Syrian government» صفحة 9/10 الرابط : https://www.marketlinks.org/sites/default/files/2020-09/mercycorps-syria-agriculture-assessment_compressed.pdf

17. انظر الى تقرير بعنوان:"»مسألة أكراد سورية»" مجموعة باحثيين , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الاقباس صفحة 40 الرابط: https://web.archive.org/web/20190411052327/https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_86BCBAEE.pdf

18. المصدر نفسه

19. المرسوم التشريعي لعام 1963 اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي الرابط: http://213.178.227.165/arabic/index.php?node=201&nid=9434&RID=-1&Last=10445&First=151&CurrentPage=173&Vid=-1&Mode=&Ser-&vice=-1&Loc1=&Key1=&SDate=&EDate=&Year=&Country=&Num=&Dep=-1

20. المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2008 الرابط: http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5588&-text:~:#,%202008%20law,%2049%20&cat=4784&=لا%20يجوز%20إنشاء%20أو%20نقل,داخل%20المخططات%20التنظيمية%20أم%20خارجها%20.

21. -20 المرسوم التشريعي 43 لعام 2011 تعديل القانون 41 لعام 2004 أصول إنشاء ونقل وتعديل واكتساب الحقوق العينية في الأراضي الكائنة في المناطق الحدودية الرابط: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.&php?node=201&nid=4460&ref=tree

22. -21 انظرالى المنشور بعنوان: "Syria: Agriculture and Conflict", الصادر من Alcis Storymaps , استنتاج من الخرائط , الرابط: https://storymaps.arcgis.com/stories/dc0fc58e2c4b43129376f22454d14259#:~:text=URL%3A%20https%3A%2F%2Fstorymaps.arcgis.com%2Fstories%2Fdc0fc58e2c4b43129376f22454d14259%0AVisible%3A%200%25%20

23. -22 انظر الى منشور بعنوان: " إدارة الـPYD والقرار 6: الحزام العربي وأراضي الغمر؟" حقوق السكن والأراضي والممتلكات , الاقتباس , صورة لقرار رقم 6 الرابط: https://hlp.syria-report.com/حقوق-السكن-والأراضي-والممتلكات/الإدارة-الذاتية-والقرار6--الحزام-العرب/

24. -23 انظر الى المنشور بعنوان:"حصار الرماد" , مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى الاقتباس " بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع للفترة 1970 – 2010 حوالي 3.9% مع مساهمة في النمو الكلي بلغت حوالي 23%". الرابط : https:// ayam.com.tr/ar/دراسات/حصاد-الرماد

25. -24 انظر الى المنشور بعنوان:"الطقس غير المستقر والنزاع الذي طال أمده يلحقان الضرر بالإنتاج الزراعي في سوريا « برنامج الأغذية العالمي للامم المتحدة , الاقتباس , «انخفض إنتاج القمح هذا العام إلى أدنى مستوياته منذ 29 عاماً عند 1.2 مليون طن, أي حوالي ثلثي مستوياته في 2017 « الرابط: https://ar.wfp.org/news/altqs-ghyr-almstqr-walnza-ald-hy-tal-amdh-ylhqan-aldrr-balantaj-alzray-fy-swrya

26. المصدر نفسه

27. انظر الى المنشور بعنوان:"أهم الأعمال التي قامت بها شركة تطوير المجتمع الزراعي في شمال وشرق سوريا لعام 2019 ـ 2020" الكاتبة: منال خليل, المركز الاعلامي للاقتصاد في إدارة الـPYD , الرابط: https://aboriyacivaki.net/?p=12024
28. المصدر نفسه
29. انظر الى المنشور بعنوان:"إدارة الـPYD تغلق مراكز شراء القمح نهاية الشهر الحالي"عنب بلدي , الرابط: https://www.enabbaladi.net/651864/الإدارة-الذاتية-تغلق-مراكز-شراء-القم/

30. انظر الى المنشور بعنوان:"Exclusive: Climate change, conflict decimate Syria›s grain crop" وكالة رويترز للانباء , الرابط: https://www.reuters.com/markets/commodities/exclusive-climate-change-conflict-decimate-syrias-grain-crop-un-fao-2022-09-20/

31. انظر الى المنشور , بعنوان: " Syria: The Social Origins of the Uprising " الفقرة بعنوان:" Neoliberal Policies and Des-potic Expansion"مؤسسة روزا لوكسمبورج , عام 2018 على الرابط: https://www.rosalux.de/en/publication/id/39149/syria-the-social-origins-of-the-uprising

32. انظر الى المنشور , بعنوان:"تخفيض سعر ليتر المازوت في سوريا" الكاتبة بهية مارديني , إيلاف , عام 2009 على الرابط التالي: https://elaph.com/Web/Economics/2009/4/425326.htm

33. انظر الى الدراسة بعنوان»آلّيات الاستغلال:التغّيرات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال النزاع» التقرير من قبل اليوم التالي بدعم من Stiftung-Ebert-Friedrich , ملف pdf, الاقتباس صفحة 21 , أدناه الناتج الإجمالي للقطاع الزراعي في سوريا بين عامي 2001 و2010 بالأسعار الثابتة.... الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/bei-rut/19604-20221017.pdf

34. المصدر نفسه , Stiftung-Ebert-Friedrich

35. انظر الى التقرير بعنوان:"حساب التكلفة. الزراعة في سوريا بعد سنوات من الأزمة" الصادر من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, عام 2017 ة الاقتباس من صفحة 12 الرابط: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bit-streams/b9c4f6d8-4fb8-42bb-a2c9-e018e38b1167/content

36. انظر الى المنشور , بعنوان:"Northeast Syria's farmers brace for a catastrophic harvest amidst a severe water crisis" الصادر بتاريخ 2021 , Syria Direct , الكاتب :Lyse Mauvais على الرابط التالي: https://syriadirect.org/northeast-syrias-farmers-brace-for-a-catastrophic-harvest-amidst-a-severe-water-crisis

37. انظر الى الدراسة , بعنوان:" Cropland abandonment in the context of drought, economic restructuring, and mi-gration in northeast Syria " الكاتبة:"Lina Eklund" الصادر عام 2024, الاقتباس من فقرة:" Active cropland dynam-ics and land abandonment", الصفحة:4 , يمكنك الاطلاع على الدراسة على الرابط: https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/ad1723/pdf

38. انظر الى الدراسة , بعنوان:"Crop Monitoring and Food Security Situation Update" الصادرة بتاريخ: 2021" ومن North East Syria Agriculture Working Group (AWG), iMMAP , الاقتباس من صفحة: 9 للاطلاع على الرابط : https://immap.org/انظر الى الدراسة بعنوان:"Northeast Syria Crop Monitoring and Food Security" الصادرة عام: 2021: ومن "iM-MAP " الاقتباس من الصفحة: 6 للاطلاع على الرابط: https://immap.org/wp-content/uploads/2016/12/iMMAP_NES-Crop-Monitoring-and-Food-Security-Update_2021-Midseason.pdf

39. انظر هذا السياق الى الدراسة بعنوان:"الفرار والتعريب, تحليل مقارنة لعدد السكان في المناطق الكردية الاصلية في سورية بين 2010 و 2023" الصادرة عام 2024, المؤلف: سيامند حاجو , ايفا سافيلسبرغ. الصادر من:"المركز الأوروبي

للدراسات الكردية" الاقتباس من الارقام والاحصائيات. للاطلاع على الرابط: https://power-sharing-syria.ezks.org/wp-content/uploads/2024/06/All_AR.pdf?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR2bkExd5hlc2PPJW2PHcuOHfQHEeX3ckNC-cKk3rclxDQEmZb1q0dOiX62c_aem_g7944tHN2jjENv9SxVUUzQ

40. المصدر نفسه - عنوان:»الفرار والتعريب, تحليل مقارنة لعدد السكان في المناطق الكردية الاصلية في سورية بين 2010 و 2023" الصادرة عام 2024, المؤلف: سيامند حاجو , ايفا سافيلسبرغ. الصادر من:"المركز الأوروبي للدراسات الكردية".
41. انظر في هذا السياق الى الاحصاءات التي تنشرها بوابة البيانات التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاطلاع على الرابط: https://data.unhcr.org/en/situations/syria?_gl=1*wia33h*_rup_ga*MjY0MDkyNzI5LjE3MT-M4NzcyNDg.*_rup_ga_EVDQTJ4LMY*MTcxMzg3NzI0Ny4xLjEuMTcxMzg3NzM2NS44LjAuMA

42. انظر في هذا السياق الى الاحصاءات المقدمة من منصة المعلومات لسوق العمل السورية , وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية, للاطلاع على الرابط: https://beta.lmo.sy/indicators/details/41/1055

43. انظر في هذا السياق الى الإحصاءات المقدمة من منصة المعلومات لسوق العمل السورية , وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية, للاطلاع على الرابط: https://beta.lmo.sy/indicators/details/41/1055

44. انظر في هذا السياق الى الإحصاءات المقدمة من المكتب المركزي السوري للاحصاء على الرابط: http://cbssyr.sy/work/2012/TAB7.htm

45. انظر في هذا السياق الى ملف بعنوان:"خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا" الصادر من مجموعة البنك الدولي , الاقتباس من النتائج الرئيسية , صفحة 02, للاطلاع على الرابط: https://openknowledge.world-bank.org/server/api/core/bitstreams/9c2450c5-d47e-5b2b-92ca-1f18fe2ad79d/content

46. انظر في هذا السياق إلى المنشور بعنوان:"**Syria Drought Response Plan**" الصادر بتاريخ 2009 من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

47. OCHA , الصفحة الاولى, للاطلاع على الرابط: https://www.unocha.org/publications/report/syrian-arab-republic/syria-drought-response-plan

48. انظر في هذا السياق الى الدراسة بعنوان:"Climate change and the Syrian civil war, Part II: The Jazira's agrarian crisis" للمؤلف:"Jan Selby" تاريخ الاصدار 2019 الاقتباس من ملخص الدراسة للاطلاع على الرابط: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0016718518301829

49. انظر في هذا السياق الى المنشور الصادر من منظمة الغذاء العالمي بعنوان:"FAO: Conflicts Impose $16 Billion Losses to Syrian Agricultural Sector" الصادر بتاريخ 2017, للاطلاع على الرابط : https://www.fao.org/iran/news/detail-events/en/c/878612/

50. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:" The Impacts of the Contemporary Drought in Syria and Its Implications for the Conflict " الصادر بتاريخ ووووو , من opc.center مؤلف: Nicholas Lyall, Karam Shaar , الاقتباس من قسم:"Can Syria Rely on Irrigation to Make Up for the Rainfall Deficit?" للاطلاع على الرابط: https://opc.center/shared/publications/the-impacts-of-the-contemporary-drought-in-syria.pdf

51. انظر في هذا السياق الى المقال:"Drought response faces funding shortfall" الصادر من The New Humanitarian بتاريخ 2009 ومن IRIN News ومن الامم المتحدة UN , الاقتباس من ملخص المقال, للاطلاع علي الرابط: https://www.thenewhumanitarian.org/news/2009/11/24/drought-response-faces-funding-shortfall

52. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"تركيا تتحكم بمياه الفرات ودجلة ببناء السدود" للمؤلفة:"نرمين علي" الصادر

عام 2021 من اندبندنت عربية للاطلاع على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/139236/بيئة/تركيا-تتحكم-بمياه-الفرات-ودجلة-ببناء-السدود

53. انظر في هذا السياق الى تقرير بعنوان:"Killing the Khabur: How Turkish-backed armed groups blocked northeast Syria's water lifeline" الصادر بتاريخ 2021 من منظمة PAX الاقتباس من ضمن التقرير للاطلاع على الرابط: https://paxfor-peace.nl/news/killing-the-khabur-how-turkish-backed-armed-groups-blocked-northeast-syrias-water-lifeline/
54. انظر الى المنشور بعنوان:"مزروعات تسقى من نهر جقجق بالقامشلي وإجراءات لا تفي بالغرض" الصادر عام 2022 من نورث برس للاطلاع على الرابط: https://npasyria.com/126072/

55. انظر في هذا السياق الى التقرير بعنوان:"Syria: Droughts - Final Report DREF Operation n° MDRSY006" الصادر عام 2022 من International Federation of Red Cross And Red Crescent Societies الاقتباس من ملخص الدراسة للاطلاع على الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-droughts-final-report-dref-operation-ndeg-mdrsy006#:~:text=Syria%20witnessed%20unprecedented%20low%20water,more%20than%20three%20million%20people

56. انظر في هذا السياق الى المنشور من وكالة الأمريكية للتنمية الدولية للاطلاع على الرابط:https://www.facebook.com/usaidsyria/posts/163196609375571

57. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:" منظمة الأغذية والزراعة تدعم قطاع البذور في الجمهورية العربية السورية" الصادر عام ببيبب من منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة, المؤلف: Mike Robson , للاطلاع على الرابط: https://www.fao.org/news/countries-good-practices/article/ar/c/1460806

58. نفس المصدر

59. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"The Syrian seed bank that keeps going despite the war الصادر عام 2017 , المؤلف: Courtney Fullilove للاطلاع على الرابط: https://aeon.co/ideas/the-syrian-seed-bank-that-keeps-going-despite-the-war

60. انظر في هذا السياق الى منشور بعنوان:"إدارة الـPYD توزع 6720 طن من القمح على المتعاقدين مع مؤسسة إكثار البذار" لعام 2024 للاطلاع على الرابط: https://bissanfm.com/news/74422

61. انظر في هذا السياق الى تقرير منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة , لعام 2020, للاطلاع على الرابط: https://open-knowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/7736541e-e40e-41fd-9334-006536553027/content

62. انظر الي تقرير بعنوان"Impact of the Ukraine-Russia conflict on global food security and related matters under the mandate of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)" للاطلاع على الرابط: https://open knowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/f88c68eb-bb41-46e6-84b5-96c473e03cc2/content

63. مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة الدرباسية, شهر أيار عام 2024

64. مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة الدرباسية, شهر أيار عام 2024

65. مديرية الزراعة والري بالحسكة (إدارة الـPYD) الرابط : https://aanesgov.org/?p=2049

66. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"الزراعة والري للحسكة تنهي ترخيص الأراضي الزراعية للموسم الشتوي" تاريخ: 2023 للاطلاع علي الرابط: https://aanesgov.org/?p=2049

67. مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة الدرباسية, شهر أيار عام 2024

68. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"سوريا تبرم صفقة قمح روسي كبيرة عبر شركات محلية" تاريخ 2017 , رويترز , للاطلاع على الرابط: https://www.reuters.com/article/idUSKBN1620ZF/

69. انظر في هذا السياق الى "Syria Wheat Prices" للاطلاع على الرابط : https://www.selinawamucii.com/insights/prices/syria/wheat/#wholesale-prices

70. مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة ديريك, شهر حزيران عام 2024

71. مقابلات هاتفية مع موظف في شركة التطوير الزراعي في مدينة الدرباسية, شهر حزيران عام 2024
72. مقابلات هاتفية مع مهندس زراعي في مدينة الدرباسية, شهر أيار عام 2024

73. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"محتجون يطالبون "إدارة الـPYD" بتوزيع المحروقات" لعام 2023, للاطلاع على الرابط: https://www.enabbaladi.net/635345/دير-الزور-محتجون-يطالبون-الإدارة-الذ/#

74. مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة تل تمر , شهر أيار عام 2024

75. انظر في هذا السياق الى المنشور , بعنوان:"مزارعون سوريون يلجؤون «مجبرين» للطاقة الشمسية" لعام 2023, من Deutsche Welle , للاطلاع على الرابط: https://www.dw.com/ar/مزارعون-سوريون-يلجؤون-مجبرين-للطاقة-الشمسية/a-66996343

76. مقابلات هاتفية مع إعلامي في مدينة عامودا, شهر أيار عام 2024

77. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"مسؤول في إدارة الـPYD يوضح أسباب رفع أسعار الأسمدة" لعام 2022 للاطلاع على الرابط: https://npasyria.com/93127/

78. مقابلات هاتفية مع مزارع في مدينة الرقة , شهر حزيران عام 2024

79. انظر في هذا السياق الى المنشور بعنوان:"لعدم استلامها من إدارة الـPYD..مساحات الذرة الصفراء تتراجع شرق سوريا" لعام 2023 , الصادر عن مركز الصحافة الاجتماعية, الاطلاع على الرابط: https://syrianpc.com/لعدم-استلامها-من-الإدارة-مقابلات هاتفية مع إعلامي في مدينة عامودا, شهر أيار عام 2024

80. الاقتباس من مقدمة النص المنشور بعنوان:"IMPROVING FARMERS› LIVELIHOODS" من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) , للاطلاع على الرابط: https://www.icarda.org/research/cross-cutting-theme/improving-farmers-livelihoods

81. انظر في هذا السياق الى التقرير بعنوان:"ECONOMIC MONITOR Conflict, Crises, and the Collapse of Household Welfare" لعام 2024 الصادر عن World Bank Group , الاقتباس من قسم:"EXECUTIVE SUMMARY " للاطلاع على الرابط التالي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099515505222471242/pdf/IDU12e419274142fc14ff-31baf411ef0c0aef81c.pdf

82. انظر في هذا السياق الى مؤتمر صحفي في الحسكة لهيئة الزراعية والري في إدارة الـPYD , بتاريخ شهر الخامس لعام 2024 للاطلاع على الرابط: https://npasyria.com/186857/

83. جدول بعدد المزارعين والمساحات المزروعة لعام 2024 صادرة من هيئة الزراعة والاقتصاد لشمال وشرق سوريا , الرابط : https://anfarabic.com/ثقافة-ومجتمع/ttwr-alzrat-fy-rwj-afa-balrghm-mn-hjmat-alahtlal-105900

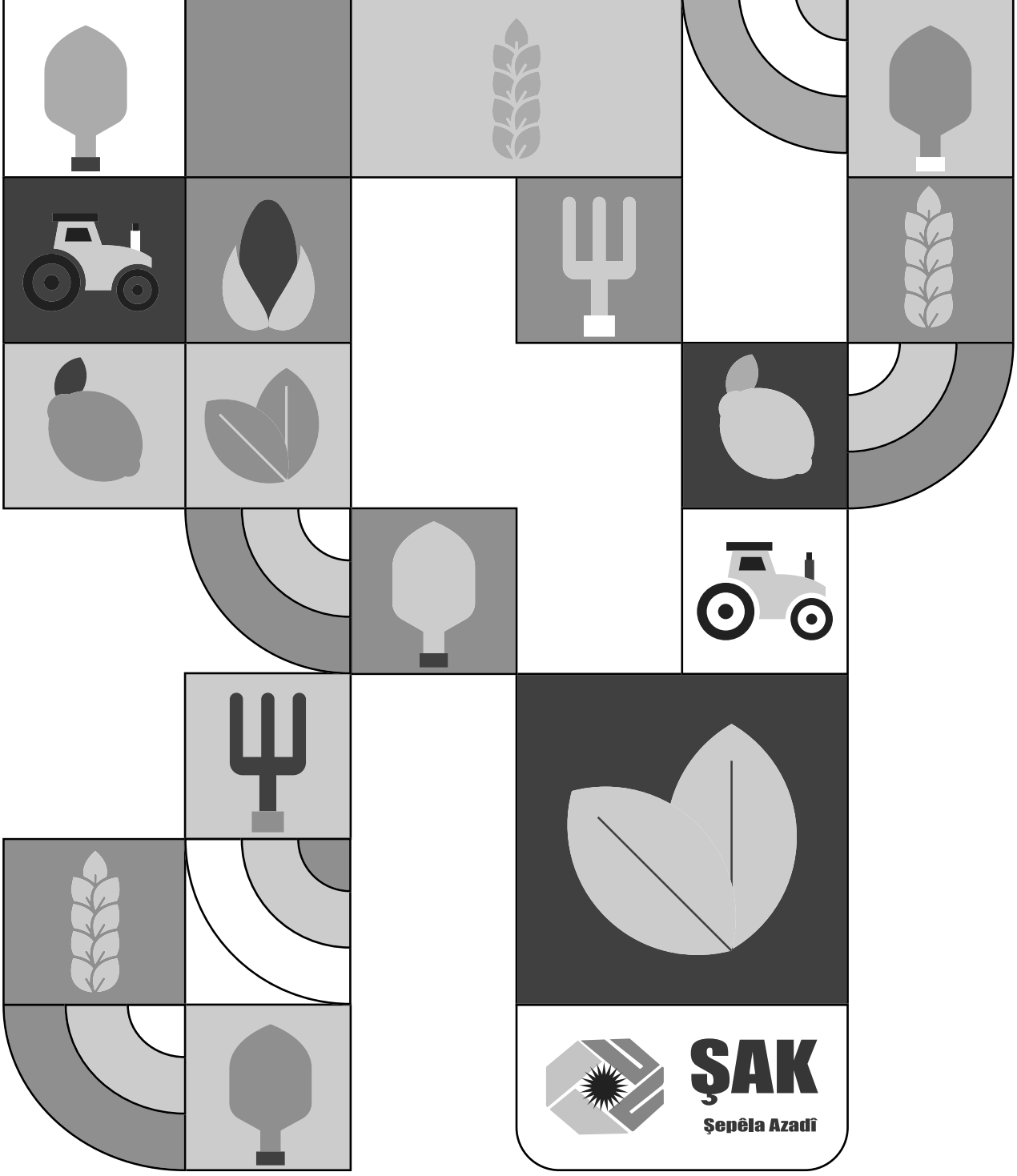

الواقع الزراعي والمجتمع الزراعي في كوردستان سوريا

الدراسة 1 (2024) تيار الحرية الكوردستاني